شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٤٠) ٢٠٠٦/٢/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

- دولة العجزة
- المثاقفة في التراث المكّي
- ماوراء زيارة عبدالله لشرق آسيا
- الحسم المؤجل لوراثة العرش
- مجلس الشورى: لا استشارة ولا تشريع

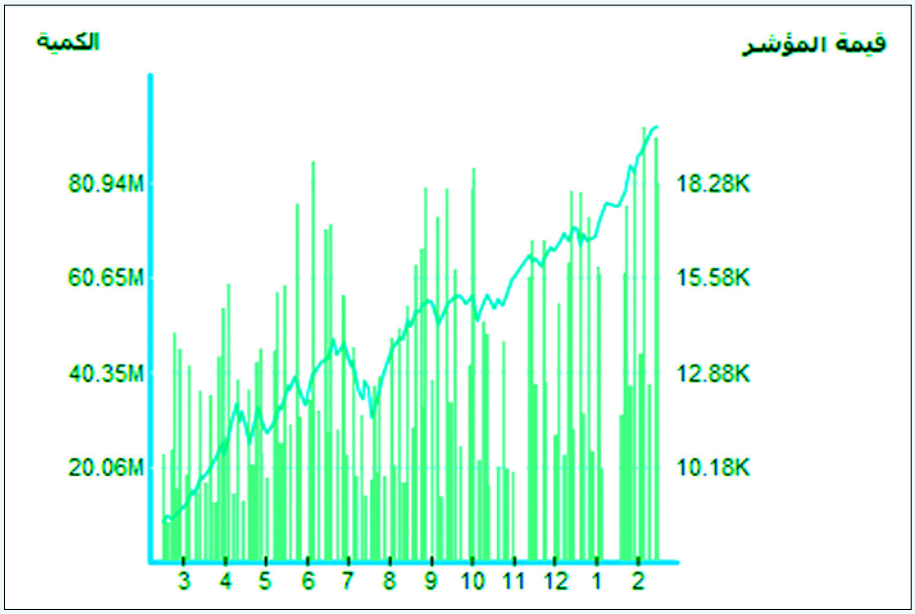

المفاعيل الإجتماعية والثقافية لفورة سوق الأسهم

مصيدة الأسهم !

تنشيط السياسة الخارجية

ملك عادي في زمن استثنائي

قرار إزالة جديد..

لم يبق سوى هدم البيت العتيق !

سجال الديموقراطية:

قلق الاستبداد لا يبرر التعطيل !!

في هذا العدد

دولة العجزة	١
الاصلاح ومقصلة الخصوصية	٢
ملك عادي في زمن إستثنائي	٤
النمطية الموروثة، الحرية، الديني والسياسي	٦
المفاعيل الاجتماعية والثقافية لفورة سوق الاسهم	٨
مجلس الشورى: أدنى من الاستشارى وأبعد عن التشريعي	١٠
لم يبق سوى هدم البيت العتيق	١٣
تدشين سياسة شرقية لفك طوق الغرب	١٤
لمن يستعرض السعوديون عضلاتهم؟	١٨
السعودية وصناعة دور جديد	٢٠
الحسم المؤجل لوراثة العرش	٢٢
قلق الاستبداد لا يبرر التعطيل!!	٢٤
زمن السجن..أزمنة الحرية (٢ - ٣)	٢٦
المثاقفة في التراث المكي	٣٦
عائلة الدّهان	٣٩
سفينة (المؤشّر)!	٤٠

دولة العجزة

ثمة مقارنة يعقدها المراقبون والمهتمون بالشأن السعودي بين النخبة الحاكمة في الرياض واللجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفييتي سابقاً، فهناك أوجه شبه بينهم ومن أبرزها عامل السن. فقد أصبحت السلطة حكراً على الأكبر سناً الذين لا يفصل عمر أحدهم عن الآخر سوى سنتين أو ثلاث، ويقع الجميع في الغالب ضمن فئة عمرية واحدة، أي من سن السبعين وما بعده. مشكلة العمر ليست جديدة بالنسبة للنخبة الحاكمة في السعودية ولكنها أصبحت الآن أكثر بروزاً، مع اقتراب أفراد النخبة من أرذل العمر، فالملك عبد الله يبلغ من العمر ٨٢ عاماً ويليه الامير سلطان ٨٠ عاماً وليس من يليهما يصغرهما بكثير فأبناء الملك عبد العزيز قد دخلوا في فئة السبعين سنة، ولك أن تتصور لو دام التوارث بين أبناء الملك عبد العزيز كيف سيكون الحال، فإذا كان الملوك السابقون يتمتعون بالعرش لسنوات عديدة أكثرها كان في عهد الملك فهد الذي حكم البلاد لثلاثة وعشرين عاماً، منها عشر عجاف، حيث ملك ولم يحكم، مما فوّت فرصة على من يخلفه في البقاء طويلاً في العرش، ولربما قصدها الاشقاء السديريون حين أبقوا ملكاً محنطاً أو على حد قول الالمان عن هتلر آخر أيامه بأنه كان أشبه ما يكون بجثة متحركة، كي يقصروا من مدة إقامة أخيهم غير الشقيق على سدة الحكم.

العمر بالنسبة للعرش السعودي سيكون في السنوات القادمة مسرحاً لتناوبات سريعة، فما إن يموت ملك حتى يعقبه آخر، فستكون قوانين الطبيعة حاسمة في إحداث حراك سلطوي غير عادي، وليس بالضرورة أن يكون الفناء تسلسلياً بالنظر الى العلل الصحية التي يعاني منها الأمراء الكبار، فالامير سلطان مصاب بسرطان في الامعاء، والامير نايف مصاب بسرطان الدم (اللوكيميا)، والملك نفسه يعاني من أمراض القلب.. ومهما بلغت كفاءة الطب في السيطرة على أمراض الأمراء فإن مرض الشيخوخة سيكون كافياً لوضع حد لحياة هذا الأمير أو ذاك.

لا تكمن خطورة تقدّم العمر في ذاته فحسب، بل في إرتباطه بنمط التفكير وإدارة الدولة ومنهجية التعامل مع القضايا الداخلية. فأبناء الملك عبد العزيز أشد تمسّكاً بمبدأ (ملك الآباء والاجداد) ولا فرق بين متشددهم ومعتدلهم، فقد كررها الأمراء على أسماع زائريهم بأن (هذه الدولة بما فوقها وتحتها هي ملك لآل سعود وحدهم)، وأنها (ما قامت الا بالسيف ومن أراد أن ينازعنا فليأخذها بالسيف) وأن (السيف الذي أقمنا به الدولة مازال في أيدينا)، وحتى الأمير طلال المعروف باعتداله ونزعته الاصلاحية قالها بعبارة وأخرى مؤدّاها أن هذه الدولة ملك لآل سعود.. فالنزعة المحافظة والتقليدية تكاد تكون سمة مشتركة بين كافة أبناء الملك عبد العزيز، تماماً كاشتراكهم في الفئة العمرية.. إن تلك النزعة هي التي أسخطت كبار الأمراء على تجاوز الشيخ سعد العبد الله وتنصيب الشيخ صباح السالم أميراً على الكويت، ففي هذا تحوّل على تقاليد التوارث، لا يحول بينها وبين الامتثال لها حرفياً الا عزرائيل عليه السلام!!

قبل عقد أو يزيد كان الحديث عن جيل قديم وآخر جديد في العائلة المالكة، وأن انقراض القديم سيؤدي الى صعود الجيل الثالث من الأمراء الذين تلقوا تعليمهم الحديث في الجامعات الغربية وليس في القصر كما هو حال أغلب أفراد الجيل الثاني، وكان يعوّل على أفراد الجيل الثالث في إحداث نقلة نوعية في مسيرة الدولة، ولكننا الآن أمام معادلة عمرية مشابهة، فالجديد يكاد يقترب من القديم من حيث العمر، فأعمار أمراء الجيل الثالث ليست بعيدة عن أعمار الجيل الثاني بمسافة زمنية تسمح لهم بلعب دور إستثنائي.. فقد دخل كثير من الأمراء المرشحين لمناصب قيادية في الدولة في خانة الستين، وللمرء أن يتنبىء بما سيكون عليه حال الدولة بعد تصرّم سني أمراء الجيل الثاني، الذين ينتظرون أدوارهم على خط وراثة العرش. هذا مع الشكوك المتنامية حول أي دور تجديدي لأمراء الجيل الثالث، الذي انتقلت اليهم كثير من سلبيات السلطة، حتى باتوا يفكّرون بنفس عقلية الجيل القديم المناوىء تكوينياً للاصلاح والتجديد.

مبدأ القصور الذي سيحكم النخبة السياسية القائمة سيطال في نهاية المطاف النخبة المرشّحة للاضطلاع بدور الوارث. وفي واقع الأمر أن القصور الطبيعي ليس مقتصراً على أعمار أفراد النخبة السياسية الحاكمة في الوقت الراهن والذي سينتقل الى الجيل الثالث وإنما سيتبعه قصور في التفكير وقصور في الفعل أيضاً. وإذا كنا سندرك في وقت ما أن العائلة المالكة تتحرك وفق غايات موحّدة لا يغيّر فيها التفاوت الجيلي، فإن قانون الطبيعة الحتمي سيفضي الى النتيجة ذاتها، فقد بلغ الكبار من العمر عتيّاً، وأصبح الصغار يحومون حول تخوم الشيخوخة..

إن ثمة تصوراً تبسيطياً محثوثاً بالأمل والنظرة المتفائلة يحاول أن يقنعنا بأن ثمة جيلاً مدّخراً لمشروع نهضوي قادم سيغير معالم الدولة، ولكن هذا التصوّر يفتقر الى المعلومة، ويكتفي بمجرد التحليل المنطقي وأحياناً الطبيعي للتطور الموضوعي للاشياء. تطبيق ذلك على رحيل جيل وقدوم آخر في الحالة السعودية يبدو متكلّفاً، فمنطق المصالح في السياسة لا يخضع لمنطق أو معادلات رياضية دقيقة، فقد يكون رحيل حاكم أو نخبة حاكمة إيذاناً بانقلاب الاوضاع الداخلية، واستشراس السلطة الجديدة، واندلاع الصراع على السلطة، ومزيد من الاستبداد بين المتقاسمين الجدد للسلطة..

وعلى أية حال، يمكن القول بأن دائرة السلطة في السعودية باتت مرتعاً للعجزة، ولن يصل إليها الا شخص قد قربت من القبر رجله الاولى.. فالفاصلة بين الجيلين تكاد تضيق بالنظر الى خط الحياة الافتراضي، فالكهولة تطبع معالمها على أمراء الجيل الثالث، وسمات التفكير تفرض سطوتها على عقلية هذا الجيل الذي ينطق بلسان حال الكبار. فأبناء الجيلين أصبحوا في معسكر العجزة وأن عدوى التفكير الرجعي باتت تسري من الجيل الأقدم الى الجيل القديم.. وأن تفسخ الجيل القديم وتحلله لا يعني بالضرورة تلاشي واضمحلال المبادىء والتقاليد الموروثة، فليس هناك ما يضمن أن رحيل الجيل الثاني سيؤدي الى إقبار كتلة القيم التي حملها، فهناك من المؤشرات الكثيرة التي تنبىء عن إنغراس تلك القيم في الجيل الثالث أيضاً..ولننعم الى حين بدولة العجزة!!

الإصلاح منبوذاً بالمطلق

مقصلة الخصوصية

منذ خمود فورة المناظرة المتقطعة حول إتجاه الاصلاح السياسي في ديارنا ومصدره، كان لابد من أن نقلع عن اللجهة المزيّفة في مقاربة موضوع لم يعد بإمكاننا خوض غماره قبل أن نحدد مستنداته، والادلة التي يتلفّع عليها. فقد تحوّل موضوع الاصلاح السياسي الى لعبة هابطة يُستدرج اليها المثقفون في محاولة لاستنزاف مجهودهم الذهني والنفسي في مجادلات غير مسؤولة وغير مثمرة.

ثمة غواية مقصودة في منطق المندفعين نحو مناصرة خيار الاصلاح من الداخل، لا نصيب له سوى التجييش المفتعل للدفاع عن قضية غير محصّنة بقدرة إستدلالية مقنعة، لا يراد منها سوى إبطال مفعول الخيار الآخر دون توليد بديل موازٍ له، أي بمعنى آخر إن وظيفة خيار الاصلاح من الداخل هي إفناء الخيارات الاخرى (اصلاح من الخارج، أو اصلاح تناغمي بين الداخل والخارج، أو إنضاج شروط الاصلاح الداخلية)، لا بمعنى وضع استراتيجية اصلاحية داخلية وإنما إعدام كافة الخيارات. لقد دمغت المجادلات العقيمة حول إتجاه الاصلاح من الداخل بواجبات التضامن الداخلي، وهذه الواجبات تتحين تفتتات الصف الاصلاحي العريض، على دوي المطالبات المتكررة لاثبات البراءة من جرم الدعوة للاصلاح الشامل والجوهري والمتناغم مع الخارج.

إن تطويق التيار الاصلاحي الوطني بسحابة إرتيابات في الولاء والانتماء يراد منه قطع أواصر الصلة بين هذا التيار ومحيطه الطبيعي، أي المجتمع الذي يواجه بحلقة ملتهبة من المساجلات حول النزاهة والوطنية كمفردات مألوفة في لغة الترهيب السلطوي. إن هذا التشويه لمنطلقات التيار الاصلاحي ونواياه ليس إذن مرتبطاً بأصل المطلب الاصلاحي بقدر إرتباطه بعملية تشويه لكافة متعلقاته بدءا من الفكرة وانتهاءً بأنصارها.

إن الأمر لا يدور فقط حول خصوصية ذات معنى محدد، تكون غطاءً لشكل الاصلاح الافتراضي، بل يتجاوز ذلك الى تقرير خصوصية من نوع يؤدي الى إبطال المفهوم الكلي للاصلاح بحيث يجعله أقرب الى معنى الافساد. فلا غرابة أن ينفر بعض خصوم الاصلاح من مفردة كهذه، لأنها تحمل في طياتها تهمة غير مباشرة بالفساد. وفي حقيقة الأمر، أن الخصومة هنا ليست مع مفردة الاصلاح سوى ما تمليه من إلزامات إخلاقية وسياسية ووطنية، أي أن المواجهة تتم مع مؤديات المفهوم لا مع المفهوم بحد ذاته.

نلفت هنا للضرورة الى أن ثمة تمييزاً بين خصوصية إيجابية وأخرى سلبية، ويقصد بالاولى خصوصية ثقافية وتميّز حضاري يكون مصدراً للفخر والاعتزاز، بحيث يحول دون التماهي في تجارب الاخرى والتلاشي فيه، فيسلب الذات القدرة على الاحتفاظ بهويتها وانتمائها، ولكنها خصوصية تسمح بالافادة من تجارب الامم من موقع الاحتفاظ

لا يراد من الخصوصية معنى محدداً، تكون غطاءً لشكل الاصلاح الافتراضي، بل هي نوع يؤدي الى إبطال المفهوم الكلي للاصلاح ويجعله أقرب الى الإفساد

باذات. أما الخصوصية السلبية، فيعبر عنها غالباً في تجاوز الحقوق المدنية المقررة في مجتمعات محددة، مثل رفض الاعتراف بمبدأ التعددية الزوجية واعتبار أبناء الزوجة الثانية غير شرعيين كما في الولايات المتحدة وغيرها.

وعودة الى جدلية الخصوصية كمشجب لتعطيل مسيرة الاصلاح، وإشهار لواء خيار الداخل، فإننا نجد ان الاخير يموت بمجرد أن يُقضى على المطلب الاصلاحي الحقيقي. فحين يكف المناصرون للاصلاح بخياراته المفتوحة عن الحركة، تصاب عملية الاصلاح من الداخل بالشلل التام، لأنها عملية لم تنشأ في الأصل على قاعدة فعل حقيقي، ولم تتهيء في الاصل للقيام بفعل. قد نذهب بعيداً في إختبار كفاءة خيار الاصلاح من الداخل الى أنه عديم التصور والنظرة والتخطيط، فمهمته تقتصر على كبح وتعطيل وإعطاب الاصلاح بكافة أشكاله، وليس مبتنياً على نظرية أو إستراتيجية واضحة المعالم.

ولكن ما ليس عقلانياً لا يعني بالضرورة أنه يفتقر الى مسوغات ذهنية قد نتفق أو نختلف على صدقيتها وجدارتها، فدعاة خيار الاصلاح من الداخل قد يعدمون التبرير المنطقي والعقلاني ولكنهم بالتأكيد يختزنون في داخلهم ما يمكن وصفه بالخلفية النفسية المخبوئة التي لا يمكن أو بالاحرى لا يراد تلفيظها في كلمات وجمل تكشف عن أجندتهم الفعلية. ولذلك يواصل هذا الفريق تغذية جهازه المناعي عن طريق التوسل بأدلة تبدو منطقية أو مجردة من أجل إبقاء اللثام مشدوداً على الاجندة المستورة.. فحين يقال لنا بأن الاصلاح من الداخل يتناسب مع خصوصيتنا الثقافية والاجتماعية والتاريخية، فإننا نواجه تحديات من نوع آخر، تضع الجميع أمام محاكمة الانتماء والهوية والشعور الوطني والقومي. إن العزف على أوتار بالغة الحساسية تصدر دون ريب أنغاماً شديدة التأثير، وقد تلجيء البعض الى اعلان البراءة من خطيئة التلوّث بالغيرية، أي تبني أفكار الآخر غير المنسجمة مع مكوّنات الخصوصية المتخيّلة أو المزعومة.

ولكن قبل الاذعان لمنطق الخصوصية لابد من قطع مسافة إحترازية من أجل رؤية المشهد بوضوح قبل الافتتان بجاذبية إملاءاته غير الرصينة. فنحن نواجه رواية خرافية مبتورة لا يجب الاكتفاء بما تنطوي عليه من إشارات منذرة تستهدف غرس اللوم والشعور بالأثم. فالخصوصية تستمد قوتها من مصادر تفكير محددة، تجعل التوسل بها ممكناً:

إن إولى تلك المصادر هي الماضي، كمكوّن جوهري في الخصوصية، ويقصد بالماضي هو الميراث التاريخي والحضاري والثقافي للمجتمع والدولة الذي يحول دون إستيراد نموذج في الاصلاح غير مستمد أو غير

منسجم مع ذلك الميرات. لسان حال دعاة الخصوصية والاصلاح من الداخل إن لنا ماضياً يختلف عن ماضي غيرنا. وترتبط بالماضي سلسلة من المفردات: الدين، التركيب الاجتماعي، العادات والتقاليد، التاريخ، المفاهيم الثقافية.

المصدر الآخر للخصوصية هو الايديولوجية، حيث يعاد (تعجين) المكوّنات الثقافية والدينية لجهة صياغة نمط من التفكير الخصوصياتي وتالياً وضع تفسيرات موجّهة لكل موقف يراد من الخصوصية إثباته كيما تكون حاضرة في عملية التجاذب الاصلاحي. يعضد هذا المصدر، القدرة التبريرية النشطة التي تنزع الى وضع إجابات حاسمة على الاسئلة الافتراضية المنبعثة على الجانب الآخر من المجابهة مع الاصلاح.

الى ماذا يقود ذلك؟ إنه بالتأكيد يقود الى تقديم إجابة تبريرية، وبخاصة حين يراد من أنصار الخصوصية تقديم تفسير للتأخر عن ركب الدول التي شهدت عمليات إصلاحية وتحوّل، فحينئذ تصبح الجملة المعتادة: إن لنا خصوصيتنا ولذلك تأخرنا، وكأن الخصوصية باتت تستعمل أيضاً كسلاح مضاد أو كآلة ذات أغراض متعددة. لقد مرّت على أسماعنا وأعيننا جملة بالغة الخطورة في السنتين الماضيتين، ولكن من المؤسف لم يتم التوقف عندها والتأمل في أبعادها. تلك الجملة تفيد بأن تفكير العائلة المالكة متقدم على تفكير المجتمع في موضوع الاصلاح، وأن المجتمع هو الكابح الأكبر لمسيرة الاصلاح. وكنا نأمل لو أن مزيداً من الجدل قد أعقب هذه الجملة كونها تمثّل جزءاً جوهرياً من الرأسمال التشغيلي لنظرية الخصوصية، وما توفّره من قاعدة تبريرية لخيار الاصلاح من الداخل.. ومن الغريب أن يجتمع عنصري التفوق في الذهنية الاصلاحية لدى العائلة المالكة مع منطق الخصوصية المناهض ضمنياً ومثالاً لعنصر التفوق، وهو المنطق الذي تستعمله العائلة المالكة!

ليس من باب الاغراق في هذيانات بعض أمراء العائلة المالكة الذين يراهنون على إعتماد التمويه لصناعة حقيقة أخرى تمحو الحقيقة الساطعة. إن سلسلة العرائض الصادرة من طيف واسع من القوى الاجتماعية والسياسية منذ الستينيات وحتى قبل عامين كانت كافية لازالة الغشاوة عن أنظار المراقبين في قياس منسوب الوعي الاصلاحي لدى القطاع الأكبر من المجتمع. المشكلة الحقيقية تكمن في الاختزالات المتعمدة التي ما فتأت تبتر الصورة الكلية لبلد يضم بداخله تنوعاً فكرياً وسياسياً واجتماعياً. تنبّه تلك الاختزالات الى التشوّهات التي أصابت عدداً كبيراً من الدراسات الاكاديمية حول المجتمع والدولة.

فكثير من هذه الدراسات وقع في مصيدة الصورة المفبركة التي رسمتها العائلة المالكة عن المجتمع والدولة فجاءت الدراسات الاكاديمية متطابقة مع تلك الصورة في المقاربات والنتائج. إن واحدة من المعطيات الكبرى التي تشكل نقطة إنطلاق لكثير من الدراسات الاجتماعية والسياسية أن المجتمع في المملكة يشكل وحدة إجتماعية منسجمة مع إستثناءات نادرة للغاية، إستناداً على تقسيمات لم تعد قائمة أو تقسيمات غير جوهرية مثل البداوة والتحضر أو التقسيم المذهبي سني وشيعي. فحتى وقت قريب كانت النظرة الى سكان المملكة على أنهم بدو وهابيون. إن مثل هذه الصفة الشوهاء للواقع هي المسؤولة عن الجهل المطبق بطبيعة التكوين بالغ التعقيد للمجتمع من حيث خلفيته الجغرافية والمذهبية والاثنية.

ما يمكن أن تؤول اليه تلك الاختزالات الشوهاء، أنها تجعل من دعوى تفوق مستوى التفكير الاصلاحي لدى العائلة المالكة على المجتمع مقبولاً، طالما أن الاخير بدوي ووهابي. ويمكن للذهن الاكاديمي أن يؤدي هو الآخر الى الوهم ذاته عندما تستحوذ عليه الصورة الشوهاء وتغيب عنه الاجزاء الاخرى من الصورة، أي بقية المعطيات الاجتماعية

حين يكف المناصرون للاصلاح بخياراته المفتوحة عن الحركة، تصاب عملية الاصلاح من الداخل بالشلل التام وهذا غرض إشهار الخصوصية

والسياسية والفكرية في هذا المجتمع. وبالرغم من أن كثيراً من المراجعات قد أجريت في السنوات الاخيرة لقلب الصورة النمطية المنقولة للخارج من قبل عدد من الباحثين الاكاديميين، الا أن الصورة القديمة مازالت تمثّل مصدراً لبعض وسائل الاعلام.

حين نبتعد قليلاً عن دائرة الجدل الفارغ حول الخصوصية المؤسسة زعماً لاتجاه الاصلاح ومصدره، فبإمكاننا لملمة بقية مكوّنات المشهد وإستدعاء العناصر المغفول عنها لجهة تحديد المتكأ الفلسفي الذي تستند إليه دعوى الخصوصية كأساس مشرعن لخيار الاصلاح من الداخل. إن ما يواجهنا في كل زوايا النظر لتلك الدعوى حقيقة لا يمكن الفرار منها. إن الخصوصية هي مولود نظام شمولي يجنح الى تحصين ذاته عبر إغلاق المنافذ بإحكام كيما لا يسمح بتجدد الهواء داخل الفضاء الذي يعتاش عليه النظام.

بكلمات أخرى، إن الانظمة الشمولية ترفض الانفتاح والافادة من تجارب الامم، لأنها أنظمة قامت في الاساس للحفاظ على السلطة بتماميتها وقوتها وليس لتطوير النظام السياسي وتنمية المجتمع سياسياً وصولاً الى بناء دولة الامة. لا غرابة أن تشترك الانظمة الشمولية في خاصية الانغلاق، التي تسبغ عليها صفة الخصوصية، لأن الانفتاح يعني القبول الاولي بالتفاعل مع الآخر، فكرياً وحضارياً، وليس تفاعلاً انتقائياً يأخذ من الآخر ما يشد قبضة النظام ويرسّخ أركانه ويزوّده بكافة أدوات القهر الجماعية.

لاشك أن الانظمة الشمولية تسلك سبلاً آمنة في أي تحول تشاء أو يفرض عليها، فهي أنظمة ترفض حتى الرمق الأخير دفع أثمان باهضة في إصلاح ذاتها، وستتمسك بخيار الذب عن حريم سيادتها حتى لو تطلب الامر هدم بعض أركان الدولة أو سفك الدم بغزارة. تعتصم مثل هذه الانظمة بالخصوصية كمسوّغ سياسي وايديولوجي لخيار الاصلاح من الداخل، لأن الاخير خاضع للسيطرة ويكفل ارتياح الساسة، فالخصوصية كزعم أمر مريح وهي تكفي لاغلاق الابواب أمام رياح التغيير، إذ يكفي أن ندعي الخصوصية من أجل رفض التغيير وكفى.

إذن، فإن الغرض من الاختباء وراء الخصوصية هو التهرب من إستحقاق التغيير، وليس كما يشاع بأنها، أي الخصوصية، تمثل معبراً آمناً ومقنعاً لعملية تحوّل منضبطة وفق شروط ومواصفات محلية تماماً. فالخصوصية كما جادت بها تنظيرات المناصرين لخيار الاصلاح من الداخل كانت تبعث رسائل مناوئة للاصلاح السياسي الحقيقي، كما عبّرت عنه عرائض التيار الاصلاحي الوطني ملتقياً على خط استواء مع التيارات الاصلاحية في العالم العربي والثقافة الديمقراطية العالمية. الخصوصية المزعومة هي المسؤولة عن اعتقال الاصلاحيين في السعودية كما في مصر وسوريا وغيرها، ولسان حال قادة هذه الدول بأن الاصلاح السياسي مرفوض بالمطلق.

خلاصة القول أن هناك قائمة من العناوين المستعملة للتعبير الضمني عن رفض التغيير والاصلاح، منها: الخصوصية، الوحدة الوطنية، الصراع العربي الاسرائيلي، وقد تبين بعد عقود طويلة أن تلك العناوين جرى توظيفها كسواتر أيديولوجية وسياسية لرفض الاصلاح .

عبد الله بعد نصف عام على العرش

ملك عادي في زمن استثنائي

في اليوم الذي رحل فيه الملك فهد في أول أغسطس من العام الماضي، كان الاعتقاد السائد بأن ستاراً سميكاً قد أسدل على عهد شهد سلسلة من الازمات الاقتصادية والاجتماعية والامنية. كان عهداً ينظر اليه المراقبون الاجانب على أنه مليء بالتناقضات، فبينما كانت الموجة الدينية السلفية المتطرفة تتصاعد كانت في المقابل الروابط بين السعودية والولايات المتحدة تزداد قوة وحميمية.

كانت المخاوف غير المعلنة بأن أي إنتقال للسلطة في المملكة، المعرّفة بوصفها المنتج النفطي الأكبر في العالم، قد يتسبب في هزّات اقتصادية عنيفة عبر العالم، ولكن ولي العهد (والملك الحالي) عبد الله، الاخ غير الشقيق للملك السابق كان يسيّر الشؤون اليومية للدولة منذ عام ١٩٩٦، أي عقب إصابة الملك فهد بجلطة دماغية أفقدته القدرة على القيام بشؤون الملك.

وفيما كان ينظر الى الملك عبد الله باعتباره إصلاحياً، وهي نظرة ظلت قائمة لفترة من الوقت بعد مؤشرات متواصلة من الملك منذ كان ولياً للعهد وكذا حاشيته المقرّبة حول الدور الاصلاحي التاريخي المرتقب لدى عبد الله بعد وصوله الى سدة الحكم، فإن تلك التوقعات بدأت تتضاءل على نحو سريع. فقد باتت شكوك المحللين تتزايد قبل تتويجه ملكاً حول قدرته على إجراء تغييرات جوهرية في السياسات المحلية والخارجية. كانت تلك الشكوك قد بدأت بعد أيام من اعتلائه العرش، أي في ظل أوضاع متفائلة الى حد ما بعد إعلانه عفواً عن عدد من المعتقلين السياسيين وزيادة المرتبات الشهرية بنسبة ١٥ بالمئة وكذا إصدار قرارات حملت دلالات من نوع من قبيل منع تقبيل اليد، ومراقبة المخصصات المالية للأمراء، وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي. لم تسعف تلك الاجراءات الشكلية رغم دلالتها الكبيرة في تبديد جزء من الشكوك في قدرة الملك عبد الله على نيل وسام المصلح.

ظل بعض المناصرين للملك عبد الله في الغرب والولايات المتحدة بخاصة ينظر بتفاؤل مبالغ الى أنه سيقدم على خطوات غير مألوفة في تغيير وجه المملكة، مما حدا بالبعض الى الاعتقاد بأن الملك عبد الله قد يدفع العائلة المالكة بعيداً عن الحكم التسلطي الى نظام حكم يقوم على حرية التعبير، وإحترام حقوق المرأة، والاصلاح السياسي المعتدل. ولكن تلك النظرة المأمولة لم تغيّب حقيقة أخرى كانت ثاوية في أذهان المتفائلين بأن الملك يظل في نهاية المطاف محكوماً بمعادلة داخلية شديدة التعقيد، الأمر الذي أوصلهم الى نتيجة أخرى بأنه لن يكون قادراً على إحداث تغييرات كبرى في دوره الناظري. وسواء كانت لديه السلطة أو الرغبة في إجراء تغيير سياسي في السعودية، بقي ذلك سؤالاً جوهرياً كان يطمع كثيرون في الحصول على إجابة حاسمة بشأنه في الشهور

الملك ليس رائداً لعهد جديد رغم تلك التغييرات الشكلية التي تتطلبها مرحلة تشهد فورانات داخلية في المجتمع

الاولى من عهده الجديد.

بالنسبة للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، فإن المنتظر من الملك عبد الله هو نجاحه في تعميق التزام بلاده في استئصال جماعات العنف السلفية، وزيادة انتاج النفط من أجل تخفيض الاسعار العالمية المرتفعة، مع بعض التحركات نحو الاصلاح السياسي كجزء من المساومة الشكلية غير المنطوية على مخاطر من أي نوع على الهدفين الحيويين: الحرب على الارهاب وزيادة إنتاج النفط.

على المستوى الداخلي، كان معظم المراقبين المحليين مرتابين بشأن ما إذا كان الملك عبد الله سيحوز على المزيد من القوة أكثر مما كان عليها إبان ولايته للعهد، بالنظر

عادي في زمن استثنائي

أولاً الى عمره، ودور أخوته المحيطين به الذين لا يتقاسمون معه نظراته السياسية، إن وجدت تلك النظرات الاصلاحية كما يشاع، وأخيراً المسائل العالقة التي تتصل بخط الابناء الذي سيرث العرش فيما بعد.

لقد وصف توبي كريج جونز، المحلل في جماعة الازمة الدولية في بروكسل، الملك عبد الله بأنه أشبه ما يكون بالبطة العرجاء، ويعلّق على ذلك بالقول (حتى في حال كون ما يقول عنه الجميع بأنه الوحيد الذي يعد أكثر التزاماً بالانفتاح والتغيير الليبرالي في السعودية، فليس بمقدوره فعل ذلك بمفرده).

على سبيل المثال، فإن أخاه صاحب النفوذ القوي الامير نايف، وزير الداخلية لأكثر من ٢٥ عاماً والذي كان مسؤولاً عن المؤسسات الامنية والمخابراتية الداخلية، هو على صلة وثيقة بعدد من العلماء المتشددين وهو في الوقت ذاته من أشد المعارضين للاصلاح السياسي. فقد إضطلع الامير نايف بدور مباشر وكثيف في التعامل بشراسة مع التيار الاصلاحي الوطني منذ الايام الاولى، وقد وجه تهديداته المباشرة في لقاءات مع الاصلاحيين في اكثر من مناسبة ثم نفّذ وعده في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ حيث أقدم على اعتقال مجموعة من الرموز الاصلاحية الفاعلة وفرض تدابير صارمة على النشاطات الاصلاحية، كالتعهد بعدم الظهور في وسائل الاعلام الخارجية أو الادلاء بتصريحات حول الاوضاع الداخلية او التعبير عن مطالب اصلاحية. كانت تلك الحادثة بقدر ما كسرت التيار الاصلاحي الا أنها لفتت بوضوح الى حقيقة أن الملك عبد الله لم يكن بحجم الدور المأمول الذي منحه المناصرون له أو الذين توقعوه منه، فلم يكن رقماً مميزاً ولن يكون،

وان الملك عبد الله مهما يكن ينتمي الى جيل الامراء الكبار الذي اعتادوا على نمط في الحكم التقليدي الابوي الاحتكاري، وأنه ليس مستعداً لأن يقدّم مصلحة الوطن على مصلحة العائلة المالكة. وهذا ما يفسر انسحاب الاصلاحيين من حلبة المراهنة على الملك عبد الله، والعودة الى المجتمع بوصفه القوة الحقيقية الدافعة نحو التغيير، أي بكلمات الاخرى تبديل خيار التغيير من أعلى الى خيار التغيير من أسفل.

إن واحدة من نقاط الضعف المركزية التي غالباً ما تحظى بإهتمام ضئيل منذ وصول عبد الله الى سدة الحكم هي قضية النائب الثاني التي لم تحسم بصورة نهائية. وبقدر ما تعكس هذه القضية الخلاف المستور داخل العائلة المالكة حول تقاسم السلطة فيما بينها، فإنها في الوقت نفسه تلمح الى حقيقة جديرة بالتأمل، الا وهي ضعف الملك عبد الله. وكما بات معروفاً فإن الخلاف يدور حالياً بين أجنحة متعددة داخل العائلة المالكة على المنصب الثاني، فبينما يصرّ الامير نايف في طلب الحصول على منصب النائب الثاني، فإن الاجنحة الاخرى تتفق على إعطاء هذا المنصب لأمير غير سديري. إن حمى المساجلات الداخلية على هذا المنصب تزداد فيما لا دور حاسم للملك عبد الله الذي يفترض أن يكون - بحسب التصويرات المتضخمة لشخصيته ودوره الاصلاحي - أقدر على إغلاق الملف بصورة نهائية، ولكنه لم يفعل عجزاً ووهناً فيه.

لم يكن الملك عبد الله في خيرة من أمرة حين أعقبه بصورة تلقائية الامير سلطان في ولاية العهد، بالرغم من أن الملك بحسب النظام الاساسي يعيّن ولي العهد وله الحق في إعفائه أيضاً، ولكن ذلك الحق ساقط بالعجز عن تنفيذه، فليس بمقدور الملك عبد الله بحسب تقاليد التوارث السائدة أن يأتي بشخص آخر لولاية العهد غير الامير سلطان، ولذات السبب أيضاً يجد الملك عبد الله نفسه عاجزاً الآن عن تنصيب نائبٍ ثانٍ له، والذي سيكون بصورة أتوماتيكية مدرجاً في خط التوارث على العرش.

بالنسبة للمراقبين الغربيين والاجانب، فإن معايير تقييم دور الامير عبد الله ضمن دائرة العائلة المالكة تخضع في الغالب الى التفاوتات في مواقف الامراء من الولايات المتحدة وموضوع الحرب على الارهاب، ولذلك قد تجد من يقسّم العائلة المالكة الى معسكرين او جماعتين: الاولى مجموعة اصلاحيين من ذوي التوجهات الغربية والثانية مجموعة من المحافظين الدينيين الوهابيين التي ترى أميركا فاسدة وتفضّل حكماً دينياً. وهو بالتأكيد تقسيم بالغ التبسيط والبدائية، ولا يخلو من نمطية مهترئة. إن تقييم العائلة المالكة والحكم السعودي بصورة عامة يتطلب بالتأكيد أدوات تحليل أشد تعقيداً وواقعية، وليس بالتوجهات الغربية الاصلاحية المزعومة يمكن رسم حد فاصل بين خط وآخر داخل الحكومة السعودية، فالتوجّه الغربي ليس مؤشراً نقياً على النزعة الاصلاحية لدى الامراء، فقد تجد من بين الامراء من هو غارق في غربيته ولكنه يحمل نزعة إستبدادية تفوق من يصنّف على الاتجاه المحافظ. إن الاكتفاء بمجرد تصريحات يطلقها الامراء المصنّفين على التوجهات الغربية مثل الامير بندر بن سلطان، والامير تركي الفيصل، والامير سعود الفيصل وغيرهم لا تمثل خطاً متميزاً فضلاً عن أن تقسيم الادوار يتطلب من هؤلاء إطلاق تصريحات تندرج في سياق ترميم الصورة المتلطخة للعائلة المالكة بعد الحادي عشر من سبتمبر، فالأمراء يشاركون في حملة العلاقات العامة بصرف النظر عن توجهاتهم السياسية والثقافية الحقيقية. نتذكر في هذا السياق تصريحاً للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية فور اقدام أجهزة الامن التابعة لوزارة الداخلية على إعتقال الاصلاحيين في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ حيث كان تصريحه يستبطن إتهاماً للتيار الاصلاحي

القول بأن عبد الله يميل بإتجاه الاصلاحيين زعم مستمد من أقوال لم يظهر ما يدعمها حين كان الإصلاحيون بحاجة اليه

بالعمالة للخارج وتهديد الامن والوحدة الوطنية. يضاف الى ذلك، إن مواقف الامراء، كافة الامراء، من التيار الاصلاحي الذي نال شهادات تقدير من أغلب المؤسسات الديمقراطية في العالم بفعل رقي مطالبه ووسائله السلمية، كانت سلبية، فبين من صمت عن جريمة الاعتقال بما فيهم الملك عبد الله الاصلاحي المزعوم وبين من شارك في الجريمة عن طريق إضافة المزيد من الاتهامات للتيار الاصلاحي. أما الاصوات الشاذة والمترددة والخجولة مثل الامير طلال فلم تضف شيئاً يذكر في ميزان الاصلاح!

في المحصلة النهائية لما سبق تبرز نتيجة واحدة أن الملك عبد الله لم يكن رائداً لعهد جديد، رغم تلك التغييرات الشكلية التي تتطلبها مرحلة تشهد فورانات داخلية في المجتمع، حيث يفرض الاخير معادلاته التي لا تقوى الدولة على درئها لضعف فيها وليس مباركة منها.

إن القول بأن عبد الله يميل بإتجاه الاصلاحيين الليبراليين هو زعم مستمد من أقوال وليس أفعال، فلم يظهر حتى الآن ما يدعمه، خصوصاً في لحظة كان الاصلاحيون بحاجة الى الملك عبد الله، حين صدرت أوامر وزير الداخلية باعتقال عدد من الاصلاحيين الفاعلين، ذاك كان الاختبار الحقيقي لموقف عبد الله كإصلاحي وكمناصر للاصلاحيين. ما يبهر المراقبين الاجانب هو بريق العناوين الكبرى لتغييرات شكلية بمضمونات فارغة وغير مؤسسة لقرارات إصلاحية حقيقية مثل الحوار الوطني ولجنة حقوق الانسان ونقابة العمال والصحافيين، وزيادة هامش حرية التعبير الذي لم يصل الى مستوى انتقاد سياسات الحكومة والافصاح عن المطالب الشعبية في الاصلاح والتغيير أسوة بدول خليجية أخرى كالبحرين والكويت اللذين قطعا مشواراً بعيداً في مجال حرية التعبير.

إن مايظهر حتى الآن، ونزعم بأنه سيستمر، أن الملك عبد الله ليست إستثناءً في مسيرة الحكم السعودي، وستبقى مهمته متمحورة حول إدارة النظام السياسي القائم والبقاء في السلطة. ويمكن إضافة شيء آخر يعزز هذا الرأي، فإن وجود خلافات داخل العائلة المالكة يعطي مؤشراً سلبياً في مجال الاصلاح السياسي، فستظل هذه الخلافات حاكمة على طريقة إدارة شؤون الحكم، فمؤشرات الانقسام تعني عدم الاستقرار، وبالتالي فإن إبقاء الوضع على ماهو عليه يؤمّن مصالح كافة أفراد العائلة المالكة، لأن التغيير في ظل الانقسام قد يؤدي الى خسارة الجميع.

ماذا يعني ذلك؟ إن أول مايعنيه الاجماع داخل العائلة المالكة على الحفاظ على الوضع القائم أن نزعة المحافظة بالمعنى السياسية ستقوى لدى الملك عبد الله بنفس القدر من القوة لدى الامراء السديريين والامراء الذين يفيدون من السلطة القائمة، وبالتالي فإن لا تغييرات سياسية عميقة ستتم، وإنما سيجري تعويضها بتسوية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد البلاد على المدى البعيد. وبطبيعة الحال، فإن هذا الحل قد يضمن إستقراراً على المدى القصير ولكنه سيتم على حساب الاستقرار على المدى البعيد، سيما مع بقاء كافة الملفات الكبرى عالقة بدءا من تقاسم السلطة داخل العائلة المالكة وإنتهاءً بالتغييرات السياسية المطلوبة شعبياً.

مجادلات الكاريكاتور الدنماركي

النمطية الموروثة، الحرية، الديني والسياسي

ليست قباحات الرسوم الكاريكاتورية في الصحيفة الدنماركية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إفشاءً للمختزن النفسي والايديولوجي الغربي كما عبّر عن نفسه في هيئة عناد تضامني من قبل صحف أوروبية أخرى قامت بإعادة نشر الكاريكاتوريات، وإن كانت تلك القباحات تمثل جانباً من الاستدعاء المتكرر للصورة النمطية عن الاسلام في الغرب وعن الاديان إجمالاً باعتبارها المناهض التكويني لحركة الحداثة، التي نشأت لاحلال العقل محل الميتافيزيقا، وهي حركة بكل إشتقاقاتها وشُعبها الفكرية لم تفلح في تشييد عالم مفصول عن الروح الدينية المتنامية، فضلاً عن كونها فشلت في تحقيق أهدافها بعد أن أصيبت بخيبة أمل في استعادة وهجها التاريخي والمحافظة على خط سيرها المعرفي الذي دشّنه فلاسفة الانوار ثم الاجيال الحداثية اللاحقة لينتهي المطاف بكل تلك الحركة التاريخية الى حداثة مشوّهة صادرت كل منجزات الحداثة الغربية وأقصت كل رموزها وأقطابها ليكون للعقل الاداتي المتحرك على وقع المنفعة المادية وحده الحاسم في الأمر.

لقد خلطت الحداثة الغربية بجنوحها المادي المتطرف بمبادىء ناضلت شعوب أوروبا من أجل تحويلها الى حقوق مشروعة، فجاءت النتائج مختلطة مع فقدان مقاييس واضحة وحدود مقررة لتلك المبادىء مثل الحرية وتقاطعاتها والنقاط القصوى التي يمكن أن تصل اليها، وهنا يقع التشابك بين حرية المعتقد وحرية التعبير، أي بكلام آخر حرية الافراد في اعتناق الدين والايديولوجيا التي يشاؤون بملء إراداتهم وقناعاتهم في مقابل حرية التعبير المكفولة للافراد بما يتضمن نقد المعتقدات بصورة مطلقة وبلا حدود. لاشك أن الذاكرة الثقافية الاوروبية مثقلة بكل المناظرات الفكرية والمعرفية التي جرت بين الفلاسفة الاوروبيين حول الذات والعقل، منذ انكسار المقدس على يد نيتشه الذي أعلن موت الاله، ليفتح الجدل على أفق واسع في تمظهرات عدمية بالغة الشراسة حيث أصبح كل شيء قابل للزوال والازالة.

إن انكماش فضاء المقدس في الغرب على مدار أربعة قرون، أي منذ عصر الانوار وصولاً الى عصر مابعد الحداثة هي بعكس ما يتصور الكثيرون ليست بالضرورة تعبيراً عن حركة متوالية ومنظّمة لتحرير العقل وتحطيم الاصنام الذهنية، فالعقل لم يصل الى مداه المعرفي المأمول، ولا الاصنام الذهنية بالتعبير الحداثي بنزعته الالحادية تحديداً تحطمت.

ثمة نزعة استبدادية مستورة في حركة الحداثة الاوروبية تستعلن نفسها أحياناً في هيئة أفكار شوفينية شديدة التطرف، كما عكستها في مراحل لاحقة في المركزة الاوربية (يوروسنتريك) واخيراً تفجّرت في صورة مشاريع استعمارية انطلقت من عواصم أوروبا لغزو العالم. لم تكن النزعة، مهما حاول بعض المسحورين بوهج المنجز الحداثي إبلاغنا، مفصولة عن حركة الافكار في أوروبا، فالاستعمار كان يتشرعن عبر كوكبة معرفية وحضارية كانت ترسي له مسوغات التفوق العنصري، والاحساس المتضخم بالوصائية على العالم.

لم تكن الرسومات الكاريكاتورية بمثابة رصاصة طائشة في الهواء، وسيبقى الغرب الحداثوي أسير أحكامه المتطرفة والإلحادية

لم تكن الرسومات الكاريكاتورية بمثابة رصاصة طائشة في الهواء، وسيبقى الغرب أسير أحكامه المعرفية الناشئة خلال حركة الحداثة الاوروبية، التي انطلقت معتدلة وانتهت الى متطرفة وإلحادية أحياناً. إن الركون حد التقوقع الى قائمة الحريات العامة لا تعني تدمير الحدود والقفز الى داخل المجالات السيادية للآخر، الذي قد لا يرتضي ولا يتبنى ذات المقاسات من الحريات العامة. هل يعني ذلك، أن الآخر هو من يقرر حدود حرية الأنا؟ بالطبع كلا، مالم تكن الحرية تتضمن انتهاكاً وتعدياً على حرية الآخر، وقد قيل بأن حريتي تبدأ حيث تنتهي حرية الآخر.

إن الزعم بأن القوانين الدنماركية لا تتعارض مع نشر رسوم كاريكاتورية ساخرة من نبي الاسلام صلى الله عليه وسلم، لا يكفي لتصحيح الفعل، بل ثمة ما يلفت الى الخلفية المعرفية للقوانين والتي تغفل الاعتبارات الأخرى التي يجب مراعاتها في حال وضع تشريعات لها صلة بحقوق وحريات آخرين. فهل يجوز أن تضع دولة ما قوانين تجيز التحريض على الارهاب باعتباره موضوعاً ملتهباً في المرحلة الراهنة؟!.

ندرك من واقع التجربة الاوروبية أيضاً أن قائمة محرّمات (تابو) مازالت مفروضة على وسائل الاعلام رغم ما يقال عن حرية التعبير المكفولة من قبل الدستور. فالتحقيق في قضية المحارق النازية لليهود او الهولوكوست قضية محرمة ولن يكون بمقدور أحد أن يفلت من العقاب المادي او المعنوي في حال تجرأ في الحديث عن هذه القضية.. كانت المناكفة الايرانية إختباراً ذكياً لقدرة تحمّل الغرب الحداثي على نبش ملف الهولوكوست.

إن التصعيد المتواصل في الشرق والغرب حول الرسوم الكاريكاتورية قد يصل ذروة التفجّر وقد يفضي الى تمزقات سياسية واقتصادية وأشكال مواجهة مسلّحة، ولكن ليس بهكذا ردود فعل وردود فعل مضادة يمكن أن تسوّى الخلافات. فبين إصرار الصحيفة والمتضامنين معها على أنها لم تخرق قانوناً أو تنتهك تشريعاً داخلياً، ورد الفعل الاسلامي الغاضب الذي امتد من طنجة الى جاكرتا وانتقل الى بعض أجزاء من أوروبا والولايات المتحدة وكندا واستراليا، وربما غمر الكرة الارضية في لحظة ما، هناك يتحرى العقل دوره المنشود في تسوية التشابكات بأبعادها الحقيقية والمفتعلة.

وفيما يبدو، فإن ثمة إتفاقاً بدأت ترتفع إشارته من الشرق والغرب على الحاجة الى وضع قواعد أخلاقية رصينة ومقبولة دولياً على الكف عن النيل من المعتقدات الدينية بطريقة ساخرة وقدحية، بما يشمل أيضاً احترام مقام الانبياء والرموز الدينيين الكبار، بما يشمل كافة الاديان السماوية، أو المصنّفة في قائمة المعتقدات الدينية.

إن الجدالات الفكرية والعقدية بطبيعة الحال لاتندرج ضمن هذا المحدد ـ الاتفاق، ولكن ما يقصد منه هو النيل المتسافل والدنيء من الاديان والانبياء، والتي تنم عن عقلية إقصائية إعتلائية ترى في الآخر مجرد سفيه وبدائي.

الوجه للآخر للغضب العارم

بعد أن قاربنا الخلفية المعرفية للرسوم الكاريكاتورية القبيحة والمشينة بحق رسول الاسلام محمد صلى الله عليه وسلم، لا بد أن نقدم هنا رؤية متوازنة أيضاً حول انفجار الغضب المتأخر في العالم الاسلامي انطلاقاً من السعودية وانتشاراً في كل بقعة من بقاع العالم الاسلامي وتصعيداً خطيراً في سوريا ولبنان بحرق السفارات وتجاوزاً على دور العبادة والكنائس. هل ثمة غضبة إسلامية خالصة تلك التي تفجرت بعد عدة أشهر من نشر الرسوم الكاريكاتورية والتي أوصلها شخص ما الى المفتي السعودي عبد العزيز آل الشيخ فأطلق صفارة الهجوم الشعبي على الدنمارك، فهل هو مجرد الضمير الديني الخالص والاحترام الكبير لرسول الله صلى الله عليه وسلم الدافع من وراء كل ذلك؟

بالنسبة للمسلمين فإن تصويراً كاريكاتورياً بشعاً وسخيفاً عن المصطفى الكريم صلى الله عليه وسلم ليس أقل جرماً من إزالة آثاره ومحو تراثه وكل ما يمت اليه بصلة من بيوت زوجاته وأهل بيته، وكل معلم كان له فيه مشهد يدل على أثره في الاسلام الخالد وكذا صحابته الكرام رضوان الله عليهم أجمعين. لقد أزيلت آثار الاسلام ودُمِّرت آثار النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبق من تلك الآثار حسب الخبراء الا أقل من ٥ بالمئة ولم نسمع من يغضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم بنفس القدر الذي نسمعه الآن، ما لم نستدع المثل القائل (بيدي لا بيد عمرو)، فأن ينال غير المسلم الكافر الملحد من رسول الله صلى الله عليه وسلم بكاريكاتور يصبح قضية إسلامية مصيرية، ويجب أن تنطبق السماء على الارض لعظيم فعلة الصحيفة الدنماركية وأن يجري عليها وعلى الدولة التي تصدر منها أشد ألوان العقاب، ولكن أن تدمر بيوت الرسالة ويمحى كل أثر للنبي وأصحابه في مكة والمدينة بحيث لا يبقى من هذه الآثار الا الحرمين الشريفين مع تبدّل في هيئتهما ومعالمها والآثار الملتصقة بهما، فكل ذلك يسكت عنه، فأين هو الحرص على الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم، فهل تكريم رسول الاسلام يتم عبر تدمير آثاره أو صيانتها، وهل الحفاظ على بيضة الاسلام يقوم على محو تلك الشواهد المسجّلة على الجبال والتلال والسهول والتراب والماء، لنقول بعد أن أنهت آلة التدمير مهمتها بنجاح منقطع النظير بأن ذلك حفظ للرسالة والرسول صلى الله عليه وسلم!!

من جهة ثانية، فإن توقيت رد الفعل لابد أن يبعث تساؤلاً خصوصاً وأن الرسوم الكاريكاتورية نشرت قبل عدة أشهر، بل وأكثر من ذلك فقد نشرت كتب وأحاديث ساخرة في الغرب ولكنها لم تثر هذا الغضب العارم الذي اجتاح العالم الاسلامي انطلاقاً من السعودية، حتى بتنا نشهد تعبئة شاملة غمرت الفضاء وشارك فيها الرجال والنساء والاطفال، والخطباء والكتاب والادباء والفقهاء، ولا يكاد يستثنى من تلك الحملة الدولية أحد، حتى المحسوبين على الحكومات غير الاسلامية مثل سوريا ولبنان.

لاشك أن العاطفة الدينية للأكثرية المسلمة في العالم هي المحرّك الرئيسي وربما الوحيد وراء رد الفعل الغاضب العبّر عنه في مقاطعة المنتجات الدنماركية والنرويجية، وهو رد فعل يعكس الضمير الديني النشط والمتحفز للدفاع عن الهوية والكرامة والمعتقد الديني الممثل في تقدير خالص لنبي الاسلام محمد صلى الله عليه وسلم. ولا غرابة في ذلك الموقف، فقد أصابت الرسوم الكاريكاتورية بسهامها النارية الضمير الديني للمسلمين ومن الخطأ الفادح التمادي الى أبعد من ذلك من قبل الصحيفة أو من تضامن معها وأعاد نشر صورها القبيحة.

غير أن خلف تلك العاطفة الدينية النقية تقبع أهداف أخرى تغذت على تلك العاطفة، فثمة أغراض سياسية وراء ذلك لدى بعض الحكومات والجهات الدينية. فبالنسبة للتيار السلفي والمؤسسة الدينية الرسمية في السعودية، فإن مثل هذه المناسبة تحقق دون شك تعبئة داخلية واعادة اصطفاف لفلول التيار الذي تمزق على مدار خمس سنوات على وقع أحداث عنف وتوترات اجتماعية وسياسية وفكرية ضربت صميم المؤسسة الدينية والسلطة معاً. إن هذه الحادثة جاءت لترمم التصدعات الخطيرة في بنية التيار السلفي الناشط، الذي

إن تصويراً كاريكاتورياً بشعاً وسخيفاً عن المصطفى ليس أقلّ جرماً من إزالة الوهابيين لآثاره وآثار دعوته عليه السلام

حاول الافادة من الحدث حد السفه من أجل إستعادة الاصطفاف الداخلي وتنظيم المجتمع السلفي تحت قيادة العلماء. ثمة إشارة لافتة هنا تتمثل في أن المبادرة الغاضبة انطلقت هذه المرة من رأس المؤسسة الدينية، أي المفتي، وكأن الفعالية الاجتماعية تنبىء عن دور يراد للمفتي أن يلعبه من داخل رواق الدولة لسحب الاضواء من التيار السلفي الخارج عن نطاق السيطرة الكاملة للسلطة، فهنا تصبح مقولة خضوع العلماء وانقيادهم لمملايات السلطة موضع شك داخل الفريق السلفي الآخر الذي تمرد على خلفية نزعة الانعتاق من هيمنة السلطة على نشاط العلماء.

هل خطف الاضواء من التيارات الدينية المتطرفة مكوّن من مكوّنات الحملة التي يقودها خليط من العلماء التقليديين وأنصاف التقليديين؟ ربما، فهي مناسبة لسحب الاضواء من التيار الخاطف للاسلام لسنوات طويلة، وقد تعدّل المجاذبة الداخلية من ميزان القوى داخل المجتمع الديني الذي يشعر بأن موقعه قد أصيب في مقتل منذ بروز شبكة القاعدة وتفريعاتها بمنظومة أفكار ورموز وقيادات أطاحت تلقائياً بالمنظومة التقليدية منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر.

ردود الفعل الشعبية لا تخلو هي الاخرى من لفتات على درجة كبيرة من الاهمية، فبين مقاطعة البضائع الدنماركية وهو رد فعل إلتقت عليه الأغلبية في السعودية ودول الخليج عموماً، وهناك ردود فعل أخرى أخذت منحى أشد تطرفاً من قبيل أحراق السفارات في كل من سوريا ولبنان، وتجاوزاً الكنائس في المناطق المسيحية في بيروت، وقد قرأنا عن فتاوى إهدار دم رسّام الكاريكاتير الدنماركي. وفي الوقت الذي يصعب فيه التنبوء بمسلسل ردود الفعل الشعبية، فإن ثمة حاجة الى الفصل بين الديني والسياسي، فليس كل ما يعتمل داخل العاطفة الدينية متحرراً من مفاعيل السياسة ومحرّضاتها، فالجمهور العام من المسلمين يبقى خاضعاً تحت تأثير هيمنة الساسة أو من يندرجون في قائمة الساسة وإن تستروا بعناوين دينية. إن الكلام الكثير الذي قيل حول تحريض بعض الحكومات للجمهور الغاضب على الاحراق والتخريب لقنصليات ومصالح دانماركية ونرويجية وربما غربية يبدو في بعضها الكثير صحيح. فقد أريد من هذا (التغضيب) للشارع تحقيق أغراض سياسية، وهناك رسالة ما يراد إيصالها الى جهات ما في الغرب. وهناك دون شك رابطة ما بين ذلك كله والتجاذبات السياسية في المنطقة سواء في العراق والمواجهة بين سوريا والولايات المتحدة، الى جانب الاوضاع الداخلية التي يراد معالجتها بطريقة خاصة، كما يفعل الآن التيار السلفي في السعودية، وكذا باقي التيارات الدينية التي تحاول توظيف الحدث لتحقيق المزيد من المكاسب والمساحات الفارغة.

ما نخلص من كل ماسبق ذكره، أن النيل من رسول الله صلى الله عليه والسلام كان خطئاً كبيراً يجب أن تدفع الصحيفة ثمنه، ولكن ليس عن طريق إهدار الدم كما فعل البعض، وأن ثمة حاجة الآن لوضع حد للنيل من الانبياء بطريقة ساخرة وازدرائية، وفي الوقت نفسه فإن معاقبة الدنمارك كدولة قد يبدو منطقياً لدى البعض من باب ممارسة دور اللوبي، ولكن ليس الى حد شن حملة عقاب جماعية ضد كل ما يخص مصالح الشعب الدنماركي، لأن ذلك فيه تعريض بسماحة الاسلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي الوقت ذاته يجب الالتفات الى الاجندة السياسية التي تقف خلف هذه التظاهرة الاحتجاجية واسعة النطاق التي قد يكون سوء حظ الدنمارك أن تقع في هذا المطب لتكون كبش فداء ودرعاً يتلقى ضربات موجّهة لغيرها.

قبل الخروج الجماعي على الدولة

المفاعيل الإجتماعية والثقافية لفورة سوق الأسهم

تشهد الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في السنتين الماضيتين تحولات دراماتيكية غير مسبوقة بفعل حمى سوق الاسهم التي شهدت قفزات قياسية على وقع الارتفاع الكبير في أسعار النفط. لقد تركت هذه التحولات انعكاساتها المباشرة على الوضع السياسي، فقد بات سوق الاسهم الحلبة الأكثر ضجيجاً وتفاعلاً في البلد، وتمظهرات ذلك عديدة يعكسها مشهد الحياة اليومية للناس، فقد أصبح مؤشر السوق وحده الحائز على إهتمام قطاع واسع من صغار المضاربين الذي يمثلون شريحة واسعة من المجتمع. بل إن ريتم الحياة يسير بوتيرة صارمة فيما يشبه المس الذي أصاب الجميع أو العدوى التي تكاد تطال أفراد المجتمع.

إن ثمة سباقاً محموماً نحو اقتناص فرص المضاربات المربحة والسريعة التي تتطلب حضوراً لحظياً في السوق والانقطاع شبه الكلي امام شاشات الاسهم في هلوسة جماعية منفلتة من أي ضوابط. أمام هذه الحركة الهادرة في سوق الاسهم تتقطع الروابط الاجتماعية وتضعف مشاعر الالتزام بالواجبات اليومية، ويبدو المؤجل والمرحّل قراراً جماعياً عفوياً، طالما أن ثمة مكاسب مادية مجانية قابلة للحصد السريع.

في المجالس الخاصة كما العامة وكذا البيوت والمحافل، يتكدس أفراد تحت عنوان اللقاءات الاجتماعية الروتينية ولكن تختفي في داخل كل فرد روح الجماعة وتنبري الفردية المطلقة منتصبة في عيون أصحابها المنهوبة نحو الشاشة الصغيرة. تتقطع الاحاديث الودية في المجالس والبيوت بصورة دائمة وقد تتلاشى لساعات (وفي الخسائر يتبدد الود لأيام وربما لأسابيع وشهور) طالما أن مؤشر السوق يتأرجح صعوداً وهبوطاً، في انتظار لحظة البيع والشراء.

تتحول أوقات النهار الى محفل صمت ما لم يخرقها نوبات بيع وشراء، فالكل أسير صنم واحد إسمه (المؤشر) الذي كاد أحدهم لفرط ما حظي من تقديس أن يشتري أسهماً في (المؤشر) نفسه إعتقاداً منه بأنه شركة مضمونة الربح!. يحتل السوق إهتماماً طاغياً في المساحة الكلية للانشغال الذهني اليومي لقطاع واسع من الناس، فقد فرض السوق قوانينه الخاصة التي أملت تبديلاً جوهرياً في الروابط الاجتماعية داخل الاسرة والمجتمع وحتى المنشأة. فبين من يخضع نفقات بيته تحت حساب صارم مدرجاً ضمن عمليات المضاربة اليومية، ووضع قياسات زمنية ومالية لعلاقة الاباء بالأبناء، وبين من يحيل من أبنائه الى شهادات إكتتاب إضافية، أي مشاريع استثمارية في سوق الاسهم، لتنتقل الى حالات التسيب في المدارس وسط طاقم التدريس، والموظفين الحكوميين، وإستقالة عدد غير قليل من هؤلاء من أعمالهم للانضمام الى ركب المضاربين الذين يجدون في هذه السوق منجماً يزداد بريقاً يوماً بعد آخر.

في أوقات النهار كل شيء يبدو مؤجلاً

هناك نيّة مقصودة لإبقاء السوق متوهجة لأقصى فترة ممكنة وإشغال الناس بحركة المؤشر يجعل الحكومة في مأمن

حتى إشعار آخر، قبل أن تضع حرب المضاربات أوزارها، فالانثيالات الجماعية المتعاظمة تدفع نحو التنصل من مسؤوليات فورية وفردية، فقد باتت الذاكرة الجماعية مشغولة بصورة شبه كاملة بتحقيق المكسب المهدد بالزوال.. إن الاحساس الجماعي بأن فرصة الكسب الحالية قد لا تتكرر، ولابد من تكريس المال والجهد والوقت لاقتناصها، تلفت الى موقف مضمر من الدولة، بوصفها كياناً غير مستقر أو دائم.

ليس من باب المصادفة أن تكون سوق الاسهم السعودية ذات طابع خاص بالقياس الى أسواق الاسهم في دول الخليج الاخرى أو حتى في العالم. لا يشعر المرء في الدول الاخرى بوطأة الحضور اليومي لثقافة السوق وضجيج المضاربين وهلوساتهم. بعد مأساة سوق المناخ التي كانت أشبه ما تكون بضربة تأديبية مركّزة للمضاربين الوهمين والجشعين في الكويت عام ١٩٨٢، بتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت هناك مسافة احترازية بين المضاربين وسوق الاسهم الكويتية، من أجل درء التأثيرات النفسية والاقتصادية والذهنية التي كانت مأساوية بجدارة. فبين حصد الارباح الذي يزيد في نهم المضارب وبين التأثيرات النفسية والصحية تكمن حقيقة أخرى. إن الحصاد النهائي يتمثل في حساب الربح أو الخسارة مع خروج المضاربين بأجساد غير معلولة، حيث لا ضمانات مؤكدة على أن الربح لا يترك بصمة السقم على جسد صاحبه.

للسوق السعودية فرادة تنطوي على مخاطر، فذيول السوق تمتد الى مجمل النسيج الاجتماعي ومفاصل الحياة اليومية، وتصبح في نهاية المطاف قلقاً مستحوذاً يندك في التكوينات النفسية للأفراد والروابط الاجتماعية والثقافة السائدة التي تلغي غيرها بطريقة تدميرية، بما يجعل أي قضية أخرى وإن بدت ذات أهمية أكبر غير ذات جدوى بأن تحظى بالاهتمام. من هنا يمكننا أن ندرك بأن كل شيء مؤجل الى حين، لأن طقوس السوق باتت تملأ الاجندة اليومية للأفراد في عملية إختطاف جماعية لا يعرف أحد وجهة المركبة ولا الخاطفون قد قرروا أين ستكون نهاية المطاف.

يجهل أغلب المنغمسين في طاحونة المضاربات اليومية في سوق الاسهم سر الارتفاع والانخفاض المفاجئين في قيمة الاسهم، فلا حقائق رقمية تفصيلية وعقلانية تفسّر ذلك، سوى ما يطرأ من نتف خبرية تزيد أو تنقص من وتيرة السوق، كما يجهل أيضاً الغطاء الاقتصادي الذي يكفل بقاء السوق حياً وجاذباً. ينجذب قطاع واسع للسوق دون إستعدادات احتياطية، في غياب ثقافة توجيهية من قبل الحكومة وأرباب السوق لمنع أي إنعكاسات اجتماعية ونفسية خطيرة على المضاربين. كيف سيكون مصير مئات العوائل التي يعولها أفراد تركوا وظائفهم والتحقوا بركب المضاربين في سوق الاسهم في حال تعرض الاخيرة الى ضربة قاصمة لاقدر الله.

ندرك تماماً بأن هناك نيّة مقصودة لابقاء السوق متوهجة من أجل إبقاء سحرها على الضحايا الذين يراد منهم البقاء أطول فترة ممكنة، فإنشغالهم المطلق بحركة المؤشر يجعل الحكومة في مأمن، لأن الانطفاءة المفاجئة لشعلة السوق تعني خروجاً جماعياً على الدولة، والحكومة تدرك ذلك تماماً. ولهذا السبب، فإن ضخ كميات كبيرة من المال في سوق الاسهم من أجل إستيعاب المزيد من المضاربين له مغزى محدد، بالرغم من أن علاقة غزارة المال المتدفق مع المنتج ليست مطلوبة، فليس نجاح الشركات ونشاطها التجاري بات يحدد قيمة السهم بقدر ما تحدده الرساميل المتزايده حصصها لدى الشركات المدرجة في سوق المضاربات، وهنا تبدو الخطورة بالغة.

بطبيعة الحال، ليس هناك حتى الآن ما يشير الى وجود مفاجئات مستقبلية صادمة، مع الانفتاح التدريجي للسوق السعودية امام الشركات والبنوك الاجنبية التي ستدخل تلقائياً ضمن دورة المال المحلي، ولكن ليس هناك ضمانات مؤكدة على أن حركة السوق تسير دائماً على خط تصاعدي مأمون، سيما وأن سوق الاسهم مازالت وستبقى شديدة الصلة بالارتفاع الكبير في أسعار النفط، وهي قضية يجب أن تكون حاضرة على الدوام في أجندات الافراد والشركات والحكومة.

لن نفترض سيناريوهات متشائمة في ظل أوضاع تبعث على التفاؤل ولارتباط ذلك بمصير عشرات الآلاف من العوائل التي وجدت نفسها تحت تأثير أجواء جديدة، ولكن هناك مايدعو للحذر الشديد بالنظر الى التداعيات القيمية والثقافية والاجتماعية على قطاع واسع من المجتمع من جراء الامتصاص المذهل لكمية المال والافراد داخل أتون دوامة السوق التي فرضت قيمها على شؤون الحياة اليومية. بالرغم مما قيل عن مبالغات القصص المروية عن إنعكاسات السوق على شؤون الحياة، فلا يمكن إنكار جزء صحيح منها، وهو يكفي كمؤشر على التحولات الاجتماعية الخطيرة المصاحبة لثقافة سوق الاسهم. فقد نشرت جريدة الحياة في الخامس من فبراير نتفاً عن تأثيرات الاكتتابات على شؤون المجتمع اليومية، منها أن شاباً تقدم لإحدى الأسر في منطقة الباحة طالباً يد ابنتهم زوجة له، وجرى الاتفاق مع والدها على أن يكون موعد الزواج متوافقاً مع إجازة الربيع التي بدأت أخيراً. وفيما تشاغل الجميع في إنهاء الاستعدادات والترتيبات الضرورية واللازمة لهذا الزواج، تنبه الأب إلى أن زواج ابنته يترتب عليه إسقاطها من (كرت العائلة)، ما يعني فقدان الفرصة لشراء أسهم إضافية في العدد الكبير من الشركات المتوقع طرحها خلال العام الحالي، وفقدان الفرصة أيضاً في رفع رصيده المالي وزيادة مدخراته الشخصية.

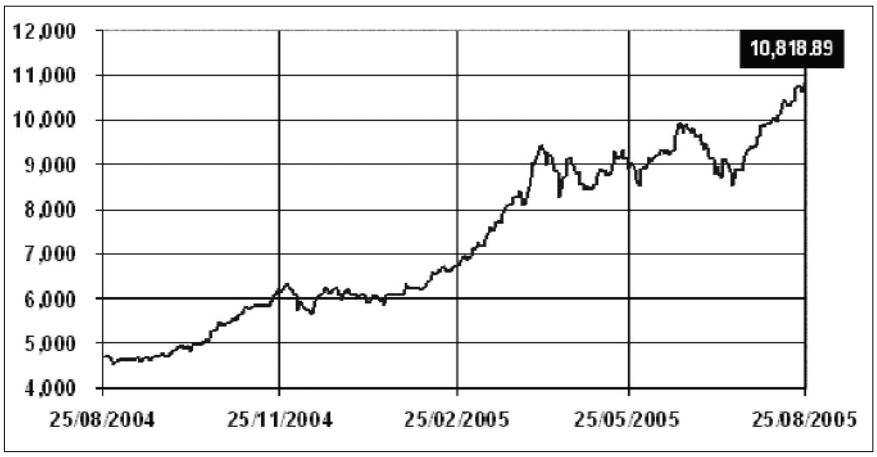

وكان نتيجة هذا الاكتشاف أن قرر الأب تأجيل موعد الزواج إلى إجازة عيد الفطر الذي يحل بعد عشرة أشهر، متذرعاً بوجود ظروف خاصة ومادية اضطرته إلى اتخاذ هذا القرار. فيما أبدت الفتاة تذمرها من قرار والدها، فحاولت أن تقنعه أن ما يفعله أمر لا يجوز، ولا يزال العريس يبذل محاولات جادة مع والد العروس لإثنائه عن قرار التأجيل، وأن يقبل إتمام الزواج في موعده السابق، إلا أن والد العروس أجهض كل المحاولات وأصر على موقفه على رغم أن العريس وصل به الأمر إلى أن يعرض على والد العروس الموافقة على

الإحساس الجماعي بأن فرص الكسب في سوق الأسهم قد لا تتكرر تلفت الى موقف مضمر من الدولة، بوصفها كياناً غير مستقر أو دائم

موعد الزواج مقابل أن لا يسقط اسم ابنته إلا بعد انتهاء الاكتتابات، وحين يريد هو ذلك لكن من دون جدوى.

رواية أخرى بحسب الصحيفة تفيد بأن زوجاً أجبر زوجته على الحمل، رغم تحذير الاطباء لها بخطورة الانجاب على حياتها الا بعد أربع سنوات على الاقل، ولكن الزوج بقي مصرّاً على الانجاب، والسبب في ذلك يعود الى أنه سمع خبراً بأن السوق ستشهد هذه السنة طرح إكتتابات في نحو ٢٠ شركة إستثمارية، وعليه قرر إستغلال إسم المولود في الاكتتابات بغرض الربح.

وهناك قصص أخرى مماثلة تعكس ملامح تحول إجتماعي خطير، ينذر بتبدّلات قيمية جوهرية، سترهن قطاعاً واسعاً من المجتمع الى ما يمكن وصفه بالمنعرج المشوّه للتطور الاجتماعي بما ينطوي على تمزقات وانحلالات بنيوية. والحديث هنا لا يدور عن شريحة صغيرة في المجتمع، فهناك زيادة مضطردة في عدد المضاربين أو المشتغلين في سوق الاسهم والمال، فهناك بحسب بعض الارقام ما يربو عن ثلاثة ملايين محفظة بالسوق السعودية، وهو وإن بدا طبيعياً في شبه غياب مجالات بديلة للاستثمار الجاذب في السعودية بمدياته المتنوعة الصغيرة والمتوسطة والبعيدة، بما يجعل سوق الاسهم الأكثر ربحية وجاذبية بالنسبة لقطاع واسع، الا أن إنعكاساته الاجتماعية والثقافية تبدو بالغة الخطورة.

إن العفوية في حركة السوق والقائمة على ردود الافعال والانفعالات اللحظية تعكس مزاج السوق اليومية، كما تعكس منسوب الوعي لدى المضاربين المأخوذين بمناخ التطور السريع وغير المدرك لقيمة الاسهم السوقية وليست الواقعية. ومع وجود فجوة معلوماتية، فإن خطورة الانكباب التام على سوق الاسهم تكمن في كونها أصبحت تشكّل مصدر رزق وحيد لآلاف المواطنين الذين نظّموا حياتهم على أساس ما يجنونه في هذه السوق، في أوضاع معيشية تزداد صعوبة بمرور الوقت، مع إنخفاض حاد في متوسط دخل الفرد الذي يقل عن عن ٨٠٠ دولار شهرياً، ومن هنا يمكن إدراك خطورة التبدلات غير المحسوبة بإتقان في سوق الاسهم وانعكاساتها المباشرة على الاوضاع المعيشية لملايين المستثمرين.

سيبدأ دون ريب فصل جديد في حال بدأ بريق السوق يخبو أو يأخذ منحى آخر كالرتابة المملة أو التطورات الطفيفة غير اللافتة، كما تجري عادة في أوضاع إقتصادية مستقرة، مع إستبعاد إنتكاسة سوقية غير متوقعة في المدى القريب على الاقل، حينئذ سينتقل الاكتتاب من الاقتصاد الى السياسة.

بعد مرور ١٤ عاماً على مجلس الشورى

أدنى من الإستشاري وأبعد عن التشريعي

منذ الاعلان عن الانظمة الثلاثة (النظام الاساسي للحكم، ونظام المناطق، ونظام مجلس الشورى) في مارس عام ١٩٩٢، كان واضحاً المضمون الزهيد لدور مجلس الشورى بالنظر الى الصلاحيات المطلقة للملك والسلطة التنفيذية التي وفّرت لها مواد النظام الاساسي الغطاء القانوني، حيث لم يتبق لمجلس الشورى دور تشريعي البته. وحتى فيما يخص الصفة الاستشارية للمجلس فقد باتت مجرد عنواناً باهتاً كما يخبر عن ذلك نوعية الموضوعات المطروحة للتداول والمنهجية المتبّعة في مقاربتها بين الاعضاء. ومن المثير للسخرية أن يفرض على أعضاء المجلس التصويت على قضايا هامشية أو يراد منه إضفاء مشروعية من نوع ما على سياسات الحكومة. وقد يتحول المجلس أحياناً الى ما يشبه بالون إختبار في قضايا مصنّفة في خانة القضايا غير المألوفة أو المحظورة أو تثير قدراً من الحساسية في المجتمع الديني السلفي.

بعد مرور أربعة عشر عاماً على انشاء المجلس وزيادة عدد أعضائه من ٦٠ الى ١٥٠ عضواً لايبدو أن هناك مؤشرات على تطور دور المجلس في القضايا الوطنية أو ذات الصلة بالمصالح الوطنية. ورغم ما يقال عن نقاشات جادة تجري بين الاعضاء حول موضوعات عديدة، الا أن حقيقة الأمر تبدو واضحة في ما يعبّر عنه دوره غير الملحوظ على الارض، فقد أريد منه منذ نشأته أن يتحول الى واجهة إعلامية للحكومة، حتى يقال بأن لدينا مجلس شورى أو جنيناً برلمانياً وإن كان مشوّهاً، فالعنوان في هذه الدولة يفوق المحتوى دائماً، فليس مهماً أن تزداد النزعة الفردية داخل مؤسسة الحكم شراسة طالما أن عناوين تتوالد لتكون سواتر للاستبداد المتفشي في جسد الدولة.

إن مجلس الشورى الحالي يفتقر ليس الى أي سلطة سواء كانت تشريعية أو رقابية أو تنفيذية بل ثمة تحفظ شديد على دوره الاستشاري أيضاً. نحن أمام مشكلة حقيقية، وهي أن المجلس لم يضع قدمه نحو السير بإتجاه نيل الصفة التشريعية، فتكوينه الحالي لا يساعد على تحوله الى برلمان يقوم على أساس تمثيلي، وهذا بالتأكيد لن يكون عن غير طريق الانتخابات، ثم تأتي قضية الصلاحيات المنوطة بالمجلس وبالتأكيد فإن الصفة الاستشارية لا بد ان تزول كي يصبح المجلس برلماناً شعبياً منتخباً يتمتع بصلاحيات السلطة التشريعية، وأن يضطلع بمهمة سن القوانين والرقابة على إداء وزارات الدولة وإستجواب المسؤولين.

(التطوير) بدل (الإصلاح)!

استشراس النزعة الفردية داخل مؤسسة الحكم تغطيها عناوين مثل مجلس الشورى، تكون سواتر للاستبداد المتفشي في جسد الدولة

من الأفكار المفجعة بحق ما يرد في تصريحات بعض أعضاء مجلس الشورى حول مهمات المجلس وتطويره. فقد رفض د. حمود البدر الأمين العام السابق لمجلس الشورى وأحد أعضائه الحاليين إستعمال كلمة إصلاح ترديداً لنفس الموقف الذي تبناه الامير نايف حين إستعاض عن (اصلاح) بكلمة (تطوير) خشية الدلالة الكامنة في المقابل اللغوي لمفردة إصلاح، ثم جاء من بعد وزير العدل فصاغها في لغة دينية، وهاهو عضو في مجلس يفترض أن يكون قاعدة للأفكار الاصلاحية يرفض كلمة اصلاح ليحل مكانها (صلاحيات). ومما يثير الغرابة أيضاً أن يرفض البدر مبدأ إستجواب المسؤولين (وهو المبدأ المعمول به في كل برلمانات الدنيا) قائلاً بأن (المعلومات ممكن أن تؤخذ وتطلب دون إستجواب لأن كلمة إستجواب تعني أن الفرد متهم)!! ولا ندري إن كان البدر وهو الذي تولى منصب أمين عام ويحظى بعضوية المجلس قد إطلع على نظام عمل البرلمانات في العالم، فكيف يتحول المجلس الى سلطة تشريعية إن كان محكوماً بمثل هذه الافكار، مع إحترامنا لأعضاء آخرين عبّروا عن تطلعهم في تطوير المجلس بحيث يتحول الى سلطة تشريعية فاعلة!

لم يكتب لمجلس الشورى حتى الآن دور في سلسلة النشاطات الوطنية الاصلاحية، وما ذلك الضجيج المفتعل حول قضايا محسومة في الشارع سوى بلاغاً كاذباً لوجود غير محسوس لمجلس أريد منه إسداء خدمة لمؤسسة الحكم وليس تمثيل الوطن والشعب. ولأنه مجلس معيّن فمن حقنا كمواطنين أن نقول فيه ما شئنا، لأنه لا يمثل إرادة عامة، فهو جاء بإرادة الحكومة وممثلاً عنها وليس عن الناخبين، ولتتحمل الدولة وليس أعضاء المجلس المعيّنين

تبعات أي فشل قد يصيب المجلس، فهذه الفجوة النفسية بين المجلس والوطن ليست ناشئة عن رد فعل بقدر ما هو غياب للفعل في الاصل، لأن ليس هناك ما يمثل وجوداً مادياً حقيقياً حتى يصدر إزاؤه فعل ورد فعل، كما الذبابة التي حطّت على جذع نخلة فلما أرادت الطيران قالت للنخلة تمسّكي جيداً فقد قررت الطيران، فردّت عليها النخلة لم أشعر بقدومك حتى أشعر برحيلك.

ليس في هذا الكلام ما يسيء لأعضاء المجلس، مع إدراكنا بأن فيهم - إن لم يكن أكثرهم - من ذوي الكفاءة العلمية والخبرة الادارية والنزاهة والشعور الوطني النبيل، فالحديث يدور هنا عن مؤسسة نشأت كرد فعل تشويهي لنشاط إصلاحي وطني شامل عبّرت عنه العرائض المرفوعة الى الملك وولي العهد منذ مطلع التسعينيات معبّرة عن مطالب وطنية اصلاحية حظيت بإجماع الطيف السياسي العام في البلاد. وبالتالي، فنحن نتحدث عن مصادرة قبيحة لارادة وطنية تشوّهت عبر اعلان الانظمة الثلاثة التي لم تكن سوى خيبة أهل الحكم، الذين إعتقدوا خطئاً بأن مثل تلك الكوميديا الهابطة قد تلهي عن الحقيقة الساطعة والمدوّنة في عرائض الاصلاحيين في طول البلاد وعرضها.

إن محاولة إلهاء المجتمع والرأي العام الخارجي بتغييرات شكلية في المجلس قد تحقق مكاسب اعلامية آنية ولكنها بالتأكيد لا تغير من جوهر الموقف العام من أصل وجود المجلس ودوره. إن زيادة العدد أو حتى نقل مداولات الاعضاء على شاشة التلفزيون في قضايا تبتعد بمسافة ضوئية عن قضايا النفط والدفاع والامن والسياسة الخارجية ومخصصات الأمراء والسياسة التعليمية والقضاء لا يغير من الأمر واقع الحال، فلا زال أعضاء المجلس محرومين من الاقتراب من قضايا تقع في صلب المصلحة الوطنية ولكن لا دخل لهم بها، فماذا بقي إذن لهذا المجلس أن يبت فيه بالمشورة فحسب؟ هل سيتقاسم مع المجالس البلدية مهمة إسداء النصيحة بزرع شجرة أو إضافة عمود نور في شارع أو تعبيد طريق زراعية؟

لم يتغير في دور مجلس الشورى ما يلفت سوى الطلاء الخارجي، بما في ذلك عدد المنتمين الى المجلس الذي تحول بعضهم الى جزء من متاع المجلس. فقد نبّه العضو الناشط محمد آل زلفه الى أن غالبية الاعضاء يلتزمون الصمت طيلة دورة انعقاد المجلس. فبعضهم يخرج من المجلس كما دخله أول مرة دون أن يسمع له صوت أو ينطلق من حنجرته رأي حتى في القضايا غير المكلفة عقلياً ونفسياً. ولنقارن هذا الواقع بواقع آخر تشهده البرلمانات العربية الاخرى فضلاً عن العالمية حيث تمثل صالات البرلمان ساحة للمناظرات السياسية الحامية والجادة

مجلس الشورى: لا تشريع ولا مشاورة

المجلس مؤسسة نشأت كرد فعل تشويهي لنشاط إصلاحي وطني شامل عبّرت عنه العرائض، وتشكيله مصادرة قبيحة لإرادة وطنية عبر إعلان الأنظمة الثلاثة

والتي تجعل من قضايا الوطن مركزاً جوهرياً يقوم على نقاشات ساخنة تدعمها الوثائق والارقام والآراء الناضجة، بينما الحال في مجلس الشورى لدينا ينعم بالهدوء والنعومة والوقار، بل يحلو للمرء أن ينام على الانغام الهادئة لأصوات الاعضاء وهم يدلون بآراء محتشمة وفي رقة بالغة بعد أن أجرى كل عضو التدابير اللازمة حتى لا يساء فهم كلمة أو يخسر رضى الوالي.

في تصريح لافت لولي العهد الامير سلطان في ديسمبر الماضي بما نصه (نحن لسنا ضد الانتخابات ولسنا أقل من الدول التي لديها انتخابات، ولكن المصلحة العامة في انضمام الشعب إلى قيادته الحكيمة في دينه ودنياه..). تحليل في غاية الغرابة لا لكونه ينطوي على مغالطات خطيرة وتناقضات واضحة في كل محتوياته، ولكنه حين يضع الانتخابات في مقابل المصلحة العامة، في تعبير ضمني عن رفض الانتخابات كونها تفضي الى تهديد المصلحة العامة والتي تعني بحسب نص التصريح انضمام الشعب الى قيادته. إنه تصريح يكاد يعبّر بأمانة فائقة عن الموقف الحقيقي للعائلة المالكة من قضية الانتخابات والاصلاح بصورة عامة. فالاصلاح السياسي الشامل كما يفهمه الأمراء هو تهديد للمصلحة العامة، أي مصالح العائلة المالكة، وهو رأي يلتقي مع رأي سابق للامير نايف وزير الداخلية في لقائه مع عدد من الرموز الاصلاحية في البلاد قبل إعتقالهم، حين قال بأن الدعوة الى ملكية دستورية يعني إستبعاد الامير (الملك) عبد الله أو على حد تعبيره (وضع الأمير عبد الله على الرف)، وبالتالي فإن دعوة الاصلاح السياسي مرفوضة كونها تقتضي التنازل عن بعض الامتيازات.

ما سبق يعين على فهم الدور المصمّم لمجلس الشورى كإطار إستشاري صوري جامد، وضع لتقديم إستشارات تسهم في تعزيز السلطة وليس تصحيحها أو إصلاحها، بالرغم من وجود رؤى إصلاحية معززة بالدراسات العلمية والميدانية لدى بعض أعضاء المجلس والتي إن قدّر للسلطة التنفيذية العمل بها لتمكنت من وضع علاجات حاسمة لملفات عديدة ساخنة..

يشتكي بعض الاعضاء من لامبالاة الامراء الكبار من الجهود الجبّارة التي يبذلونها لوضع دراسات جادة لمشكلات تتعلق بإدارة بعض المشاريع وتصحيح بعض السياسات المالية والامنية والتعليمية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي الى شعورهم بالاحباط وخيبة الأمل من طبيعة الاستجابات الفاترة الصادرة عن الامراء الكبار، وكأن فحوى الرسالة التي تحملها تلك الاستجابات (نحن نقرر ما نأخذ به منكم).

لا تريد العائلة المالكة من أعضاء المجلس أن يحملوا شعوراً وطنياً يفوق شعور الولاء للعائلة المالكة، فالشعور الوطني يبدو خطراً حين لا يكون منضوياً داخل الولاء المطلق للملك وأفراد عائلته، وهذا ينعكس أيضاً على طبيعة الموضوعات المراد مناقشتها، فلا موضوع يخضع للتداول الا بعد التأكد من أنه لا يثير حساسية من أي نوع لدى العائلة المالكة، أو من كونه لا يعبّر عن ولاء العضو او الاعضاء لها، أو لا ينطوي على فائدة مباشرة او غير مباشرة لبعض أركان الحكم.

ولما سبق ذكره، فإن قائمة الموضوعات المدرجة للتداول في جلسات الشورى تقع خارج المجال السيادي للعائلة المالكة، وتغطي في الغالب من خلال سحابة دعائية كثيفة على الموضوعات الاخرى ضئيلة الشأن ولكنها تجذب إهتماماً خاصاً من المجتمع الديني. وفي ذلك فائدة أخرى للعائلة المالكة غير ملحوظة غالباً، فإشغال الرأي العام المحلي بموضوع مثل قيادة المرأة للسيارة لمدة من الزمن، في الوقت الذي يكون فيه مستوى المطلب الاصلاحي قد تجاوز ذلك الموضوع بمسافة بعيدة، يهدف الى شدّ الجميع الى أسفل المطالب واعادة المطلب الاصلاحي الى نقطة متدنية، بما يؤدي الى إلهاء المجتمع عن قضاياه الكبرى.

ندرك من محتويات العرائض الاصلاحية بما تضمنته من مطالب جوهرية حول نظام الحكم، والانتخابات، وفصل السلطات، واصلاح القضاء، وتعزيز دور المؤسسات الاهلية، وتحقيق مبدأ الرقابة التامة على المال العام، وتنويع مصادر الدخل القومي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص، ووضع إستراتيجية شاملة لمعالجة الوضع الامني من خلال فتح باب الحوار الوطني وتصفية منهج التعليم الديني بنزعته التكفيرية والاقصائية.. هذه وغيرها من موضوعات كانت في مركز إهتمام التيار الاصلاحي الوطني، وبالتأكيد لم تكن مدرجة على جدول أعمال مجلس الشورى فضلاً عن جدول أعمال مجلس الوزراء.

لم يكن مستغرباً أن يكون سقف المداولات داخل مجلس الشورى متدنياً للغاية، لأن مهمته الأصلية لم تتطلب أن يكون أعلى مما قرر له. فبالرغم من أن دوره إستشاري محض، أي لن يصدر عنه قرارات ملزمة للحكومة فإن مجرد التصويت على الموضوعات ذات الصفة الاستشارية هو الآخر خاضع لقيود عديدة. للتمثيل على ذلك، في جلسة التاسع والعشرين من يناير الماضي، قرر مجلس الشورى عدم التصويت على قيادة المرأة للسيارة ضمن نظام المرور في المملكة، مع أن قيادة المرأة للسيارة ليست متضمنة في نظام المرور، أي ليس هناك ما يمنع من ذلك، ولكن لأن قيادة المرأة للسيارة لها بعد إجتماعي فقد تقرر ضمنياً منع التصويت عليها، وهذه

لا يراد من أعضاء المجلس حمل شعور وطني، لأنه خطير مالم يكن منضوياً تحت الولاء للعائلة المالكة فالولاء مقدّم على الوطن والفصل بينهما ثابتش

نقطة تسجّل ضد مجلس الشورى الذي يفترض فيه أن يكون إستشارياً!!

من الغريب أن تتم دعوة وزير الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد الشيخ صالح آل الشيخ للمجلس بغرض الاستماع الى كلمات أعضاء مجلس الشورى في نظام المرور. إن عملية التداخل في الادوار والمسؤوليات تبدو إعتيادية في دولة لا تتوقف كثيراً عند مجالات الاختصاص، ولا تفصل كثيراً بين الدولتي والسياسي من جهة وبين والديني والاجتماعي من جهة ثانية. فقد يقرر وزير الداخلية سياسة اعلامية وقد يقرر وزير الدفاع سياسة تعليمية، وهكذا فإن دعوة وزير الشؤون الاسلامية قد تبدو من منظور التشريع الديني منطقية حين يراد تقرير سياسة ما يخشى من كونها متعارضة مع مبادىء وعقيدة المجتمع، ولكن أن يكون حضوره للاستماع في مجلس هو في الاصل لا صلاحية له غير تقديم المشورة فإن الأمر يبدو في غاية الغرابة.

تلفت الانتباه تصريحات الاميرة عادلة بنت الملك عبد الله في حديثها عن سياقة المرأة للسيارة وكذا ترشيحها لمجلس الشورى. ففي الاول من أكتوبر الماضي ذكرت الاميرة في حديث لصحيفة الحياة بأن السماح للمرأة بقيادة السيارة ستتم (في الوقت المناسب) وفيما يخص عضوية المرأة في مجلس الشورى فقالت الاميرة عادلة (هي مسألة وقت). إن مسألة الوقت لدى العائلة المالكة تبدو مستغربة، فهذا الوقت يبدو هيولياً، فلا يكاد أمير في العائلة المالكة يتحدث عن الاصلاح الا ويقذفه في الزمن المجهول.. عن أي وقت يتحدثون؟، ومتى يقع هذا الوقت؟، لا أحد يعلم، فقد تحدث الملك فهد عن الانتقال بمجلس الشورى الى مرحلة الانتخابات قبل أكثر من عقدين ولكن حين أعلن عنه وضعه معيّناً وظل كذلك حتى الآن. وحده الملك عبد الله الذي إتسم بشجاعة المصلحين فقال بأن الديمقراطية ستأخذ وقتاً يستمر عشرين عاماً فقط!!، نعم عشرين عاماً كي يصل قطارها الى المملكة، أي بعد أن يكون الملك والجيل الثاني وربما الجيل الثالث قد أصبحوا عظاماً نخرة.

الملك الشجاع: الإصلاح يستغرق ٢٠ عاماً!

قرار إزالة جديد.. لم يبق سوى هدم البيت العتيق!

نادين البدير

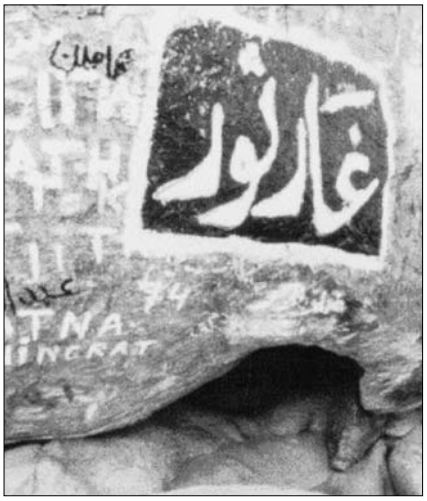

جاء في العدد الأخير من مجلة فوربز العربية الصادرة من دبي موضوعاً مثيراً للغاية عن الإرث التاريخي في السعودية.

أجرى التحقيق الصحفي مع المدافع الوحيد الذي يتجرأ ويعلنها على الملأ: أنقذوا إرثنا التاريخي من الطحن والتكسير. إنه المهندس سامي عنقاوي أو «ابن مكة» كما جاء في عنوان التحقيق.

وكنا، قبل أن يوقظنا عنقاوي، نائمين لسنوات طويلة، مكتفين بسماع أصوات الآلات وهي تجرف كل حجر قديم وكل أثر عتيق يقابلها. كنا مغمضي الأعين عن قرارات الإزالة التي اتخذت بحق كثير من الموروثات التاريخية بحجة مخالفتها للدين تارة وتارة أخرى بحجة العمران والتقدم العمراني.

أما عن الناحية الدينية، فيقول التحقيق:

سامي عنقاوي

(المسألة بالنسبة إلى عنقاوي تاريخ وبالنسبة إلى من وصفهم هؤلاء فإنهم يحولون التاريخ إلى أسطورة، حيث إن هؤلاء البعض يدركون موقع منزل الرسول لكن الاتجاه السائد وتغييب الرأي الآخر ساهما في تفعيل التعمد الواضح لمكانة التاريخ).

البدعة ذلك الهاجس الذي يؤرق صحوتنا وغفوتنا حتى ليكاد يقضي على أجمل ملامح حياتنا بعد أن لوث عقولنا وقضى على حريتها.

لقد حطمت الخشية المفرطة من البدع الآثار والأحلام، كما منعت دخول الكتب وحبست الأفكار وقمعت المفكرين وقتلت الإبداع، وبنهاية الأمر ستقودنا تلك الخشية لا محالة إلى أرض الجهالة.

والسؤال هو: هل هناك ما يستحق كل ذلك الخوف؟ هل هناك من يريد التبرك اليوم بأحد الأحجار أو السجود لشيء من فتات الماضي؟

الأستاذ سامي عنقاوي يؤكد أنه في وقت سابق تمت المطالبة بإزالة غار حراء أما اليوم فقد أصبح الأمر عكسياً إذ يريدونه موقعا سياحيا تكثر حوله علب البيبسي وآلات التصوير.

وأتساءل كيف لا تهتز مشاعر من يصفهم عنقاوي بـ«هؤلاء» فتتم المطالبة بحماية غار حراء الذي تعبد به الرسول مما يتردد حول إمكانية ردمه مستقبلا؟ لقد قرأت مؤخرا في موقع العربية نت أن هناك اشتباهاً بأن يكون الغار هو ذات المكان الذي كان النبي يتعبد فيه، وهو أمر طريف أن نشك بما حدث قبل أكثر بقليل من ١٤٠٠ سنة ولا نشك بأمر آخر وقع قبل عدة آلاف من السنين قبل الميلاد.

بنظري فإن مجرد الشك بذلك المكان التاريخي الخاص بالرسول أو التفكير بردمه لن يقل شأناً عن سخرية الرسام الدنماركي بالرسول. ولا يقتصر الأمر على الغار بل يمتد لبقية الأمور الخاصة بإحياء ذكرى الرسول كالموالد النبوية التي يحرمها دعاة ردم الآثار والذكريات.

من يحتفل بالرسول «صوفي» خارج عن الملة. هكذا يطلق على العديد من العائلات الحجازية لمجرد أنها تمارس حبها الطبيعي للرسول بطريقتها المتوارثة، وأتمنى أن يجيبني المستهزئون بممارسات من يطلق عليهم «الصوفيون» على السؤال التالي:

هل طالبت الدول الإسلامية التي تحتفي بالموالد النبوية بمقاطعة منتجاتنا؟

الآثار الدينية الخاصة بالنبي وأهل بيته في طريقها للهدم والتحطيم على ما تبقى من قبل الجهات الدينية السلفية. أعود للتحقيق الذي يذكر بأن «العنقاوي كونه صوفيا سبب له الكثير من المشاكل لكن هذا لم يمنعه من توجيه دعوته لمزيد من الفهم للآخرين، فقوة منطقة الحجاز يراها مدعومة بالتنوع الثقافي والعرقي».

في صغري سألت أمي: هل خالتك صوفية؟ أجابتني: من أين أتيت بهذه الكلمة، قلت لها: لأنها تحتفل بالمولد النبوي، هكذا قالت لنا المدرسة. ردت قائلة: «قولي لها ما تحرمي علينا حب الرسول».

أما عن التقدم البنياني فله شأن آخر، إذ لا بد من الاعتراف بأننا لا نمتلك خططا عمرانية واضحة الأسس والأهداف، فنظرة واحدة إلى الحرم المكي من الخارج تكفي لمعرفة مدى البشاعة التي اقترفناها بحقه. الحرم صغير وكذلك الشارع المحيط به، وفجأة عمارات شاهقة وأبراج. أبراج في كل مكان. ووصل سعر المتر المربع في منطقة الحرم المكي إلى مئة ألف دولار؟

يقول عنقاوي: «مستقبلا ستصبح الكعبة وكأنها في نيويورك» برأيه «فإنه إلى جانب إزالة العمران التاريخي الذي يعود تاريخه إلى أكثر من ١٤٠٠ عام ستتراجع هيبة المكان، لأن الزائر لبيت الله بعدما كان ينظر إلى السماء والأفق الشاسع الذي يحيط بالبيت المقدس سينظر إلى مشروعات فندقية وسكنية تعلو وتتطاول على المكان المقدس».

لم لا تهتز مشاعر الذين يأمرون بتحطيم الآثار حفاظا على القدسية وعلى المسلمين من الشرك والهلاك، فيطالبون بحماية قدسية البيت الحرام

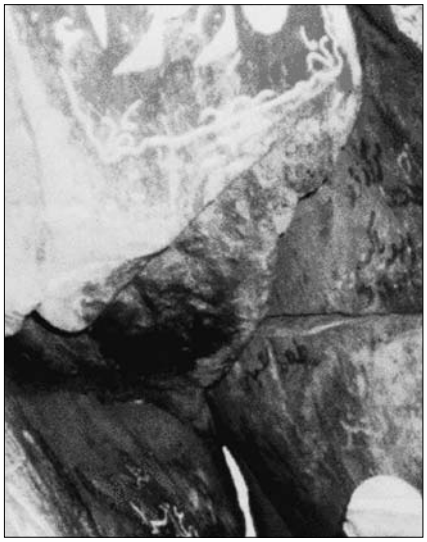

من الاستغلال وجشع التجار؟

لم يكتف المتأخرون منا برفض السفر إلى القمر، ولم يكتفوا بتكفير من يمتلك جهاز تلفاز بمنزله والدعاء على من يستمع للغناء. لم يكتفوا بتقطيع الصور وتحطيم آلات العزف وكل ما له علاقة بإبداعات الحضارة الحديثة بل قاموا بتكسير بقايا الأولين. برأيي، ليس المتأخر من يرفض أو يخشى مواكبة عصره، لكن المتأخر إنسان لا مكان له في التاريخ، فحتى لو عاش في زمن كان الحمار هو وسيلة المواصلات الوحيدة لعجز عن مواكبة تلك الحضارة. إننا إذا لم نتدارك أمر الاستهتار بالماضي، فلن يبقى من تاريخ الجزيرة العربية سوى البحر ورمال الصحراء.

الوطن ٢٠٠٦/٢/٩

جولة الملك عبد الله في آسيا

تدشين سياسة شرقيّة لفكّ طوق الغرب

جولة الملك عبد الله الاسيوية والتي شملت الصين والهند وباكستان في يناير الماضي جذبت إهتماماً خاصاً واستثنائياً، كونها أطلقت إشارات في إتجاهات متعددة وحملت ملامح مرحلة جديدة بالنسبة لعالم يعيد ترتيب توازناته ومواقعه. هذه الجولة كسرت المألوف السعودي، كونها تضع رهاناً جديداً في السياسة الخارجية السعودية من خلال الانفتاح على الشرق بعد أن كان الغرب ميدانه الوحيد والمكلف أيضاً، وكسرت الجولة المألوف السعودي كونها أزالت المحرَّمات في روابطها مع دول أسيوية مثل الصين والهند، فقد اعادت النظر في اعتبارات الفتور التاريخي في علاقاتها مع الصين بوصفها جزءا من المعسكر الشيوعي، وكذا مع الهند بحكم دعمها للجانب الباكستاني فيما يتعلق بالنزاع التاريخي مع الهند على إقليم كشمير، وكسرت الجولة المألوف السعودي أيضاً كون الجولة اشتملت على اتفاقيات بالغة الاهمية كانت فيما مضى من نصيب الغرب وحده.. فهل تشي تلك الانكسارات الى مرحلة جديدة تروم السعودية الدخول فيها من أجل بناء علاقات وربما تحالفات متوازنة تحررها من ضغوطات تراكمت خلال السنوات الماضية، وتمنحها أيضاً فرصاً استثمارية أفضل حيث مؤشرات النمو الاقتصادي في آسيا تفرض نفسها على صانعي القرارات الاقتصادية في الدولة.

لقد بدا واضحاً بأن جولة الملك عبد الله تأتي في فترة نهوض اقتصادي بفعل الارتفاع في أسعار النفط، الذي ساهم الى حد كبير في تهدئة الاضطرابات الداخلية الامنية والاجتماعية والسياسية. إن تدفق الثروة النفطية بغزارة خلال السنوات الماضية قد أنعش السياسة الخارجية السعودية والتي بدأت تستعيد دورها كمؤثر في السياسات الاقليمية والدولية، وهو ماتعكسه انطلاق الطواقم الدبلوماسية السعودية في أرجاء المنطقة والعالم لتأكيد دور السعودية كلاعب مؤثر ونافذ في القضايا الاقليمية والدولية.

تنظر بعض المصادر الى ان جولة عبد الله في آسيا ليس معزولة عن التجاذبات السياسية والاقتصادية التي جرت خلال السنوات الماضية حيث كانت السعودية تشعر بأنها واقعة تحت ضغط غربي شديد اقتصادي وسياسي، مما دفع بها لفتح أفق تحالفاتها على نطاق واسع.

إن جولة الملك عبد الله في الشرق حملت دون ريب مؤشرات عديدة، وقد وبالغ بعض المراقبين في وصفها باعتبارها نقطة تحول في السياسة الخارجية السعودية. وتأتي هذه الجولة في وقت تشهد فيه الاسواق العالمية طلباً متزايداً على النفط الذي وصلت أسعاره معدلات قياسية، وفي وقت أيضاً بدأت فيه السعودية تستعيد قدراً كبيراً من قوتها الضائعة منذ الحادي عشر من سبتمر.

بالنسبة للصين التي كانت المحطة الاولى في جولة الملك عبد الله، وهو أول ملك سعودي يزور الصين منذ سنة ١٩٥٥ حيث قررت الدولتان إقامة علاقات دبلوماسية سنة ١٩٩٠، تمثل عنصراً هاماً في العلاقات الخارجية للسعودية، لأسباب سياسية واقتصادية،

جولة عبد الله في آسيا ليست معزولة حيث كانت السعودية واقعة تحت ضغط غربي اقتصادي وسياسي وتسعى لمدّ أفق التحالف مع الشرق

فالصين وهي العضو الدائم في مجلس الامن الدولي والقوة الاقتصادية الواعدة حيث تشهد معدلات نمو هي الاعلى في العالم، ولاشك أن تمثل في الوقت ذاتها فرصة إستثمارية بالغة الاهمية.

في سؤال طرحته جريدة الشرق الاوسط عشية جولة الملك عبد الله الى الشرق: هل تنوي الرياض تغيير نطاق علاقاتها الاستراتيجية، أو أنها على وشك البدء بمغامرة سياسية؟ وهو سؤال لاشك قد راود الكثيرين وخصوصاً في الغرب الذي ينظرون بإهتمام بالغ الى هذه الجولة وما تتضمنه من إتفاقيات وصفقات وتفاهمات سياسية واقتصادية.

فيما يبدو، فإن السعودية باتت جاهزة لاستئناف لعب دور رئيسي في الشؤون

الاقليمية والدولية. لم يكن المحلل مايكل سكوت مخطئاً في تحليله قبل عام في ضوء المعطيات التي كانت قائمة حينذاك، حين قال بأن السعودية على شفير أزمة، فالاقتصاد لا يمكنه أن يتماشى مع النمو السكاني، وأن دولة الرفاه تنهار بوتيرة سريعة، وأن مظاهر الاحتجاج المذهبي والمناطقي تطفو على السطح). ولكن هذه المشكلات بدأت تخبو لفترة من الوقت مع ارتفاع مداخيل النفط، التي أنعشت اقتصاديات الدولة وأمدّت سياستها الخارجية بأوراق جديدة.

وفيما يبدو فإن السعودية وهي تدير ظهرها للغرب وتيمم وجهها قبل المشرق تحاول فتح ثغرة في جدار النظام الدولي المحكوم غربياً وأميركياً. فقد ظلت السعودية على مدار السنوات الماضية خاضعة تحت تأثير الحكمة القائلة بأن السعودية بحاجة الى إصلاحات جوهرية والتي لا يمكنها أن تتم بسبب (الانفصام الثقافي) لدى النخبة الحاكمة. بالنسبة للاخيرة، فإن الاصلاح يجب أن يسير وفقاً لارادتها وشروطها، وتصرّ النخبة بأن الاصلاحات تسير بوتيرة منتظمة، أي تدريجية، على سمت التطلع الاصلاحي لدى الملك عبد الله منذ عقود. لقد كان المرجو من الانتخابات البلدية، كمثال، أن تخفف من لهجة الغرب في الدعوة للاصلاحات السياسية، ولكن ذلك لم يحصل فقد جاءت مواقف الغرب متحفظة بشدة حيال مسيرة الاصلاحات المتباطئة.

تصريحات الامراء الكبار في عهد الملك عبد الله جاءت واضحة، فلا انتخابات يمكن ان يشهدها مجلس الشورى (على حد الامير سلطان)

ولا مشاركة للمرأة في السلطة التنفيذية (على حد الامير نايف)، وأن الاصلاحات ستكون بطيئة للغاية، وفي تلك التصريحات رسالة غير مباشرة للغرب وللاصلاحيين في الداخل بأن خط الاصلاح مقطوع، وأن العائلة المالكة وحدها صاحبة اليد العليا والوحيدة في التغييرات الداخلية.. لقد بدا واضحاً بأن العائلة المالكة تستعيد ثوابتها التقليدية في الحكم، وجاءت الثروة الاقتصادية لتعزز من ثوابتها.

إن حصول السعودية على عضوية منظمة التجارة العالمية (دبليو تي أو) حررها قليلاً من ضغوطات الغرب واملاءاته، وفتح لها مجالاً واسعاً من الشراكة الاقتصادية العالمية بقدر كبير من الانفتاح على دول عديدة في العالم.

إن إدارة اقتصاد الدولة في المرحلة الراهنة هي بلاشك شديدة التعقيد أكثر من ذي قبل، وإن انضمام السعودية الى منظمة التجارة العالمية منحها القدرة على امتصاص الكثير من التوترات الناشئة عن نظام إقتصادي عالمي غير مستقر. فالناتج المحلي للمملكة ينمو بنسبة ٧ بالمئة سنوياً، وأن صادرات النفط لعام

٢٠٠٥ بلغت ١٦٠ مليار دولار. هذا النمو الملحوظ جعل السعودية مؤهلة للقيام بمبادرات إقتصادية مهمة كما عبّر عنها إنفتاح نافذة على الشرق. إن هذا الانفتاح الاستراتيجي ودلالاته باتت موضع دراسات جادة، كونها تحمل مؤشراً قوياً على إتجاهات التجارة البينية التي تنوي السعودية تنويعها لجهة صناعة هامش من المناورة على المسرح الدولي.

الصين، التي تعتبر دولة ذات اقتصاد واعد في العشرين سنة القادمة، يأمل طاقمها الدبلوماسي الرئيسي حالياً في توفير أمن الطاقة الذي يتوقف عليه تحقيق ذلك الوعد الاقتصادي المأمول. فمنذ شهور والصينيون يجوبون العالم للبحث عن مصادر رصينة ومأمونة للنفط والغاز، وقد حملوا معهم مقترحاً للاستثمار التنافسي في احتياطات الطاقة في الخارج. وقد كشفت صحيفة ايلاف الالكترونية عن بعض بنود الاتفاق النفطي بين السعودية والصين بحيث يشتمل على: تصدير كميات اكبر من النفط السعودي الى الاسواق الصينية لتنويع اقتصادها، بينما تتردد الصين مفضلة تنويع مصادرها لتغذي اقتصادها الذي يشهد تحولا غير مسبوق، وانشاء مشروعين لانشاء مصاف سعودية في الصين: المشروع الاول تم الاتفاق عليه بين ارامكو وsn dc الصينية اكساموبيل باكثر من بليوني دولار، وانشاء مصنع للبتركيماويات، ويتضمن المشروع انشاء شبكة لتوزيع المنتجات البترولية. إن بنود الاتفاقية في حال تنفيذها ستعزز موقع أرامكو كأكبر مورد مضمون للزيت الخام، بما يزيد من حجم مبيعات الزيت الخام والمنتجات المكررة الى حوالي ٨٥٠ ألف برميل يومياً. اضافة الى أن ارامكو السعودية تشارك ساينوبك في دراسة جدوى بناء استراتيجي وتشغيلي في الصين، وذلك لطمانة مخاوف الصين فيما يتعلق بامن الامدادات النفطية لها.

لقد وقعت السعودية والصين خلال هذه الزيارة على اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة، وقد جاء التوقيع على الصفقة وسط جهود من قبل الصين لتأمين احتياجاتها المستقبلية من الطاقة. فقد استوردت الصين في الفترة ما بين يناير ونوفمبر ٢٠٠٥ ما كميته ٢٠.١ مليون طن من النفط من المملكة. وفي الوقت الراهن، فإن بكين تستورد نحو ٤٥٠ ألف برميل يومياً من النفط من السعودية والتي تمثل ١٤ بالمئة من احتياجها الكلي. وعلى أية حال، فإن بكين قلقة بدرجة كبيرة من احتياجات المستقبلية من الطاقة وأنها تبحث عن أمن الطاقة. إن تفاصيل الصفقة بين السعودية والصين لم يجر العمل على تنفيذها حتى الآن ويتوقع أن يتم مناقشتها بين الجانبين في المستقبل. ومهما يكن فإن تقريراً نشرته جريدة صينية (مورننج بوست) ذكر بأن الجانبين يناقشان تجهيزات تخزين ضخمة للنفط الخام في جنوب منطقة هاينان الصينية. وبحسب التفاصيل المنشورة، فإن طاقة المخزون يتوقع لها أن تتراوح ما بين ٢٥ ـ ٣٠ مليون طن. لقد جرت مناقشة تجهيزات التخزين خلال الزيارة باعتبارها جزءاً من صفقة مشتركة شاملة تشمل مصفاة وتجهيز لتخزين الغاز. وبناء على تقارير سابقة، فإن فكرة بناء تجهيزات ضخمة للنفط الخام في الصين قد جرت مناقشتها ابتداءً حين قام ولي العهد عبد الله (الملك الحالي) بزيارة الى الصين سنة ١٩٩٩ ثم تحوّلت فيما بعد الى مبادرة من الملك عبد الله. وقد شكّلت الاتفاقية حول موقع التخزين جزءاً من سلسلة إتفاقيات ثنائية تجارية ونفطية بين الجانبين.

إن رهان الصينيين على كسب شركة يونوكال الاميركية قد تبدد ولكنهم اشتروا شركة الطاقة الكندية في كازاخستان. الاهم من ذلك هي الترتيبات التي يجري التفاوض بشأنها مع الهند. فمن بين خمس إتفاقيات وقعت بعد لقاء الملك عبد الله مع الرئيس هو جنتاو، فإن الاهم من بينها كان الاتفاق على توسعة التعاون في مجال النفط والغاز الطبيعي والمعادن. وبحسب تصريح وزير الخارجية سعود الفيصل فإن الصين كانت واحدة من أهم الاسواق في مجال النفط، وأن النفط السعودي هو أهم مصادرها، فهو يمثل ٢٦ بالمئة من الواردات النفطية الصينية والذي أضاف في عام ٢٠٠٥ مايربو على ١٣٠ مليون طناً. إن الاتفاقية الراهنة تستبدل المشتريات من النفط السعودي بإتفاقية شاملة صالحة لعدة سنوات قادمة. إن رياح الشرق (الصواريخ الصينية في ترسانة الاسلحة السعودية كونها متزامنة) والتي جلبت الملك عبد الله الى السواحل البعيدة يمكن فهمها على أنها جزء من إطار السياسة السعودية الجديدة.

الصين بلا شك تتطلع لأن تصل الى المنطقة العربية بعد عقود من الغياب، بفعل الاستقطاب الدولي، وتجد الآن فرصة مناسبة للدخول الى المجال الحيوي في المنطقة العربية عبر مشاريع اقتصادية استراتيجية. بإستثناء الموقف الايديولوجي، فإن الروابط السعودية الصينية مؤهلة لكي تصبح وثيقة، وكان لبوادر سابقة إيجابية من قضايا سياسية أن تسهم في تمهيد الارضية لتعزيز تلك الروابط من بينها قضية واحة البريمي حيث وقفت الصين الى جانب السعودية وكذا وقوف الاخيرة الى جانب الصين في حربها الحدودية مع الهند. والاهم من ذلك كله هو موافقة الصين على بيع السعودية صواريخ باليستية إبان الحرب العراقية الايرانية بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عن تزويدها بصواريخ مشابهة نتيجة ضغوطات اللوبي الاسرائيلي، حيث شكّلت الصفقة علامة فارقة في الروابط الثنائية بين السعودية والصين والتي دشّنت لعلاقات دبلوماسية بين البلدين في يوليو ١٩٩٠، أعقبتها نشاطات دبلوماسية وتجارية، وكان أبرزها الاتفاقية التجارية التي وقعت مع شركة سينوبيك الصينية في مارس الماضي بما يسمح للاخيرة بالتنقيب عن النفط في منطقة الربع الخالي.

إن وقوف الصين الى جانب الانظمة اليسارية والقومية مثل مصر وسوريا والعراق ترك دون شك آثاره السلبية خلال الحرب الباردة، ولكن ظروف مابعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات ثم تطورات مابعد الحادي عشر من سبتمبر قد خلقت

أوضاعاً جديدة تساعد على بلورة إتجاهات مختلفة في العلاقات الدولية يتراجع فيها عنصر الايديولوجيا ويعلو فيها عنصرا المصالح الاقتصادية والسياسية.

بالنسبة لزيارة الملك عبد الله الى الهند، جاء في مقالة لراجا موهان في الثالث والعشرين من يناير الماضي بأن الاحتفالية التي احاطت بزيارة الملك عبد الله الى الهند منذ نصف قرن، بالتزامن مع ميلاد الجمهورية، تشي بأهمية استراتيجية للمحادثات بين رئيس الوزراء مانموهان سينج مع الملك عبد الله. بالرغم من مشاركة الملك عبد الله في تلك الاحتفالات قد لامست بعضاً من الاوتار الحساسة لدى الجانب الباكستاني، الذي لم يأمل ان تتزامن الزيارة مع الاحتفالات الوطنية الهندية.

وعلى اية حال، فقد ناقش الطرفان الترابط المتنامي للمصالح الوطنية بين البلدين، فقد كان من المتوقع أن يرسي الطرفان أسس التعاون الامني على المدى الطويل بين الهند والسعودية. إن عناصر التعاون ـ محاربة الجريمة العابرة للحدود، التعاون الجاسوسي المتعلق بالارهاب، تطوير أمن الطاقة المشترك، وتأسيس اتصالات دفاعية ـ جاءت خلال الاستعداد لرحلة مستشار الأمن القومي نارايانان الى السعودية قبل زيارة الملك عبد الله.

تميّزت زيارة الملك عبد الله الى الهند بكونها جاءت تتويجاً لزيارات عدة قام وزراء هنود للملك ما بين مارس ومايو الماضي، وقد أكّدوا جميعاً على رغبة الهند في تأسيس علاقات مميزة مع السعودية لجهة خلق فرص التعاون الاقتصادي في مجال الموارد البشرية واحتياطات النفط والغاز في السعودية، واجتذاب الاستثمارات السعودية الى السوق الهندية، ولذلك قرر بنك الدولة الهندي إفتتاح فرع له في السعودية كمؤشر على نوايا البلدين لتعزيز العلاقات التجارية. يشار الى أن السعودية تعتبر ضمن عشر شركاء أوائل للهند في مجال التجارة.

إن المبادرة الهندية تتصل بالبعد الجديد للسياسة الخارجية والامنية السعودية، ولا يمكن إغفال الحجم السكاني الكبير للمسلمين في الهند، والذي، كما هو شأن شعب باكستان، لديه روابط دينية تاريخية مع السعودية. إن الحلف الجديد بين السعودية والهند يمكن أن يعمل لصالح كل من الدولتين ولمسلمي الهند، ويمكن أيضاً أن يساهم في التقارب بين الهند وباكستان. فالهند مازالت تمثل مشكلة بالنسبة للمنطقة بسبب تناقضاتها الحالية، فلديها طموح ولكن لها تفتقر الى خصائص القوة العالمية.

وفيما يبدو فإن تصميماً راسخاً كان لدى رئيس الوزراء الهندي والملك عبد الله للعمل على أساس مبدأ عريض يضع المناطقة الممتدة من القارة الهندية وحتى الجزيرة العربية كفضاء أمني متداخل ومتفاعل.

بالنسبة للملك عبد الله، فإن زيارة الهند هي جزء من سياسة أسيوية جديدة والتي تبحث في ربط السعودية بدينامية الاقتصاد الاسيوي وإدخال الصين والهند اللذان يشهدان تحولاً بارزاً على مستوى الاقتصاد الدولي.

وتتطلع الهند الى أن تؤسس المحادثات مع الملك عبد الله لمنطقة تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي، والتي تشمل الدول الاعضاء في المجلس. نلفت الى ان السعودية التزمت موقفاً متحفظاً من إتفاقيات التجارة الحرة بين عدد من الدول الخليج (قطر، البحرين، الكويت والامارات) والولايات المتحدة. إن دخول السعودية في اتفاقيات مع دول آسيوية كبيرة لانشاء مناطق تجارة حرة يحبط فرص الابتزاز الاقتصادي والسياسي الاميركي. بالنسبة للهند، فإن هناك توجهاً للانتقال بالاقتصاد الهندي من ماضيه التجاري الذي كان مكرّساً فحسب لمشتريات النفط وتصدير العمالة. إن ارتفاع أسعار البترول، وانتعاش الثروة السعودية قد فتحا الابواب لاستثمارات طموحة بين البلدين في القطاع الهيدروكربوني، فالسعوديون يأملون في الاستثمار في تطوير البنية التحتية الهندية.

وفيما يبدو فإن الهند مصممة على التغلب على استحواذ الماضي في علاقتها مع باكستان في التعامل مع السعودي. وإذا ما نجحت الهند في تطوير علاقات مستقلة مع الحليفين الرئيسيين لباكستان ـ واشنطن وبكين ـ فليس هناك ما يمنع من عمل الشيء ذاته مع الرياض.

هناك أطراف عدة في القارة الآسيوية تأمل في تعميق الحوار فيما بينها على أمل التوصل الى ما يشبه معسكر دولي مقابل المعسكر الغربي

إن الخطاب الهندي الرسمي حول الارهاب ينزع حتى الآن الى طلاء السعودية بألوان قاتمة وتجاهل حقيقة كون المملكة السعودية هي أيضاً ضحية للتطرف والعنف. إن السعي من أجل إيجاد أرضية مشتركة مع الملك عبد الله في مقاومة الارهاب في أبعادها المختلفة بدءاً من مصادر التمويل وصولاً الى منابعها الايديولوجية تعتبر في قائمة الاجندة الهندية.. وقد يمكن المجادلة بأن السعودية تبحث عن شركاء آسيويين يتقاسمون معها هموم مشتركة دون أن يكلّفها التزامات وتبعات لأزمات قد تكون تورطت فيها كالارهاب وتمويل انقلابات عسكرية إضطرتها لابتزازات سياسية ومالية.

في سياق التعاون الدفاعي بين السعودية والهند، رغم ضآلته، فإن وزير الدفاع الهندي بارناب موهرجي قد دعى الملك عبد الله لمناقشة آفاق التعاون العسكري بين البلدين. فلدى كل منهما رهان كبير على تطوير التعاون الامني البحري والذي يمسك بمفتاح تأمين الامدادات الثابته من الطاقة من الجزيرة العربية الى مراكز الاستهلاك الاسيوية عبر المحيط الهندي.

في عام ١٩٨١م وخلال زيارة رئيسة الوزراء الهندية السابقة انديرا غاندي للسعودية

وفي البيان المشترك بينها وبين ولي العهد آنذاك الملك فهد قال البيان: إن الأمن والاستقرار في جنوب اسيا له علاقة أو مرتبط بالأمن والاستقرار بالجزيرة العربية. وقد أكد الملك عبد الله خلال جولته الاسيوية على دور الهند في أمن وإستقرار منطقة الخليج.

بطبيعة الحال، فإن الحكومة الهندية تدرك تماماً بأن السعودية تحتفظ بروابط أمنية تقليدية مع الولايات المتحدة. ومن الواضح، في ظل الديناميات الاقليمية والعالمية المتغيرة، فإن خلق منظومة متنوعة من الشراكات الامنية أصبح أولوية سعودية. إن تطوير الشراكة الاستراتيجية الهندية الاميركية قد سهّلت على نيو دلهي والرياض للتقارب بعد عقود من النكران السياسي المشترك.

وبالرغم من أن الهند اعتمدت في السنوات الاخيرة على التجارة والاستثمار لاجندتها الدولية، فإنها لا تزال تنزع الى وضع القوة العسكرية كأداة رئيسية لنفوذها. ومنذ التجارب النووية لعام ١٩٩٨، فإن ميزانياتها قد حافظت على زيادة سنوية بين ١٥ ـ ٢٥ بالمئة في مجال الانفاق العسكري. الى جانب جنوب آسيا، فإن على دول الخليج وايران ودول أسيا الوسطى الأخذ بنظر الاعتبار مفعول بناء القوة العسكرية الجوية في الهند، وكذا الصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية وكذا الصواريخ التقليدية واحتياطي القوة البحرية في جوا. ولذلك فمن الطبيعي بالنسبة لهذه الدول أن تتوصل الى تفاهم أمني صلب مع نيو دلهي. إن حجم العمالة الهندي الكبير في دول الخليج (مليون ونصف عامل هندي متعاقد في السعودية) يضيف بعداً آخر للتفاعل مع الهند. إن التعاون الاقتصادي لعب دوراً محورياً في التقارب

الهندي الصيني، وفي الحالة السعودية، فإن ازدياد عجز الطاقة في الهند يعتبر مكوّناً من نقاش قوي لعلاقات وثيقة بين البلدين. في عشية زيارة الملك عبد الله، كان المراقبون الهنود يتطلعون الى ان توفّر المحادثات بين القيادتين فرصة ذهبية لخلق شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة، عبر مشاريع واستثمارات مشتركة.

في نيودلهي، وبالرغم من الاجندة السياسية المثقلة، فإن قضايا الطاقة قد هيمنت على محادثات الملك عبد الله والحكومة الهندية، حيث كان الجانبان حريصين على تمتين علاقاتها في هذا القطاع. إن احتياجات الهند من الطاقة كانت محثوثة بتنامي المجال الصناعي، والنمو الاقتصادي والزيادة السكانية المضطردة. ولذلك فإن الهند بحاجة الى تأمين احتياجها من الطاقة من أجل ضمان مستقبل أفضل لحجم سكانها الكبير. تستورد الهند حالياً أكثر من ٤٥٠ ألف برميل من النفط السعودي، وهي تمثل ربع إحتياجها وهي سابع مستهلك في العالم. حيث يصل إستهلاكها الحالي الى ٢.٤ مليون برميل يومياً. وعلى أية حال، فإن بنهاية هذا العقد فإن من المتوقع أن يرتفع استهلاكها الى ٣.٢ مليون برميل يومياً، وعليه فإن ثمة ضغطاً لتأمين الاحتياجات المستقبلية.

وفي عالم، حيث تحتل قضايا الطاقة أهمية أكبر، وخصوصاً حيث تتراكم الغيوم حول أنابيب إمداد الغاز الممتدة من إيران - باكستان - الهند لأسباب سياسية، فإن الهند بحاجة لضمان احتياجاتها المستقبلية وتأمين نموها الاقتصادي. وعليه فإن اللجوء الى السعودية يبدو ضرورة ملحّة من أجل ملء الاحتياطات

المستقبلية. إن زيارة الملك عبد الله للهند تأتي لتوفير ضمانة للاحتياجات المستقبلية للهند وبقية الدول المستهلكة للطاقة التي كانت ضمن جولة الملك الاسيوية، فقد شكّلت الزيارة الى نيودلهي عهداً جديداً من الشراكة، حيث تلعب الطاقة دوراً محورياً.

كانت هناك اتفاقيات إضافية لتطوير الاستثمار الثنائي وتفادي الضريبة المزدوجة ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة الجريمة، وخصوصاً تهريب المخدرات. ومن الواضح، فإن الملك عبد الله تقدّم بعرض تمويل وترميم المسجد الكبير في دلهي وبعض المؤسسات التعليمية. وبناء على المسح الذي قامت به مجلة الايكونوميست فاذا كان سعر البرميل من النفط على المدى المتوسط والبالغ ٤٠ دولاراً فإن تدفق النفط من الاراضي السعودية قد يتواصل ليصبح نحو ٥٠٠ مليون دولار في اليوم لسنوات عديدة قادمة.

ومع تظافر مكاسب التنوّع الناجح للاقتصاد، سيكون لدى السعودية هامش كبير من الحرية. وعلى أية حال، فإن دبلوماسيتها يجب أن تحذر من مخاطر مستورة في منطقة مازالت مضطربة بفعل السياسة العسكرية الاميركية في اعقاب الحادي عشر من سبتمبر.

السعودية تستعمل كارت النفط من أجل تمتين علاقاتها مع آسيا، كونه فضاءً إستثمارياً واعداً وفرصة للخروج من شرنقة الغرب

فالاوضاع في العراق، على سبيل المثال، حبلى بالمؤشرات الخطيرة، ويمكن للمرء ان يتنبأ بشأن تداعيات الأزمة التي يمكن أن تنشأ باسم البرنامج النووي الايراني، وفي اسوأ سيناريو ممكن فإن باكستان والسعودية ستواجهان تداعيات خطيرة للأزمة. إن مشروع الدمقرطة للرئيس الاميركي الذي ينظر اليه معظم شعوب المنطقة بأنه ليس سوى ستاراً لأجندة مختلفة كلياً، فإنه سيخضع لاختبار الصدقية مرة تلو الاخرى.

إن فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية سيضع الادارة الاميركية دون شك أمام إختبار عسير للنوايا. إن على باكستان أن تبدي تفهّماً كاملاً للاعباء الجديدة للسياسة الخارجية السعودية (لقد وافقت الاخيرة على تعويض الفلسطينيين بعد تلكؤ الجانب الاسرائيلي في دفع اموال الضرائب للجانب الفلسطيني بعد فوز حماس).

لا شك أن هناك تطلعاً يتنامى من أجل انشاء كتلة شرقية تضاهي أو تخفف من وطأة التكتل الغربي، إن الروابط السعودية الصينية يراد منها أن تكون في سمت التعاون السعودي الهندي لصالح التكتل الشرقي. فهناك اطراف عدة في القارة الاسيوية تأمل في تعميق الحوار فيما بينها على أمل التوصل الى نظرات وسياسات اقليمية متجانسة. هناك من يتطلع بعين الرضى للياقة الدبلوماسية الايرانية في تعاملها مع الجبهة الغربية ويأمل في اشراك ايران وتركيا داخل دورة المشاورات وصولاً الى صناعة جبهة شرقية مقابل جبهة الغرب.

لقد بات واضحاً بأن السعودية تستعمل كرت النفط من أجل تمتين علاقاتها مع آسيا، التي تمثل بالنسبة لها فضاءً إستثمارياً واعداً وفرصة للخروج من الشرنقة الخانقة التي وضعها فيها الغرب منذ سنوات. فدبلوماسية الطاقة هي في كامل قوتها من أجل الوصول الى أبعد نقطة في القارة الاسيوية. فالسعودية، كلاعب رئيسي في مجال الطاقة الدولية، تستعمل كرت الطاقة لبناء علاقات مع القوى الرئيسية القادمة في الشرق.

إن زيارة الملك عبد الله الاسيوية قد أحدثت تموجات في كل الاتجاهات، خصوصاً وأنها زيارة غير مسبوقة وغير عادية في ظروف دولية إنتقالية. وبالرغم من أن قضايا الطاقة بقيت النقطة المحورية للزيارة الا أن أبعادها السياسية لم تكن قليلة، خصوصاً بالنسبة لدولة كالسعودية التي كانت موجّهة ناحية الغرب.

والى جانب مناقشة القضايا السياسية الرئيسية مع البلدان الاسيوية الكبرى، فإن الملك عبد الله يحاول تطمين مضيفيه الى أنه بالرغم من كل التقلبات والازمات السياسية وغيرها، فإن السعودية ستستمر في أن تكون لاعباً مسؤولاً ومؤثراً في في الاسواق النفطية العالمية. وأنها ستواصل ليس فقط لعب دور في استقرار تلك الاسواق ولكنها ستسعى الى تأمين النمو والازدهار في القوى الاقليمية الواعدة.

السعودية كعضو في منظمة أوبك، تعتبر المنتج الوحيد في العالم اليوم الذي بإمكانه المساهمة في إستقرار الى حد كبير اسواق الخام العالمية وفي الوقت نفسه قد يساعد في أن يروي العطش الاسيوي للنفط. وبالرغم من حقيقة أن زيادة الاسعار النفطية يعني زيادة مداخيل السعودية وكذا الدول المنتجة للنفط الاخرى، فإن الملك عبد الله كما جاء في مقابلة مع محطة هندية بأن المستويات العالية لسعر النفط الخام قد يضر بالاقتصاديات العالمية الناشئة، وعليه فإن الاسعار يجب أن تنخفض. وكان الملك عبد الله قد صرّح في مقابلة مع شبكة تلفزيون أيه بي سي في الرابع عشر من أكتوبر الماضي:(بأننا إستفدنا مالياً من إرتفاع أسعار النفط لكننا نعتقد أن الضرر على الدول الاخرى هائل ولا نعتقد أن الاسعار ينبغي أن تكون عند هذا المستوى). وأن الحل بالنسبة للسعودية من اجل تهدئة الاسعار يكمن في زيادة حجم الانتاج.

فقد عمل الملك عبد الله بدون كلل لتمديد الافق الدبلوماسي للمملكة، والتي تنضوي تحت مبدأ التقارب، والتي تلمح الى التعايش والتعاون وفي سياق الاستقطاب المتنامي في الوقت الراهن. في تمظهرها الداخلي، فإن الانفتاح على الخارج يفترض أن يطوّر الرؤية السعودية في دعم المناظرة حول العلاقات الدولية على أسس جديدة ويفترض أيضاً أن يعزز أسس الاصلاح السياسي والتسامح الديني مع بقية شعوب وثقافات وأديان العالم.

تطور جديد في سياستها الخارجية

لمن يستعرض السعوديون عضلاتهم؟

السياسة الخارجية السعودية تقوم على عمودين أساسيين، يمكن اعتبارهما من زاوية أنها مكمن القوة في تلك السياسة، كما يمكن أن يعتبرا نقطة الضعف المحورية فيها، حين ينظر اليهما من زوايا مختلفة أخرى.

العمودان هما: المال، والغطاء السياسي الأميركي.

فإذا ضعف أحدهما بان الخلل والعجز في السياسة الخارجية السعودية، وإن تغيّر مؤشرهما إيجابيا، شهدنا تحسّنا في الأداء السعودي الخارجي واستعراضاً لـ(دولة إقليمية عظمى)!

الأشهر القليلة الماضية شهدت انطلاقة واضحة في السياسة الخارجية السعودية بعد عقد ونصف من الركود، بل الجمود، حتى بدت السعودية وكأنها دولة تعيش على هامش الأحداث، وكان أداؤها السياسي ضعيفاً الى حدّ أن الأردن وقطر وحتى السودان وليبيا كانت أكثر فاعلية في المحيط العربي والإقليمي منها.

لا غرو أن الإنطلاقة الجديدة جاءت متزامنة تماماً مع الصعود الصاروخي لأسعار النفط. فقدرات السعودية السياسية على ممارسة دور متميز ومقنع في محيطها العربي والإسلامي يعتمد اعتماداً كبيراً على الهبات الإقتصادية والمساعدات المالية والإغراءات بفتح سوقها للبضائع والعمالة. وحين تضعف السعودية، أو تشح لديها الأموال كما حدث في اعقاب حرب تحرير الكويت، لا تجد السعودية أذُناً تسمع ممن يعتبرون أصدقاءها، فهؤلاء اعتادوا على قبض ثمن مواقفهم السياسية من السعودية، وفي حال تعذر الحصول على الثمن، فإنهم لا يأبهون بالموقف السعودي، بل قد يناكفونه إمعاناً في الضغط من أجل الثمن.

السعودية التي عوّدت الآخرين ـ أفراداً وحكومات ـ على هذا النوع من العمل السياسي، أصبحت خلال عقد التسعينيات الماضي غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات شعبها وحاجاته المادية والإقتصادية، وكانت بحاجة بعد العواصف الإقتصادية والأمنية الى الإنكفاء على ذاتها، ربما بسبب هول الصدمة التي سببها حلفاء الأمس من حركات اسلامية وشخصيات سياسية ودول صديقة وقفت بأجمعها مع صدام حسين.

لم تكن تلك مراجعة سياسية شاملة، بل كانت مجرد رد فعل.

ومع أن أسعار النفط بدأت بالإرتفاع التصاعدي خاصة خلال العامين الماضيين، إلا أن السعوديين لم يمارسوا سياسة فاعلة، فقد أدخلهم ابن لادن والتيار السلفي العنفي في صدام مع الولايات المتحدة الأميركية، وكانت الأزمة الاقتصادية المحلية تزيد الخناق على الجمهور الذي لجأ الى الأبواب السياسية المغلقة تعبيراً عن احباطه الإقتصادي.

بقاء بشار حماية لآل سعود

الأشهر الماضية اختلفت من زوايا ثلاث.

فقد تحسّن الوضع الإقتصادي ـ رغم اضطرابه وعدم استقراره ـ بسبب وصول أسعار النفط الى معدلات غير مسبوقة، الأمر الذي أعطى الحكومة السعودية قدرة إضافية على احتواء المصاعب السياسية الداخلية والخارجية في آن.

ومن جهة ثانية، أصبح من الواضح لدى القيادة السعودية أن لديها قدرة غير قليلة في الممانعة السياسية تجاه دعوات الإصلاح السياسي المحلية والخارجية. لقد رمّمت القيادة السعودية بعضاً من خلافاتها مع حلفائها الغربيات، لأسباب تتعلق بتلك الدول (الخسائر السياسية والمادية والبشرية في أفغانستان والعراق، وضعف قدراتها على ممارسة حروب اضافية، وتوجه الغرب الى أعداء آخرين لا تأتي السعودية في مقدمتهم كما كان اللوبي الصهيوني يريد). وبعضها الآخر يتعلق بالسعودية نفسها، حيث عدّلت بعض سياساتها المحلية، والأهم من ذلك اصبح الفائض المالي لديها قادراً على شراء المواقف لدى الغرب، وهو ما قايض به السعوديون الأميركيين في رحلة عبدالله الى الولايات المتحدة الأخيرة في العام الماضي.

ومن جهة ثالثة، وهو الأهم، فإن السعودية بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، بل سقوط (الشيوعية) برمتها، فقدت كثيراً من قيمتها في عيون الغرب، خاصة مع الضعف الإقتصادي الذي ألم بها، بحيث أصبحت دولة بحاجة الى العون بدل أن تعين.

السعودية وطيلة السنوات الماضية كانت تبحث عن دور.

وكان المتوقع أن تكون المملكة مركز الجدل ومحور (الشر) في عين الغرب، بالنظر الى ما فعله بن لادن والسعوديون الذين كانوا معه. الغرب الذي استبدل الحرب على الشيوعية بالحرب على الإسلام بأوجه مختلفة، أراد في البداية استخدام السلاح ضد السعودية، لا لأنها مركز العالم الإسلامي ومقدساته، بل لأنها ـ بحق ـ مصنع التطرف الإسلامي. وقد وضعت أحداث ٩/١١ اسفيناً في العلاقات السعودية

أسنان نغطية ومظلّة أميركية

الأميركية التي لم تكن مرضية للطرفين تماماً.

الذي حدث هو أن السعودية استطاعت حتى الآن إقناع حلفائها بأنها لاتزال ذلك الحليف الوفي، وانها قادرة على تغيير أجندتها وهيكلة رؤيتها بالشكل الذي يتماشى مع الإستراتيجية الغربية في مكافحة الإرهاب (الإسلامي).

عبدالله للسنيورة: تهيئة الموقف

وبالرغم من أن الغرب بمجمله لا يثق في قدرة الحكومة السعودية في إصلاح نفسها، إلا أنه وجد في المحصلة النهائية، وجد في الدفاع عن آل سعود بنداً استراتيجياً في مكافحة ما أسماه بالإرهاب.

بهذه الخلفية السياسية والتاريخية يمكن قراءة الدور السعودي السياسي النشط ـ نسبياً ـ هذه الأيام. والذي امتدّ من لبنان الى سوريا الى إيران الى العراق والباكستان وأفغانستان وغيرها.

بدأت الإنطلاقة السعودية بتصريحات سعود الفيصل الحادة ضد قوى عراقية بعينها، وضد تدخلات إيران، ثم تمدد الدور الى سوريا حيث وقفت المملكة ضد بشار الأسد بعنف شديد لكنها هدأت مؤخراً حين وجدت أن الضغط على سوريا سيؤدي الى إسقاط النظام هناك الأمر الذي يجعل السعودية نفسها هدفاً تالياً، ولهذا

السعودية لاتزال مهمة لأميركا

قدمت خطة لتهدئة الوضع بين البلدين رفضها حلفاء السعودية أنفسهم، واستضافت في الوقت نفسه وفداً من حزب الله وحركة أمل للحوار مع سعد الحريري في الرياض نتجت عنه اتفاقات ما لبث أن عوقها الحلفاء (خاصة جنبلاط). كما انها عملت مع مصر لوضع حدود لمعاقبة سوريا إن ثبت انها وراء قتل الحريري، وذلك عبر البوابة الفرنسية، والتي توجت بلقاء مبارك مع شيراك.

لكن هذا التراجع السعودي إنما جاء متناغماً مع قناعة إسرائيلية أميركية غربية تفيد بأن تغيير النظام في سوريا سيؤدي الى أزمة كبيرة لإسرائيل، فالحدود لن تضبط، وستصل قوى العنف المعادية للصهيونية الى الحدود المحمية منذ حرب ١٩٧٣. ولذا حذر خبراء اسرائيليون من ان سقوط الأسد سيكون اكبر خطأ ترتكبه اسرائيل في تاريخها.

على الصعيد الإيراني، كشف تركي الفيصل، السفير السعودي في واشنطن، ومسؤول جهاز الإستخبارات السابق بأن السعودية تتفاوض مع إيران حول برنامجها النووي، وذلك في سياق الضغط الغربي على طهران، وكانت الصحافة والإعلام السعوديين قد رفعا من وتيرة التنديد بالبرنامج النووي الإيراني وخطره على منطقة الخليج لذات الغرض.

أما في العراق، فقد استعرض السعوديون عضلاتهم بالشتائم ضد الجعفري، لأن الرجل أشار بشيء من النقد الى إهانته من قبل السعوديين فيما يتعلق بعدد الحجاج العراقيين فانهالت عليه الصحافة السعودية شتماً وإهانة معرضة بأنه طائفي (والسعودية مبرأة من الطائفية!) وأنه يعاني من أزمة سياسية.. وكأن لسان الحال السعودي يقول: لم يبقَ إلاّ أنتم حتى تنتقدوننا! لهذا أشهرت العضلات السعودية بوجه الجعفري والقيادة العراقية عامة، وبدأت التنظيرات والدعوات لتدخل سعودي من نوع ما وبشكل مباشر في الشأن العراقي.

حتى الان لم تختبر السياسة السعودية، فلا العراق ولا سوريا ولا لبنان ولا إيران تريد مواجهة مع السعودية، التي تتحرك ضمن المظلة الغربية وتستهدف ذات الإستهدافات الغربية، بالرغم من الدهشة التي أبدتها هذه الدول جميعاً من الموقف السعودي المسلح بالأسنان الأميركية.

فهذه الدول قادرة على فتح النار ضد السعوديين وإعادة تصنيفهم في الخانة الأميركية. وإذا كانت سوريا البعيدة نسبياً غير قادرة على الرد في الوقت الحالي، فإن العراق الذي يواجه يومياً الإنتحاريين السعوديين الذين يحصدون أرواح عشرات الأبرياء، وحيث الجو المعبّأ ضد الوهابية وآل سعود، قد يصدّر أزماته الداخلية الى السعودية نفسها، وقد يفتح معركة تستهدف توحيد الداخل العراقي ضد المشاكل المصدرة اليه سعودياً. خاصة وأن اللعبة الطائفية ـ التي لم يمنع تفجرها إلا هدوء العراقيين وبلعهم الموسى بصمت ـ قد تنفجر في السعودية نفسها وتلقي بآثارها السيئة على الوضع الأمني.

أما إيران التي فوجئت بتصريحات سعودية متعددة وغير وديّة، فإنها لم تزد على التعبير عن تفاجؤها مما يفعل الصديق السعودي. لكن في حال جدّ الجدّ، ومنع الأميركيون والغرب ايران من تصدير نفطها، فإنها من غير المتوقع أن تسمح للاخرين بتصدير نفطهم، وستعمد الى التخريب والهجوم بالصواريخ ومحاولة إغلاق المضيق (هرمز) وقد تملأ الخليج بالالغام كما فعلت في منتصف الثمانينات إبان ما سمي بـ(حرب الناقلات).

ما يجب التأكيد عليه أن الهجمة السياسية السعودية الجديدة بحاجة الى ترشيد وتعقل كيما تخدم الأخيرة بدل أن تنقلب سياستها عليها، ولا نظن ان السعوديين سيفتحون معارك مع كل جيرانهم إن وجدوا في ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار بلدهم.

فهناك فرق بين الظهور بمظهر المساير للغرب في سياساته الإقليمية، بغية دفع البلاء عن النفس، وهو عمل قد يكون مشروعاً، وبين الدخول الجاد في حلف مع الولايات المتحدة لمواجهة سوريا وإيران وحزب الله إضافة الى القاعدة. فالدخول الجادّ، يقتضي ما هو أكثر من التأييد الضمني، وهو ما يقوم به العاجز المغلوب على أمره، فيعمد الى التأييد العلني، وفتح القواعد العسكرية، وزيادة انتاج النفط لتسهيل المهمة الأميركية في ضرب الاخرين.

من الصعب أن تفلت السعودية إن كررت لعبتها السابقة بشأن العراق وافغانستان.

في افغانستان كانت القيادة العسكرية للهجوم الأميركي في الرياض، في حين أن السعودية أعلنت عدم تدخلها وأنها غير راضية، بل زادت أن ضرب طالبان لا يعني ضرب الإسلام، وكأنها تقول بأن احتلال افغانستان ليس عملاً موجهاً ضد المسلمين بل ضد الإرهاب.

وفي العراق، أعلنت أنها ضد احتلاله، ولكنها في نفس الوقت فتحت قواعدها الشمالية التي انطلقت فاحتلت القواعد العراقية الحدودية (اتش ٢ واتش ٣)، ومولت خطوط الهجوم لداخل العراق.

هذا النوع من الفعل لن يكون مسكوتاً عنه بالنسبة للإيرانيين على الاقل، حتى وإن صدق توقع السعودية بأن القيادتين العراقية والسورية غير قادرتين على الرد ضد السعودية. لكن المرارة التي سيخلفهما الموقف السعودي ستكون شديد التدمير لأسس التعايش على الأقل مع دولة حدودية مثل العراق.

وملخص القول: من يريد إرضاء الولايات المتحدة الأميركية حماية لنفسه فليفعل ولكن ليس على حساب الآخرين، عبر استعارة الإتهامات الأميركية والإنخراط في سياساتها ضد قوى إقليمية قادرة على الإيذاء!

إنتعاش متأخر للسياسة الخارجية

السعودية وصناعة دور جديد

بدأت السياسة الخارجية السعودية تشهد إنتعاشاً ملحوظاً خلال الشهور الماضية بعد فترة ركود طويلة بفعل تأثيرات الحادي عشر من سبتمبر، والسخونة العالية لملفات داخلية برزت الى السطح ومن أبرزها: العنف والاصلاح السياسي. فقد حققت العائلة المالكة تقدّماً ملحوظاً في إستيعاب خطر جماعات العنف المسلّح عبر آليتي العصا والجزرة ممثلة في القوة المجرّدة والمناصحة، وعطّلت مسيرة التيار الاصلاحي عبر اعتقال رموزه وفرض تدابير قمعية ضد الفعل الاصلاحي المتنامي. لا يمكن، بطبيعة الحال، إغفال دور العامل الاقتصادي الذي كان له تأثيره المباشر على الاوضاع الداخلية، والذي منح العائلة المالكة قدرة على لملمة أطراف السلطة التي شارفت على الانفراط قبل سنتين.

لقد بدأت دبلوماسية النفط تعمل بصورة فاعلة في إعادة بناء شبكة التحالفات الخارجية وتنشيط دورة الحياة في السياسة الخارجية السعودية على المستويين الاقليمي والدولي. بدأت تلك الدبلوماسية أولاً بترميم التحالف الاستراتيجي بين السعودية والولايات المتحدة، حيث كان للقاء ولي العهد (الملك الحالي) عبد الله بالرئيس الاميركي دور في تنقية الاجواء السياسية بين البلدين، وقد جاء ذلك اللقاء بعد قيام العائلة المالكة بحملة علاقات عامة خلال النصف الاول من عام ٢٠٠٢ حيث تكفّلت شركة كورفيس كومونيكيشين بمهمة إعادة طلاء صورة السعودية داخل الولايات المتحدة بقيمة ١٤.٦ مليون دولار. ثم جاءت مبادرة السلام في الشرق الاوسط التي حملها الملك عبد الله التي حملها الى قمة بيروت عام ٢٠٠٢ في السياق ذاته، يضاف الى ذلك التعاون العسكري غير المعلن (عبر تسهيل إنطلاق الطائرات العسكرية الاميركية من القواعد العسكرية السعودية في الشمال، وكذا مرور الصواريخ عبر الاراضي السعودية)، بالرغم من الخسارة السياسية التي شعرت السعودية بفداحتها بعد سقوط النظام العراقي وبدء ترتيبات الدولة الجديدة في العراق والتي لم تكن السعودية قادرة في حينها على إستثمارها سياسياً أو حتى إقتصادياً بسبب إستحواذ الملفات الداخلية على الاجندة السياسية، قبل وصول عبد الله على العرش وكذا قبل أن تتطمئن العائلة المالكة الى قدرتها التامة على تثمير المداخيل النفطية في العمل الدبلوماسي الخارجي.

لقد بدا واضحاً منذ شهور قليلة أن الخطاب الرسمي السعودي قد تغيّر كثيراً، بعد أن نجحت العائلة المالكة في إمتصاص الضغوط الغربية والاميركية وبخاصة منها المتعلقة بموضوع دمقرطة الشرق الاوسط، وبعد تقدّمها المحلوظ في ضرب جماعات العنف. التحفظات السعودية التي كانت تحول دون التحرك السياسي الفاعل بدأت تستعلن عن نفسها من قضايا عديدة ظهرت مرة في موقف السعودية من التغييرات السياسية في العراق حيث بدأت تطالب عن طريق غير مباشر بلعب دور مؤثر في ترتيبات الحكم في العراق، وكانت تصريحات وزير الخارجية الامير سعود الفيصل واضحة حين وجه إنتقادات مباشرة للدور الايراني النافذ في العراق، وذكّر الاميركيين بوقوف بلاده الى جانبهم خلال الحرب العراقية الايرانية للحيلولة دون تنامي

السعودية مصممة على تنويع مصادر سياستها الخارجية على المستوى الدولي كجزء من مساومات ما بعد الحرب الباردة

التهديدات الايرانية للمصالح الحيوية للولايات المتحدة. إنتقادات الامير سعود الفيصل المتكررة شملت أيضاً البرنامج النووي الايراني الذي يقع ضمن دائرة الدبلوماسية المتوازية، حيث لقيت تلك الانتقادات أصداء إيجابية في الغرب وربما إسرائيل.

بالتأكيد، فإن للسعودية تحافظاتها الجديدة على السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، وكما لفت الى ذلك بعض المراقبين فإن العلاقة الاميركية ـ السعودية لم تكن أبداً علاقة مودة وقد أصبحت الآن منطبعة بالحذر الشديد، وهو ما دفع بالملك عبد الله الى فتح أفق الشراكات الاقتصادية ذات الدلالات السياسية غير المغفولة. لقد حاولت السعودية أن توسّع هامش المناورة التي ضاقت الى حد كبير بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وقد وجدت في فضائها الآسيوي تعويضاً نفسياً وسياسياً، الى جانب التعويض الاقتصادي بالغ الأهمية بالنسبة للدولة السعودية التي تتطلع الى إستثمارات اقتصادية خارجية غير مكلفة سياسياً. يتذكر الأمراء الكبار المهانة التي وجهها الاميركيون لهم بعد رفع الحصانة عن الاميرين سلطان ونايف إثر تقدّم ٦٠٠ عائلة من أهل ضحايا ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضد مسؤولين ومؤسسات بارزة وخصوصاً من السعوديين، منهم الأميرين سالفي الذكر، مطالبة بمبالغ تصل قيمتها الى ألف مليار دولار. لقد وضعت الدعوى الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة والمقدرة قيمتها بـ٤٥٠ مليار دولار في مهب المصادرة المحتملة. لقد نبّهت تلك القضية العائلة المالكة الى خطورة استثمار أموال إضافية في الولايات المتحدة، سيما وأن مثال تجميد أموال ايران وسوريا سيكون دون شك حاضراً، وهو ما دفع بالمستثمرين السعوديين الى نقل جزء كبير من مودوعاتهم في البنوك الاميركية الى السوق المحلية وقد يفسّر ذلك جزئياً على الاقل ازدهار سوق الاسهم وتنامي حركة قطاع العقارات، ويفسّر أيضاً قرار الحكومة السعودية للبحث عن فرص إستثمارية في شرق آسيا وشبه القارة الهندية.

من وجهة النظر الرسمية السعودية، فإن الشراكات الاقتصادية مع الغرب والولايات المتحدة بوجه خاص تنطوي على ضغوطات وأشكال إبتزاز غير مأمونة العواقب. فالتلويح بقضايا الدمقرطة، وحقوق الانسان وحقوق الاقليات والعمال الاجانب (المسيحيين) من بين قضايا أخرى يثير حفيظة السعوديين الذين يجدون أنفسهم دائماً مضطرين لدفع أثمان باهظة من مداخيل النفط. يتذكر الأمراء قبل سنوات قليلة كيف تحوّلت السعودية الى هدف ثانٍ بعد العراق في أجندة الخط اليميني المتطرف داخل الادارة الاميركية، بل بلغت واحدة من الدعوات المتطرفة الى حد تقسيم السعودية، كجزء من العقاب الذي يجب أن تناله بسبب تورط مواطنيها في الاعتداءات على مركز التجارة العالمي وعلى مبنى البنتاغون.

بالرغم من أن آثار تلك المخاطر التي استوعبتها السعودية في الشهور القليلة الماضية، بعد أن إختفت تصريحات الادارة

الاميركية بشأن الدمقرطة فضلاً عن تراجع دور الخط اليميني المتطرف في صناعة القرار السياسي الاميركي، الا أن العائلة المالكة عمدت الى توفير ضمانات مستقبلية تحول دون خضوعها لضغوطات من هذا النوع. بطبيعة الحال، فإن النفط كمصلحة أميركية أولى في السعودية، جعل إدارة بوش مستوعباً لحقيقة كونها غير قادرة في الوقت الراهن على التخلي عن السعودية في تزويد العالم الغربي بالنفط بأسعار منخفضة، فالسعودية قد تكون الوحيدة القادرة على تأمين الاستقرار في الاسواق النفطية العالمية، وفي الوقت نفسه قادرة على زعزعة الاسواق بطريقة كارثية. لقد ساهمت السعودية مراراً في الحفاظ على إستقرار الاسواق النفطية العالمية بعد انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وقررت تعويض النقص الحاصل في الاسواق النفطية، واستمر الحال طيلة الحرب العراقية الايرانية حيث كانت المنشآت النفطية في البلدين عرضة لهجمات متبادلة، كما عمدت السعودية الى تعويض السوق النفطية خلال فترة احتلال العراق للكويت عام ١٩٩١، ومن ثم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وأخيراً خلال الحرب على العراق منذ أبريل ٢٠٠٣. إن تصريحات الرئيس الاميركي بوش بأن بلاده يجب أن تبحث عن بدائل جديدة للنفط خلال العشرين سنة القادمة تبدو حتى الآن مجرد حلم لا نصيب له من الحقيقة، ولكن يمكن الافادة منها كرسالة تنبيه غير مباشرة للدول المنتجة للنفط من أجل تنويع مصادر دخلها، ولكن في الأفق المنظور فإن الغرب لن يكون قادراً على الاستغناء عن مادة النفط كونها مرتبطة بمنظومة صناعات ضخمة، حيث أن توفير طاقة بديلة يفضي الى خسائر مالية هائلة، وضخ آلاف المليارات في إرساء بنى تحتية متكيّفة، على أن شروط التحول غير متوّفرة في الوقت الراهن فضلاً عن غياب الامكانيات ومصادر توفيرها.

السعودية سعت بعد الحادي عشر من سبتمبر الى مقابلة التحوّل في الاستراتيجية الاميركية بفتح أفق علاقاتها وتحالفاتها الخارجية. فقد زار ولي العهد عبد الله (الملك الحالي) روسيا وهي أول زيارة تقوم بها قيادة سعودية عقد خلالها عدداً من الاتفاقيات التجارية والتفاهمات الهامة، التي أثارت التفات الادارة الاميركية، واعتبرتها رسالة غير مباشرة لها بأن السعودية قادرة على تطوير علاقات موازية مع قوى دولية أخرى.

صحيح أن السعودية خسرت في افغانستان كثيراً بعد سقوط حكومة طالبان، ولم تكسب من وراء جهودها الجبّارة في مشروع الجهاد الافغاني ومساهمتها الفاعلة في دحر الاحتلال السوفييتي، فقد إنتهت تلك الجهود الى فقدانها دورها في أفغانستان.

في المقابل، تتطلع السعودية الى تثمير علاقاتها التقليدية اقليمياً ودولياً من أجل البحث عن دور سياسي فاعل، فقد دخلت على خط التوتر في العلاقات السورية الاميركية من أجل قطع الطريق على المبادرة الشرق أوسطية التي لازالت تلوح في الأفق خصوصاً مع بوادر تسوية المشكل العراقي، حيث صمّمت السعودية بصورة عاجلة مبادرة مشتركة مع مصر لجهة حلحلة الخلاف المتصاعد بين سوريا ولبنان، من خلال التفاهم مع القيادات السياسية في البلدين، وقد نجحت الى حد كبير في إبطاء مفعول الترتيبات السياسية الخفية بين الادارة الاميركية وبعض القيادات اللبنانية المحسوبة على قوى ١٤ آذار، ومحاولة إمتصاص التوتر بين لبنان وسوريا عن طريق مبادرة سعودية مصرية. السعودية سعت أيضاً الى تسوية الخلافات مع دول مجلس التعاون الخليجي وإزالة الهواجس لدى بعضها من خلال الغاء قوات درع الجزيرة والتأسيس لعلاقات مستقرة.

على المستوى الاقليمي لم ترسم الحكومة السعودية حتى الآن معالم روابطها مع ايران بعد وصول محمود أحمدي نجاد الى السلطة، والذي ينظر اليه بوصفه متشدداً ضد الغرب ومشاكساً الى حد كبير على المستوى الاقليمي، وإن كانت مواقفه لم تفصح حتى الآن عن نواياه الخلافية

السعودية توسّع هامش المناورة التي ضاقت الى حد كبير بعد ٩/١١ ووجدت في فضائها الآسيوي تعويضاً نفسياً وسياسياً وإقتصادياً

او العدائية إزاء دول المنطقة، بل قد تكون رسائله الى القيادة السعودية مطمئنة الى حد ما وإن كانت السعودية تتخوف من تطلعات ايران النووية وكذا تمدد نفوذها داخل العراق. يبقى ان السعودية مدركة جيداً الى أن ثبات ونجاح دورها الاقليمي يتوقف على قدرتها في تسوية خلافاتها داخل الدائرة الخليجية والتي تمثل نقطة انطلاق بالنسبة لها الى بقية الدوائر، بالنظر الى التشابكات المعقّدة التي حصلت بعد نهاية الحرب الباردة وجنوح الغرب الى الانخراط بصورة مباشرة في صناعة واقع جديد في المنطقة، في غياب دور عربي فاعل عبر الجامعة العربية وتراخي الروابط بين القيادات العربية، حيث تنحصر الادوار السياسية الفاعلة داخل إطار العمل العربي في عدد قليل من الدول بل قد نجزم بإقتصارها على السعودية ومصر.

في الموضوع الفلسطيني، إستأنفت السعودية علاقاتها المتميزة مع القيادات السياسية الفلسطينية. فبعد المبادرة التي أعلنها الملك عبد الله في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي خلقت فرصة لتوثيق روابطها بالجانب الفلسطيني، جاء فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية منسجماً مع الموقفين الشعبي والرسمي في السعودية، حيث مهد فوز حركة حماس الطريق الى تنمية أشكال التعاون بين السعودية وحركة حماس. وقد جاء قرار السعودية بتعويض الجانب الفلسطيني عن الاموال المحجوزة لدى الحكومة الاسرائيلية كمؤشر بالغ الدلالة على موقف العائلة المالكة من حكومة فلسطينية تشكّلها وتقودها حركة حماس، وهذا بلا شك ينسجم مع الموقف الديني السلفي والشعبي عموماً.

من الواضح أن السعودية مصمّمة على تنويع سياساتها الخارجية على المستوى الدولي، فإضافة الى علاقات متميزة مع روسيا، فقد دعت السعودية الى حوار خليجي أوروبي لجهة إنشاء منطقة حرة خليجية أوروبية لكسر الاحتكار الاميركي المحتمل بعد توقيع عدد من دول مجلس التعاون الخليجي على إتفاقيات مماثلة مع الولايات المتحدة. قرار السعودية هذا كان جزءاً من مساومات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الذي تم قبل شهرين.

وحتى الآن، فإن التحرك السياسي السعودي خارجياً يأخذ طابعين.. إقليمياً مازال يكتسي رداءً سياسياً بينما على المستوى الدولي فهو يأخذ منحى إقتصادياً، ومازالت هناك قارات غير مدرجة ضمن أجندة السياسة الخارجية السعودية مثل أفريقيا وأميركا اللاتينية، وقد تستبعد في المدى المنظور من تلك الاجندة لعدم وجود إرتباط مباشر بالمصالح الحيوية للسعودية. وقد يكون الاستبعاد مؤشراً على تغيير في السياسة الخارجية السعودية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كانت تلك المنطقتين ساحتي صراع بين القطبين الدوليين والتي شاركت فيها السعودية كمصدر تمويل لكثير من النزاعات والانقلابات التي خدمت في نهاية المطاف الاستراتيجية الاميركية فيما تبين لاحقاً أن السعودية دفعت ثمناً باهظاً لتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

مؤشرات الصراع على السلطة

الحسم المؤجل لوراثة العرش

إن الانتقال السلس للسلطة في السعودية عقب موت الملك فهد في الاول من أغسطس الماضي لم يطوِ خلافاً حاداً وتحديات كبيرة مازالت تواجه الملك عبد الله. فقد كان عليه مواجهة طائفة مشاكل ورثها من عهد سلفه وحاول إيجاد مخارج طوارىء لها قبل وصوله سدة الحكم منها: العلاقات مع أميركا، الانعكاسات غير المتوقعة بعد الانتخاب المفاجيء لمحمد أحمد نجاد كرئيس جديد في ايران، وتسارع زيادة أسعار النفط، والضغوطات من أجل الاصلاح وتنامي الارهاب الدولي.. وعلى أية حال، بدت هذه القضايا تحت السيطرة في المرحلة الراهنة، ولنقل بأنها لم تعد تشكل خطورة مباشرة، وإن كان من الصعب إستبعاد عدم بروزها أو ربما تفجّرها في مرحلة لاحقة.

ولكن التحدي الحقيقي الذي يواجه الملك عبد الله هو داخلي بالدرجة الاساسية ويمثّل اختباراً لقدرته على تقديم نفسه كقيادة حازمة وكزعيم للعائلة المالكة التي يبلغ عدد أفرادها اكثر من خمسة آلاف أميراً وربما نفس العدد من الاميرات، حيث أن الاختبار في حال عدم إجتيازه سينطوي على أزمة مستقبلية.

حكّام كهول

في السنوات القليلة الماضية، شهد عدد من البلدان الشرق أوسطية تغييراً في القيادات السياسية، وأن نظام التوارث الذي إتبعته بعض الدولة تقليدياً أو مستحدثاً عنى بدرجة متفاوتة وصول الجيل الثاني الى القيادة، في بلدان مثل البحرين والاردن وقطر والمغرب، حيث اعتلى سدة الحكم قادة شباب. وحتى في مثال سوريا، فإن موت حافظ الاسد جاء بإبنه بشار الى سدة الحكم. وبالرغم من الدلائل السلبية على وصول قيادات بالتوارث الى الحكم، بوصفها مؤشراً على التراجع، فإن هؤلاء القادة يمثّلون الجيل الشاب بتطلعات جديدة.

السعودية بطبيعة الحال ليست جزءاً من هذا النمط، فالتوارث مازال مقتصراً على أبناء الملك المؤسس عبد العزيز. و منذ تأسيس الدولة السعودية عام ١٩٣٢، اعتلى العرش ستة ملوك: عبد العزيز (١٩٣٢ ـ ١٩٥٣)، ثم أبنائه سعود (١٩٥٣ ـ ١٩٦٤)، وفيصل (١٩٦٤ ـ١٩٧٥)، وخالد (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢)، فهد (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٥) وعبد الله (٢٠٠٥ـ الان). وكنتيجة، فكل ملك جديد ليس بأكبر سن من الذي قبله، فعلى سبيل المثال، فإن الملك عبد الله وولي العهد سلطان يصنّفون في فئة ٧٥ ـ ٩٠ عاماً. ووفق هذا المعدل، فإن بقاء التوارث بين أبناء المؤسس سيعني بلا مناص عهوداً أقصر وتوارثاً دائماً.

للتأمل قليلاً في هذه القضية الشائكة، فقد أعلن الملك فهد في مارس ١٩٩٢ عن الانظمة الثلاثة، وقد نصت المادة الخامسة ب من النظام الاساسي على أن (يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وأبناء الأبناء، ويبايع الاصلح منهم للحكم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم).

في ضوء هذه المادة، من الضروري إجراء تغييرات راديكالية في نظام التوارث. على سبيل المثال، فإذا جرى انتقال التوارث الى أحفاد الملك المؤسس، فمن سيكون من بين المئات من أمراء الجيل الثالث قادراً ومقبولاً؟

مناصب الدولة السيادية ظلت في عهدة أمراء بلغوا من العمر عتياً وهم مازالوا منذ عقود قابضين عليها

إن أول ما يتبادر الى الذهن حول انتقال السلطة الى الجيل الثالث هو صراع محموم على السلطة داخل العائلة المالكة. فقد ظل الصراع الداخلي على السلطة في العائلة المالكة في شكله المحدد مقتصراً على الفاعلين الاساسيين والنافذين وبخاصة السديريين الستة (بعد أن كانوا سبعة قبل موت الملك فهد). فمن بين الستة الامراء، ثلاثة على الاقل يتمتعون بسلطة ونفوذ واسعين وهم سلطان ونايف وسلمان. إن تمتع هؤلاء بالدعم والقدرة على تحشيده سيكون دون ريب حيوياً بالنسبة للملك عبد الله من أجل تطبيق أي جزء من أجندته السياسية. فبالرغم من أن الجلطة الخطيرة التي أصابت الملك فهد في ١٩٩٦، أملت من الناحية التقليدية على الملك عبد الله أن يتولى من موقعه كولي للعهد إدارة شؤون الدولة لنحو عقد تقريباً الا أن ذلك كان يحمل في طياته رسالة شديدة الخطورة والاهمية. وقد يجادل المرء بأنه لولا العامل السديري، لكان الملك قد أزيل من منصبه أو أجبر على التنازل عن العرش للملك عبد الله، بعد أن فقد الملك فهد إمكانية ادارة السلطة.

إن أبناء الملك عبد الله الثلاثة قد تم إستيعابهم ضمن الحرس الوطني الذي يرأسه الملك عبد الله. وقد يكون ذلك مؤشراً على قاعدة سلطته المحدود داخل العائلة، ولذلك، فإن الملك عبد الله بحاجة الى توسيع قاعدة الدعم من خلال حشد الدعم من قبل أخوانه غير الاشقاء من خارج الجناح السديري وبخاصة النافذين منهم داخل العائلة المالكة. يجادل البعض بأن أي اصلاح سياسي ذي معنى في السعودية يجب أن يكون داخل العائلة المالكة، إذ لا يمكن لعملية الاصلاح أن تسير بنجاح طالما تمسّك الامراء النافذون بمصادر القوة الهائلة التي تحت أيديهم والتي أدت الى أزمات إقتصادية وأمنية وسياسية، بالنظر الى الاموال الطائلة التي اقتطعوها من مداخيل الدولة، وبالنظر أيضاً الى حجم النفوذ الذي يتمتع به الأمراء والذي تسبب في إعاقة حركة الدولة وتسيير شؤونها بثبات ودون مشاكل.

من سيأتي بعد سلطان؟

منذ عام ١٩٧٥ أصبح الملك مخوّلاً بتعيين نائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء، وعليه كان يتم تسمية الشخص الثالث في خط التوارث داخل العائلة المالكة. منذ إعتلائه العرش، عيّن الملك خالد فهد ولياً للعهد وعبد الله نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. وتماشياً مع هذا التقليد، فقد عيّن الملك فهد في عام ١٩٨٢ الامير سلطان نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. وبينما إقتفى الملك عبد الله النمط نفسه وعيّن الامير سلطان ولياً للعهد، فإنه أحجم عن تسمية نائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء، يكون الثالث في خط التوارث.

ينظر الى الامير سلمان، الاخ الاصغر للأمير سلطان، من قبل كثيرين على أنه المرشح المحتمل لمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، أي الثالث في خط التوارث. وكعضو في كتلة السديريين السبعة، فإنه يتمتع بنفوذ سياسي قوي، ولكن اختياره كنائب ثانٍ لرئيس مجلس الوزراء سيعني تجاوز مطالب الامراء الاقوياء الآخرين مثل وزير الاسكان متعب بن عبد العزيز ووزير الداخلية نايف بن عبد العزيز. وأكثر من ذلك، فإن عمر الامير سلمان ليس قليلاً، فقد ولد سنة ١٩٣٦، أي يبلغ من العمر سبعين عاماً.

وما يجدر ذكره أن مشكلة العمر في السعودية ليس مقتصرة على الحكّام ولكن تمتد الى الاشخاص الذي يمسكون بالمناصب الرئيسية في الحكومة منذ عدة عقود، بدءا من رأس الدولة ونزولاً الى الامراء الكبار. فالملك عبد الله يترأس الحرس الوطني منذ عام ١٩٦٣، فيما تولى الامير سلطان (ولي العهد الحالي) منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٦٢، اما سعود الفيصل فقد تم تعيينه أول مرة كوزير للخارجية منذ عام ١٩٧٥، ونفس الشيء يقال عن وزير الداخلية الامير نايف. أما الامير بندر بن سلطان الذي تم تعيينه قبل أشهر قليلة رئيساً لمجلس الامن الوطني فقد كان سفيراً في واشنطن منذ عام ١٩٨٣، أما خلفه الامير تركي الفيصل فقد تولى رئاسة الاستخبارات العامة منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠١. بالنسبة لوكلاء وزارتي الدفاعي والداخلية فقد أمسكوا بمناصبهم لأكثر من عقدين، أما الامير سلمان، الذي ينظر إليه من قبل البعض كملك مستقبلي محتمل، فقد كان حاكماً لمنطقة الرياض منذ عام ١٩٦٢. باختصار، فإن مناصب الدولة السيادية ظلت في عهدة أمراء بلغوا من العمر عتياً وهم مازالوا منذ عقود ماسكين بتلك المناصب.

في النظام السعودي، فإن الملك يتولى أيضاً منصب رئيس الوزراء، وهذا من شأنه أن يخلق مشكلات جديدة للحكّام. ويتولى الملك عبد الله أيضاً منصب رئاسة الحرس الوطني، وهو منصب تولاه منذ عام ١٩٦٢. كانت تلك قاعدة السلطة المبدئية داخل العائلة المالكة. فهل سيبقي الملك عبد الله ممسكاً بمنصبه كرئيس للحرس الوطني أو سيعلي من شأن إبنه متعب بن عبد الله المتخرج من جامعات الغرب، والذي يتولى حالياً منصب نائب رئيس للحرس الوطني منذ عام ١٩٨٤؟. إن السؤال ذاته يمكن أن يثار حول ولي العهد سلطان، فهل سيبقى ممسكاً بمنصبه كوزير للدفاع أو يستقيل لصالح أخيه الاصغر عبد الرحمن الذي يتولى منصب نائب وزير الدفاع منذ عام ١٩٨٣. أسئلة ظلت بلا إجابة منذ وصول عبد الله الى العرش، وإن بقاء تلك المناصب في أيدي أصحابها دليل على أن مسألة تقاسم السلطة وحسمها لم تحل، بل إن هناك ما يبعث على القلق من أن التجاذبات داخل العائلة المالكة قد تأخذ شكل استقطابات حادة وانفلاشية.

ماذا عن الاصلاح السياسي؟

ليس ثمة شك في أن هناك ضغطاً داخلياً قوياً من أجل الاصلاح والمحاسبة، وإن إقامة مجلس شورى معيّن من قبل الملك فهد عام ١٩٩٢ كان بمثابة تنازل جزئي لمطالب الاصلاح، والشيء ذاته يمكن قوله حول الحوار الوطني الذي أعلن عنه الملك عبد الله في السنوات القليلة الماضية واللقاءات الدورية مع قطاعات مختلفة من الشعب وكذا اقامة الانتخابات البلدية منذ أكثر من عام.. تلك كانت مؤشرات واضحة بأن النظام السعودي قد أجبر على إصلاح نفسه جزئياً على الاقل. وعلى أية حال، فقد كان واضحاً أن هامش المناورة لدى الملك عبد الله ومنذ كان ولياً للعهد محدود وأن ثمة إتفاقاً على أن الامراء الآخرين (من الجناح السديري بدرجة أساسية) يعيقون قدرته على المضي في مشروع الاصلاح بصورة فاعلة. وقد بدا واضحاً بأن الملك عبد الله قد إستجاب لضغوط الجناح السديري وبات ينزع الى الحفاظ على الاجماع داخل العائلة المالكة والبقاء على وحدة السلطة وإن أفضى ذلك الى التخلي عن مزاعمه الاصلاحية.

إن فرضية السلطات السيادية الكاملة لدى الملك عقب موت الملك فهد من غير المحتمل أن تعدّل من الوضع القائم بصورة راديكالية حيث يبقى على الملك عبد الله أن يبحث عن سبل آمنة وحذرة في إدارة السلطة. إن حركته نحو الاصلاح ستتطلب دون شك إجماعاً ودعماً من قبل الامراء الاقوياء الآخرين وهذا بدوره يعني بأن الملك عبد الله يجب عليه أيضاً أن يستوعب مطالب هؤلاء الامراء بتولي المواقع الرئيسية في الحكومة.

وبطبيعة الحال، فإن إدخال اصلاحات سياسية مماثلة لتلك التي شهدتها الدول المجاورة مثل الكويت والبحرين لن يكون أمراً سهلاً. إن المعارضة الاساسية في السعودية تنبع ليس من التيار الليبرالي فحسب ولكن أيضاً من العناصر المحافظة التي تشعر بأن العائلة المالكة قد اجترحت طريقاً منحرفاً عن الاسلام والتقاليد الطهرانية للوهابية. بالنسبة لرجال الدين

إستجاب الملك عبد الله لضغوط الجناح السديري وبات ينزع الى الحفاظ على الاجماع داخل العائلة المالكة على حساب الاصلاح

الوهابيين، فإن الملكية الحاكمة ليست إسلامية بالمعنى التام، ولذلك فإن الملك عبد الله لن يكون قادراً على الاندفاع بإتجاه أي إصلاح سياسي يفضي الى تحييد قاعدة الدعم التي يوفّرها الاتجاه الديني المحافظ.

في السياق ذاته، فإن الاصلاحات السياسية ستعني أيضاً محاربة الفساد داخل العائلة المالكة. وبالرغم من بساطة جنازة الملك فهد وغياب معالم البذخ عن قبره، فإن ثروته الشخصية الهائلة قدّرت ما بين ٢٠ ـ ٣٠ مليار دولار (٧٠ ـ ١٠٠ مليار ريال سعودي)، فيما ذكرت مصادر مالية أجنبية أن الملك فهد يعدّ سابع أغنى رجل في التاريخ، وأن ثروته تجاوزت ٥٠٠ مليار ريال سعودي (أي نحو ١٤٠ مليار دولار). ويمكن القول ذات الشيء عن الامير سلطان، وزير الدفاع، والذي يرأس واحدة من أغلى برامج التحديث العسكري، والذي باتت قصص ثرواته مضرب المثل حتى أطلق الناس عليه لقب (سلطان الحرامية). في المقابل، وبينما لم يعرف عن الملك عبد الله تورّطه في قضايا الفساد بصورة فاضحة، فإن نمط الحياة الفارهة لكثير من الامراء قد جذبت إهتماماً كبيراً ونقدياً واسعاً سواء في الداخل أو الخارج. إن الاصلاحات الهادفة الى الشفافية ستعني محاسبة الأمراء وتقليص نزعاتهم نحو الثراء الشخصي الفاحش.

بالنظر الى أوضاع كهذه، كان يفترض أن يولي الملك عبد الله إهتماماً شخصياً وجاداً لجهة وضع حلول حاسمة لها، حيث إن تبعات المرحلة السابقة ستُلحِق بصورته وقيادته كل آثام الفساد والانحراف الموروثة من عهد سلفه. ولكن فيما يبدو فإن الملك عبد الله بدأ يولي السياسة الخارجية أولوية في أجندة حكمه. إن الاستقرار الداخلي الاستثنائي الذي دعمه التحسّن الملحوظ في الاوضاع الاقتصادية عقب إرتفاع أسعار النفط قد يضمر مشاكل أشد تعقيداً في المستقبل، مع بقاء ملفات الفساد مقفلة في وقت تتنامى نزعات الجشع لدى الامراء الذي يحاولون اقتناص فرصة إنتعاش السوق النفطية من أجل جني القدر الممكن من الثروة الوطنية لحساباتهم الخاصة.

وبالرغم من شعبية الملك عبد الله في الداخل والتفاؤل السائد حالياً وهو تفاؤل مرتبط بصدفة تحسن الاوضاع الاقتصادية، فإن الملك سيدخل في سباق ضد الزمن حيث أن عمره يعمل بخلاف ذلك. إن التحديات التي تواجهه دقيقة وأن المدى الزمني للفرصة القائمة هو بالتأكيد قصير. وبخلاف أسلافه، فإن الملك عبد الله لن يفيد كثيراً من ولي العهد الامير سلطان الذي مهما بلغت درجة التفاهم بينهما فإن الخلاف يظل عميقاً، فضلاً عن أن الامير سلطان يعاني من مجموعة أمراض جسدية، من بينها سرطان في الجهاز الهضمي.

بالنظر الى شعبيته وسمعته الشخصية، فإن الملك عبد الله يتمتع بميزة فريدة للقيام بتغييرات راديكالية، وخصوصاً داخل العائلة المالكة، وكذا قدرته على القيام بعملية نقل منظم للتوراث الى الجيل الثالث. وحتى في حال عدم إفادته من هذه التغييرات، فإن عليه إجراء بعض التغييرات الراديكالية داخل الحكومة حيث أنها ستكون ضرورية للاستقرار بعيد المدى للمملكة. فقد يكون مضطراً لاقالة بعض الأمراء الكهول الذين يمسكون بمناصب رئيسية في الدولة منذ عقود. بغير تلك التغييرات، فإن العائلة المالكة لن تكون قادرة على مواجهة عدد من التحديات التي تواجه البلاد.

إن إساءة إدارة الوضع أو إنحراف الامراء الاقويا سيقوّض قدرة الملك عبد الله لتأهيل البلاد للمستقبل. وفي الوقت نفسه، فإن قوانين الطبيعة ستعمل ضد إرداة الملك عبد الله الذي لا يملك من فرص الحياة أفضل من فرص أسلافه. ومن أجل إحداث تغييرات هيكلية، فإن البلاد بحاجة الى تغييرات فورية بدلاً من الانتظار لسنوات أو عقود.

سجال الديموقراطية:

قلق الاستبداد لا يبرر التعطيل !!

عبدالله القفاري

ثمة سجال يتحرك في دائرة القلق، بين المبشرين بالديموقراطية كحل وحيد لتحريك عجلة الإصلاح وبين مريديها والخائفين منها في آن.. وليس من المفارقات الغريبة اليوم، أن يكون بعض دعاة مشروع الإصلاح بالديموقراطية هم أول المذعورين منها.

ثمة سجال محلي وعربي، يدور بين بعض النخب – وفي أحيان كثيرة على استحياء – حول مشروع الديموقراطية بكل تجلياتها وآلياتها، خطواتها الصغيرة أو الكبيرة، حول امكانية أن تصبح تلك الخطوة نافذة لتحريك عجلة الإصلاح أم تقدم مشروعية جديدة لتكريس عناصر التخلف أو الانتكاس.. ولأن الديموقراطية كما نفهمها ويفهمها دعاتها لا يمكن أن تكون سوى تعبير عن هاجس الأكثرية في قدرتها على إيصال صوتها للمشاركة في صناعة قرار وطني، يمس مصالح المجموع، وكذلك في الرقابة الأجهزة التنفيذية والحد من سلطاتها المطلقة أو شبه المطلقة.. فإنها لن تكون في ذاتها اشكالاً يستوجب التنازع سوى في عقول لا تؤمن سوى بالاستبداد وسيلة لإدارة المجتمعات، وهذه المجموعات أو التيارات لا علاقة لها بحالة سجال ينطلق من داخل دائرة الإيمان بمشروع الديموقراطية كحل، التي هي محور السجال ومادته.

ينطلق السجال من دائرة التيار الليبرالي، فهو لا يمكن أن يكون ضد الديموقراطية كمبدأ في إدارة المجتمعات، لكنها يخافها أيضاً، وفي مجتمعات تكاد تكون تيارات الإسلام السياسي هي الأقرب إلى مزاج الناخب، وهي التي تحركت في الآونة الأخيرة ونشطت لتقدم نفسها عبر أي صندوق اقتراع ممكن، تصبح ورطة التيار الليبرالي أشد، فهو لا يمكن أن يرفض صندوق اقتراع لكنه أيضاً يدرك أن لا ضمانة أن يفرز صندوق اقتراع غالبية كافية لإيقاف أي مشروع يستهدف بعض المقومات التي ينطلق منها خطاب ذلك التيار أو تمثل رؤيته في إدارة المجتمع.. بل إن المخاوف تتسلط عليه عندما يتصور أنه سيضحي حتى ببعض المكتسبات التي تضمنها له سلطة تعمل على توازنات لا تخفى ملامحها.. بغض النظر عن الانتهازية السياسية التي تستهدف – أحياناً – إبقاء المجموع في دائرة القلق.. حتى لو ترتب على هذا تعطيل مشروع إصلاح تحت ذريعة عدم جاهزية المجتمع للقبول بصيغة توافق.

ولذا لا يتردد بعض المثقفين الليبراليين عن محاولة إعطاء دروس تمهيدية لسنة أولى ديموقراطية، تحت أيضاً حجة أن المجتمعات العربية ليست مهيأة للاستفادة من مشروع إصلاح يأتي عبر صناديق اقتراع، لأن النتيجة معروفة سلفاً.. ولذا لا بد من وعي سابق يطال البنية الثقافية للمجتمعات حتى تكون قادرة على المشاركة في صناعة قراراتها، فلا تستغل عواطفها الدينية أو نزعتها المحافظة أو علاقاتها العشائرية للاستيلاء على صندوق اقتراع يبدد حتى المكتسبات البسيطة التي خلقت حالة توازن تميل أحياناً لصالح تلك المجموعات أو تلك.

ويظل درس الديموقراطية درساً شائكاً، فلا يقول هؤلاء من سيهيء عقل ناخب لاختيار الأصلح وفرز وجه المرشح، ومن عليه أن يقود الآخر، هل هو الوعي الذي لا نعرف من سيعمل على مشروع تعميمه، أم هي الديموقراطية التي عليها أن تصلح أخطائها وتمارس تجاربها، وتعيد كل مرة تقييم أدائها وتبدل وجوه مرشحيها.

هذه المسألة مثل أحجية البيضة والدجاجة، هل الوعي بالشأن العام والانهماك في مشروعه هو الذي يصنع ديموقراطية جيدة، أم هي الديموقراطية مهما كانت نتائجها الأولية هي التي تعالج أخطاءها عبر وعي يتشكل مع الممارسة يتخذ صفة التراكمية التي تعزز مشروعها ولا تخذله.. لكنا إذا كنا لا نملك مشروعاً كبيراً يترتب عليه استنهاض وعي الناخب – الذي لا أراه قاصراً كما يظن الكثيرون تحت دعاوى أن المجتمعات العربية في هذه المنطقة ما زالت رهينة مشاعرها وعلاقاتها وجذورها القبلية أو العشائرية أو المذهبية – فلن يكون الحل بعدها سوى التجربة المتدرجة التي تخضع لبرنامج زمني وتصلح أخطاءها بالتجربة لا باستباق النتائج وتعزيز دائرة القلق وتوفير ذرائع التعطيل.

على المستوى المحلي يتردد هذا القلق بين بعض النخب الليبرالية الضيقة، وعلى مستوى عربي أوسع تظل هناك – وإن

على مستويات مختلفة – ذات المخاوف.. وإذا كان الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي عبر توسيع دائرة المشاركة هو الوسيلة الوحيدة اليوم مهما كانت نتائجها، فالتوافق حول صيغة ديموقراطية وضبط كل تلك العناصر ضمن آلية تستمد من مشروع ملامح يمكن التوافق عليها هو الأكثر جدوى من حالة قلق الرؤية التي لن تكون محصلتها النهائية سوى مزيد من التعطيل والتشكيك دون أن تكون ثمة بدائل أكثر جدوى.

الذين يعتقدون أن النموذج العراقي يقدم إدانة كبيرة لحالة مجتمعات غير مهيأة للديموقراطية هم يخونون ضمير المثقف، فالحالة العراقية على سبيل المثال ليست سوى نتيجة لكشف غطاء المرجل عن عهود طويلة من القهر والاستبداد، الأمر الآخر أن ذلك المخزون الثقافي الذي شكل توجهات وقراءات الناخب في عراق اليوم هو نتيجة طبيعة لغياب طويل لأي منظومات عمل سياسي ومؤسسات مجتمع مدني، وهو إدانة لنظام شمولي سابق قبل أن يكون لخيارات ناخب لا يميزه الآن سوى وجهه المذهبي أو العرقي، هو إدانة لعقود من الاستبداد والظلم وغياب الحريات الطبيعية حتى أصبحت الطائفة أو الجماعة العرقية هي البديل الأخير والوسيلة الطبيعة للتدرع بها، فهي بقيت جزءا من تكون وثقافة مجتمع غير قابلة للمحو بينما توارت كل الفعاليات السياسية وتكوينات المجتمع المدني التي لها قابلية احتواء أطياف المجتمع تحت ضربات وحصار نظام الاستبداد ومخاوفه وصراعاته.. الأمر الآخر الذي يتم تجاهله أن الحالة العراقية اليوم هي أيضاً نتيجة صراع قوى دولية وإقليمية لم تسلم بعد بوجه العراق الجديد وهي تملك أوراقاً كثيرة لتجعل من حلم التعددية والحرية والديموقراطية كابوساً أمام متطلبات الأمن والسلم الاجتماعي.

في الحالة العربية لا يمكن أن تكون ثمة ديموقراطية على نحو يمكن التماس تفاصيلها في برامج وطبيعة ديموقراطيات العالم الغربي، فللمنطقة تاريخها وثقافتها الفاعلة والمتفاعلة مع تكويناتها المذهبية والعرقية والطائفية، ما نحتاجه الاعتراف بتعددية تحترم حق الآخر ولديها قابلية للتوافق على مشروع وطني يضمن التقدم خطوة للأمام من أجل إقرار حقوق الإنسان الطبعية في حياة كريمة وحرة، وما نحتاجه أيضاً شراكة حقيقية في صناعة قرار وطني وتمثيل حقيقي يخرج المواطن العربي من كربته وحنقه واحتباساته إلى ملء الاعتراف به مواطناً له حقوقه وواجباته التي يضمنها دستور لها احترامه وحراسه، ما نحتاجه رقابة حقيقة على الأداء ومحاسبة دقيقة لمن يتسنم مسؤوليته.. وتلك من العناصر التي تتوافق عليها كل الأطياف والتيارات الوطنية في أي قطر عربي، وتبقى مساحة الاختلاف ضمن حدود التوافق وضمن دائرة مشروع، ولا يجب أن تتحول إلى دائرة قلق تحول دون التقدم بخطوة لابد منها اليوم ولن يكون تأخيرها أو تعطيلها تحت أي من تلك الدعاوى سوى التمهيد البعيد لحالة ربما يكون من المتعذر علاجها بما يمكن أن يكون عليه الحال اليوم.

سجال الديموقراطية، تعززه اليوم حالة مبشرة، فالإسلام السياسي في أكثر من قطر عربي يقدم استعداده لحالة توافق، وليس من المنظور أن يتحول إلى حالة استبداد جديد كما يخشاه بعض الليبراليين المسكونين بالخوف من الآخر والذين يستعيدون بمناسبة وبدون مناسبة نموذج دولة الطالبان في مقارنات أقل ما يقال عنها انها لا تعبر عن حقيقة التطور الذي حدث في منظور الإسلام السياسي الذي تعبر عنه تيارات وأحزاب وجمعيات تؤمن بالتعددية وتعترف بحق الحرية وتريد شهادة صندوق اقتراع.. والتيار الليبرالي الذي اعترف بهذه الحقيقة يحسب له أن يمد يده لتلك الرؤية التي تستهدف تعزيز إجماع وطني حول الأولويات.. ليس الحديث اليوم عن تيارات مغلقة وذات نزعة راديكالية.. إنما الحديث حول تيارات ترى نفسها ضمن محيط عربي يعج بالاختلافات التي لن تحسمها سوى حالة توافق حول مشروع وطني ولن تكون التعددية والمشاركة والاحتكام إلى صندوق اقتراع والتوافق حول مفاهيم ديموقراطية أساسية تحت حماية دستور أو نظام.. لن يكون هذا سوى الحل الوحيد رغم ما يكتنفه من عقبات وصعوبات.. ورغم ما يثيره البعض من تحفظات حول نتائج الديموقراطية في مجتمعات غير ديموقراطية.. والدرس الأول في الديموقراطية انها مسؤولة عن إشاعة ثقافتها ومسؤولة أيضاً عن معالجة أخطائها.. وسواه لن يكون هناك حل سحري ولا مستبد عادل ولا مشروع شوفيني أو قومي آخر لطالما أشبع الناس في هذه المنطقة احلاماً.. لكنه لم يوفر لهم خبزاً أو كرامة..

الليبرالي الجيد، هو ديموقراطي جيد، وعليه أن يعترف بنتائج صندوق اقتراع، ويحترم إرادة الناخب، ما دامت تلك النتائج تعمل على حماية مشروع توافق واستنهاض برغم كل تلك الاختلافات حول بعض التفاصيل، المهم أن لا تتحول نتائج ذلك الصندوق لحالة استبداد جديد وهذه يمكن ضمانتها بحراسة الدولة لمفاهيم النظام العام وحق المجتمع وحرياته وصيانة مكتسباته.. والإسلامي الحركي اليوم يتحول إلى ديموقراطي جيد طالما اعترف صندوق الاقتراع بحقه في الاختيار، فالمسألة ليست تشريعاً مخالفاً لنص ثابت في كتاب أو سنة فتلك مسائل يمكن حسمها، والاجتهاد اليوم في مجال العمل الديموقراطي اجتهاد من أجل اقرار حقوق والتوافق على مشروع وطن يسع الجميع ليعيش بكرامة وحرية مهما تباينت التفاصيل وتلك ملامح علينا أن ننزه عنها تشريعاً مقوماته لا يمكن أن تضطهد هذا الإنسان أو تحد من حرية اختياره أو تؤطره بمفاهيم لها طابع الاجتهاد والرؤية لا الثابت والمطلق.

الرياض ٢٠٠٦/١/٢٣

(٢-٣)

زمن السجن.. أزمنة للحرية

علي الدميني

طيلة شهرين لم أرَ (أحمد ناهر)، ولكنه حضر كالمفاجأة حين كان (سراح) يهددني باستخدام وسائل التعذيب للإعتراف بالإنتماء للحزب وأنا ارفض ذلك، فدخل علينا وقال لي مصافحاً: أهلاً بالرفيق (مبارك).

صُعقتُ ورأيت أن إيراد إسمي الحركي دليل على أنهم اعتقلوا قيادات الحزب وخلاياه، فاعترفتُ وأنا ممتلئ بالغضب والسخرية وانفجرت بالضحك وسألني المحقق: ما الذي أضحكك؟

قلتُ: لقد انحلّت عقدة مبارك الحمود، وأخبرتهم بتفاصيل تشابه الإسمين، فضحك أحمد ناهر، وعلّق: مبارك الحمود قد خرج الى أهله منذ مدّة وانحلّت عقدته، أما أنت فتحمّل تبعات عقدتك يا رفيق مبارك!

حاولتُ مداراة وطأة الهزيمة واتجهت نحو الباب، وصاح أحمد ناهر: إلى أين؟

قلت الى قلعتي الحصينة، الزنزانة وليالي الصمت.

قالي لي: اجلس فلم نكمل بعد.. وأخذ دفتر التحقيق من (أبو منصور) وطلب مني تدوين أسباب انتمائي الى الحزب الشيوعي، وما هي مطالبي.

جلستُ وتحدثت معه طويلاً، وأوضحت له خلفية انتمائي للحزب وقلت: في ظروف انعدام حرية التعبير، وحرية تشكيل الجمعيات المهنية والثقافية والسياسية، يجد الإنسان نفسه محتاجاً لإطار يمده بدفء المعنى وحرية التعبير، ويعوّضه عن فقد حواضن الأهل والعشيرة.

وقد بحثتُ عن ذلك منذ مدة طويلة، كما يبحث الغريق عن طوق النجاة، وكنتُ مستعداً للإنخراط في أي تجمع أو حزب سواء كان (الإخوان المسلمون) أو القوميين أو اليساريين.. فلم تكن (الأيديولوجيا) هي الأساس، وإنما المهم هو البرنامج السياسي الذي يعبّر عن رأيي وخياراتي حيال الوطن ومستقبله.

وكانت الإشتراكية تحمل وعود العدالة الإجتماعية للطبقات الفقيرة، وتبشر بمجتمع ينتفي فيه الظلم والإستبداد واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وأنا كشاعر رقيق الإحساس، كنتُ أتألم كثيراً لظروف المحتاجين والمهمشين والمنسيين في كل أرجاء الوطن، ممن لم يتوفر لهم المسكن ولم تصلهم الكهرباء، ولا طريق الإسفلت ولا المستشفيات، بينما تنعم الطبقات المتنفذة بكل خيرات البلاد دون حسيب أو رقيب، وقد علمت من أحد أصدقائي الحميمين في عام ١٩٧٥ أن هناك حزب شيوعي في المملكة يسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية لكل المواطنين من خلال تطبيق الإشتراكية.

وقد تلكأت في الإنتماء إليه، لأن مسمى (الحزب الشيوعي) لا يجد قبولاً عند المواطنين حتى المحرومين الذين يسعى الحزب لإنصافهم. وبغض النظر عن المخاطر الأمنية، فإنني رأيت أن الحزب وحتى في ظروف السماح له بالعمل العلني لن يحظى ـ وفق هذه التسمية ـ بالجماهيرية الكافية، لإيصال ممثليه الى مجلس الشعب. وقد قلبتُ الأمر على وجوهه لمدّة عامين، حتى تسنّى لي قراءة بعض الكتب المؤسسة للفكر الماركسي، وعرفت أن الشيوعية هي إحدى المراحل التاريخية في سياق تطور المجتمعات، التي ينعم فيها الناس بالحرية وتقاسم الخيرات (من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته) وعرفت أن الدعاية الرأسمالية التي كانت تخشى على مكتسباتها من المدّ الإشتراكي هي التي جعلت من الشيوعية بعبعاً مخيفاً يعادي القيم الدينية والطبيعة البشرية.

كما أنني اطلعت على العديد من المقالات والكتب التي تتحدث عن الإشتراكية في الإسلام، وتتكيء على حوادث ومرويات يحفظها التاريخ، مثل الحديث المروي عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي يؤكد على (أن الناس شركاء في ثلاثة: الماء والنار والكلأ)، كما أتذكر مواقف أبي ذر رضي الله عنه وقوله: (عجبت لمن بات جائعاً، كيف لا يخرج على الناس بسيفه)، واستعدتُ قول عمر رضي الله عنه: (لئن عشت الى قابل، لآخذنّ من أغنيائهم وأردنّه على فقرائهم حتى لا يبقى بين). وكان من أهم ما قرأته في هذا السياق بعض مقالات المرحوم السباعي، زعيم الإخوان المسلمين في سوريا، والذي أصّل لمعنى الإشتراكية في الإسلام، وتحالف مع الشيوعيين من خلال البرلمان السوري، لإقرار سلسلة التطبيقات الإشتراكية ـ زمن الوحدة مع مصر ـ التي تضمنت توزيع الأراضي المملوكة للإقطاعيين على الفلاحين الفقراء الذين كانوا أشباه عبيد ملحقين بأراض مملوكة لكبار الأثرياء.

كما تأثرت بآراء السباعي السياسية التي دعت الى التحالف مع الإتحاد السوفيتي ضد الغرب الرأسمالي الذي عمل على إقامة دولة اسرائيل مثل رمح في قلب الوطن العربي، ومما سببه ذلك من كوارث تشريد الفلسطينيين من أراضيهم، والإستيلاء على المقدسات الإسلامية.

وقد اسهمت كل هذه القراءات والقناعات في وصولي الى التعرف على حقيقة مهمة، وهي أن الماركسية وحلمها الإشتراكي، ليست ديناً، ولا تحارب الأديان، بل أنها تؤكد على حرية العبادة لكل إنسان.

ولذا انتميت الى الحزب الشيوعي في السعودية، كوطني مسلم، يسعى لتطوير بلاده، ورفع الظلم عن الطبقات الفقيرة، فالغاية من إقامة الدولة ـ كما يقول افلاطون ـ تحقيق السعادة للجميع، وليست لفئة معينة. وكان انموذج تطبيق آليات الإشتراكية الذي أثبت ـ آنذاك ـ نجاحه، هو الأنموذج والمثال، حتى لم يبق حزب عربي ـ بما في ذلك بعض الأحزاب الإسلامية ـ إلا وقرأ فيه سبيلاً لتحرير الطبقات الفقيرة، من الإستغلال والفساد واحتكار الثروات.

أما مطالبي، فقد تضمنها برنامج الحزب الذي تعرفونه، ولكن أهمها

حسب رأيي هو:
١ ـ ضمان التوزيع العادل للثروة وإلغاء الإحتكار، وإنصاف الطبقات الفقيرة والمحرومة من خلال آليات تحقيق العدل والعدالة الإجتماعية، فالجائع لا يمكن أن يكون مخلصاً لوطنه، كما قال فولتير.
٢ ـ إطلاق الحريات العامة، والهيئات السياسية، وإزالة كافة أشكال التمييز بين المواطنين على أسس طائفية أو مناطقية، والسماح لتنظيمات المجتمع المهنية والنقابية والسياسية بالعمل العلني، وفتح الباب أمام الناس ليعبروا عن آرائهم وتطلعاتهم بحرية كاملة، فلا وطن حر إلا بمواطنين أحرار.
٣ ـ إقامة نظام ديمقراطي من خلال إقرار دستور دائم للبلاد ـ في ظل مشروعية القيادة ـ يكفل حقوق المواطنين، وينظم العلاقة بين الحاكم والشعب، ويكفل تطبيق آليات العدالة الإجتماعية.
٤ ـ إزلة القواعد العسكرية الأجنبية، وإقامة علاقات متوازنة مع كافة الدول العظمى.
٥ ـ تأميم شركة أرامكو وتحويل ملكيتها للدولة.
٦ ـ تطوير القاعدة الإقتصادية والتنموية المستدامة، وإيجاد المصادر البديلة لثروة النفط الناضبة.
٧ ـ تطوير مناهج التعليم بما يتلاءم مع التطور المعرفي والتكنولوجي في العالم، وتوفير الخدمات الصحية والإسكانية للمواطنين، وإنشاء الطرق والسدود، والعمل على دعم القطاع الزراعي، وقطاعات صيد الأسماك والتعدين والسياحة والآثار.
٨ ـ منح المرأة حقوقها في التعليم والعمل، وحقها في المشاركة في الحياة الإجتماعية والسياسية.
٩ ـ تطوير المرافق والتسهيلات للحجاج والمعتمرين لتدعيم علاقة المملكة بالعالم الإسلامي، ولما ينطوي عليه ذلك من تنويع لمصادر الدخل الوطني.
تأمل (أبو ناصر) ما ذكرته، وقال: لا تنبع المشكلة من مطالبكم، حيث سبقتكم الحكومة في توفير أغلبها، ولكن المشكلة تكمن في أمرين: أولهما مسمى (الحزب) وثانيهما العمل السياسي السري.
وسألته: أترى أن الحكومة ستسمح بالتعبير عن المطالبة الوطنية بشكل علني؟! صمت قليلاً ولم يعلّق.
قلت له: أما بالنسبة لي فإنني أؤكد لك إنني وغيري لسنا من هواة العمل السري، وما دفعنا إليه إلا مصادرتكم لحرية الرأي وحق التعبير، وسوف أجرّب أسلوب العمل المطلبي العلني في المستقبل، من خلال خطابات ترفع للقيادة أو مسيرات شعبية تعبّر عن رأي المواطنين.
قال لي بلهجة ساخرة: حينما تخرج من السجن يصير خير!
كان المحققان فرحين باستكمال آخر الإعترافات، ولذا لم يطلبا مني الإعتذار عن انتمائي السياسي، ولعلهما كانا يريان في عقوبة السجن ما يكفي عن الإعتذار، وقد قال الشاعر: (ومن يبكي حولاً كاملاً فقد اعتذر).
وحين أستعيد الان حواري مع أحمد ناهر، وأنا أكتب هذه الكلمات، فإنني أرى في مسيرة نشاطي الثقافي والمطلبي، بعد خروجنا من السجن في عام ١٩٨٣م، تعبيرا عن قناعة عميقة بضرورة وجدوى هذا النمط من النشاط، وألمس يقيناً راسخاً في نجاعته، وأن لدي الإستعداد الصادق لتحمل تبعاته، اعتقالاً أو منعاً من السفر أو الكتابة.
ولذا فإنني استلهمتُ تجربة الديوانيات الكويتية، التي عمل الناشطون السياسيون من خلالها على كتابة العرائض الاحتجاجية ضد تعطيل وحلّ البرلمان الكويتي، والتوقيع عليها من شرائح واسعة من المواطنين الكويتيين لتأييد هذا الإحتجاج في عام ١٩٨٨.
وفي ذلك المناخ بادرت بكتابة عريضة مطلبية شاملة غطت الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعاني منها بلادنا، وقد عرضتها على عدد من المثقفين والمهتمين بالشأن العام في العديد من المناطق، ولكن الغالبية رأت أن الظرف غير مناسب لتقديمها للقيادة السياسية.
وقد شهد ذلك العام ظروف انحباس الأفق أمام النشاط الثقافي والأدبي تحديداً خلال مرحلة (مجزرة الحداثة) التي قادها التيار الديني المتشدد وساندتها الأجهزة الحكومية وخاصة وزارة الإعلام، التي قامت بالتضييق على الملحقات الأدبية بينما سمحت بنشر وتوزيع الكتب التي تهاجم التيار الأدبي الحداثي، وتكفير رموزه الأدبية، واستعداء المجتمع ضده، وإقصاء الفاعلين من مواقع عملهم، حيث حرم الدكتور (سعيد السريحي) من نيل شهادة الدكتوراة من جامعة أم القرى، واضطر الدكتور عبدالله الغذامي الى ترك عمله في جامعة عبدالعزيز والإنتقال الى جامعة سعود بالرياض، وتم خلالها تحويل فوزية ابو خالد من العمل كأستاذة جامعية في جامعة الملك سعود الى كاتبة أرشيف الوارد والصادر.
وحين وجدتُ التوقيت مناسباً عقب احتلا ل النظام الصدامي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، عملتُ على تطوير تلك العريضة، للتعبير عن مقاربة تداعيات الأزمة التي عايشتها بلادنا، وطرحتها على الأصدقاء كبديل للخطاب الذي أعدته مجموعة من المثقفين في جدة، لتقديمه لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد، ولكنهم رأوا ان المضي في توقيع العريض المعدّة في الغربية أكثر ملاءمة، ولا سيما وأنها قد حظيت بإجماع عام في أوساط المهتمين بالشأن الوطني في الغربية والوسطى، ولذا عمدت الى إرسال (عريضتي) بالبريد العادي للقيادة، ولم أعمل على تسريبها الى وسائل الإعلام الخارجي.
وما برح هاجس العمل المطلبي العلني يدفعني خلال كل هذه السنين لممارسة نشاطي الثقافي على السطح، ولذا عملت مع نخبة من رموز الثقافة في المملكة على تنفيذ مشروع مجلة (النص الجديد) وإصدارها من بيروت كمنبر ثقافي يسعى لنشر ثقافة التنوير، وفك اختناق الساحة الثقافية المحاصرة في بلادنا، من قبل الخطاب الديني المتشدد. وقد رأيتُ مع غيري في مشروع المجلة حلماً جنينياً لتكوين منبر مستقل للثقافة، وإطاراً يمكن اعتباره نواة لاتحاد الأدباء والكتاب، حتى تنضج ظروف الإعتراف به من الجهات الرسمية.
وبالرغم من نجاح المجلة إلا أنها ما لبثت أن تحولت الى مشروع فردي، أفقدها وهج الطموحات الجمعية العريضة، وأدى بها الى التوقف، حيث انشغلت عن تحريرها بالإنخراط في النشاط الوطني المطلبي ضمن إطار المهتمين بالشأن العام، الذين وجدت في عملهم جدية والتزاماً صادقاً، وهو ما لم تتوفر عليه ـ للأسف ـ تجربة مجلة (النص الجديد).
وحين أضع تجربتي الحياتية على طاولة التأمل، أجدني ميّالاً لاختبار الأفكار والأحلام من خلال تماسها مع ممكنات الواقع، فلا أميل الى استرجاع نماذج الماضي لأسقطها على عتبات الحاضر، مثلما لا تغويني جِدّة النظريات وبريقها، لاجتلابها من المستقبل او من خارج المحيط المتخيّل.
وهكذا، تتشكل واقعيتي الإختيارية مشدودة بين حافتي الحلم والواقع، ومركّزة على ما يتخلّق بين جدلهما من الممكنات.
لذلك، يستهويني العمل الوطني في صيغته العلنية، لأنه يتنفس الهواء في حواره مع الواقع، ويمتلك خيارات التكيف مع المسجدات، والمتغيرات، ولأنه يمشي في الشارع بعيداً عن أوهام الأحلام المزروعة في الأذهان أو في الأقبية السريّة المنعزلة.
ومازلتُ أكثر يقيناً بجدوى ذلك النوع من النشاط العلني المنظّم، برغم ظروف الإعتقالات والإحباطات التي اصابت المهتمين بالشأن العام في بلادنا، كما أنني ما زلتُ مقتنعاً بأن تكلفة العمل الوطني العلني،

في هذه المرحلة، أقلّ تكلفة على المستوى الشخصي، وأكثر فائدة وجدوى ـ من سواها ـ على صعيد الحراك الإجتماعي.
ولربما تشكّلت قناعاتي بهذا الشكل لأنني حظيتُ ببعض الشهرة في الوسط الأدبي، وليس من اليسير عليّ التخلّي عنها، وربما حدثت تلك القناعات كرد فعل على تبعات الإنخراط في التجربة الحزبية السرية، جراء ما تشترطه من جسارة واصطبار على تحمّل قسوة التحقيق والتعذيب وسواها من التداعيات.
كما يمكن القول بأن هذا الميل الى العلانية قد تبلور في ذهني نتيجة لما اختزنته في الأعماق من أذى جراء ما وعيته من أنين المعتقلين في سجون وزارة الداخلية الذين ينحدرون بتنوعهم في ذلك العام من مختلف ألوان الطيف السياسي ـ من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ـ والتي طالت في دائرتها عدداً من المثقفين البعيدين عن تلك التنظيمات، مثلما طالت معتقلين قدامى لشبهة انتسابهم لهذا الحزب أو ذاك، فهل أنجزت أطياف سجون وزارة الداخلية وعنابر سجنها في عام ١٩٨٢م كل هذا التأثير؟
أسئلة عديدة، وإجابات متعارضة، ولكنني ما زلتُ متمسكاً بخيار العمل العلني والسلمي، والذي أطالب من خلاله بكفالة حرية التعبير وتشكيل جمعيات المجتمع المدني، بما في ذلك حرية تكوين الأحزاب!
كانت عنابر السجن تقع في الجزء الغربي من الدور الأول لوزارة الداخلية في مبناها القديم، وقد شغلت الزنازين الإنفرادية عنبرين يفصلهما ممر بسعة ثلاثة أمتار، يستخدم (للتشميس والرياضة الإنفرادية). وقد أغلق عليها جميعاً باب رمادي كئيب، يتفرع من البهو الرئيسي لمدخل الوزارة. وحين يدلف الداخل من هذا الباب فإنه يمر عبر ممر متدرج نحو الأسفل، ولا يزيد عرضه عن أربعة أمتار. وكان يقبع فيه عند أول يوم لدخولي عجوزان نحيلان لا يكلاّن عن التأفف والدعاء بالفرج القريب. وكنتُ أسلّم عليهما بعيني خلال صعودي للتحقيق، ولكن البهو الصغير صار ممتلئاً في تلك الليلة التي مثلت فيها أمام الفريق بن مسعود، حيث تمكنت عيناي من التعرف على بعض الأشخاص الذين افترشوا المكان الضيق الى جوار بعضهم، وكان أحدهم هو (حسن السنان) الذي يعمل في كلية البترول منذ التحاقي بها عام ١٩٦٨م. وأذكر أنه قد اعتقل في عام ١٩٦٩م، مع عدد كبير من موظفي الكلية الذين كان بعضهم ينتمي لحزب البعث، أو جبهة تحرير الحجاز، والبعض الآخر ينتمي (لجبهة التحرر الوطني).
سلّمتُ على حسن بعيني، واستعدتُ ذكرى كلية البترول التي لا تُنسى. وكما هو معروف فقد أُنشئت الكلية في عام ١٩٦٢م، وافتتحها المغفور له الملك فيصل، وحاربتها أرامكو (الأمريكية). وقد أسسها المرحوم صالح أمبه لكي تكون أنموذجاً لحداثة الصرح الأكاديمي والإجتماعي معاً، حيث حرصت على تدريب الطالب على المشاركة في اتخاذ القرار من خلال الأندية العلمية والفنية والثقافية والرياضية المستقلة عن تدخلات إدارة الكلية، وعملت على تشكيل أول (رابطة للطلاب) في بلادنا، يتم فيها إقرار مبدأ الإنتخابات وإسهام الطلاب في تمويل أنشطتها من رواتبهم بإشتراك شهري، ويتم من خلال ذلك تكليف مجلس إدارتها (الطلابي) بتسيير كافة أنشطتها ورحلاتها ومشاركتها في الشأن العام.
وكنتُ قد التحقت بـ (كلية البترول والمعادن) للدراسة في سبتمبر من عام ١٩٦٨م، لأجد نفسي في محيط أكاديمي واجتماعي جديد يشبه الصدمة لطالب قروي قادم من جبال الجنوب. وبالرغم من أنني قضيتُ في جدة ثلاثة أعوام لإكمال دراسة المراحلة الثانوية في مدارس الفلاح، التي كانت من أوائل المدارس التي مولها الأهالي، وتحولت الى مدارس حكومية في عام ١٩٦٦م، إلا أنني كنتُ كمن دخل المدينة في آخر الليل وخرج منها قبل أن يرى نور الصباح، حيث غدت الدراسة مدار حركتي اليومية، فأخرج في الصباح من (العزبة) الى المدرسة، وأعود ظهراً ولا أغادرها، منكبّاً على دراستي، حتى تخرّجت منها وكأنني لم أغادر قريتي الجنوبية، محافظاً متزمتاً منطوياً على ذاتي وقناعاتي كقنفذ صغير.
وفي الكلية وجدتني غريباً في بيئة اجتماعية منفتحة، وضمن محيط عالي التنظيم والتحضر، تشكلت فيه الجماعات المختلفة في كافة الحقول المعرفية والفنية والإجتماعية، ومنها جمعية (نساء الكلية) التي ضمت مدرسات اللغة الإنجليزية، وزوجات الأساتذة والموظفين الذين يقطنون سكن الحرم الجامعي. وقد دعت (الجمعية النسائية) الطلاب والأساتذة والموظفين الى حفل تعارف درجت على إقامته مطلع كل عام دراسي، وحين دخلت الصالة الكبيرة التي اكتظت بهذه الوجوه المختلفة والأزياء المتنوعة، أحسستُ بالغربة والتناقض وهزني الخوف من اختراق السائد والمألوف، ووجدتني أتلعثم في الكلام، وأحني رأسي نحو الأرض، عندما تولى بعض الزملاء القدامى في الكلية من أعضاء الرابطة تعريفي على النساء. كنّ كثيرات، ومن هؤلاء أستاذة اللغة الإنجليزية (مسز هل) وعايشة الفاسي، زوجة عميد الكلية الدكتور صالح أمبه، ومليحة البريكي، وسواهن، حتى بلّل العرق جبهتي، ووجدتني أخرج من الصالة متسللاً بليل الى السكن، وأنا أستنكر هذا الجو الغريب.
كان الطلاب القدامى يتصرفون بشكل طبيعي، وكذلك الكثيرون من الطلاب القادمين من المنطقة الغربية ومن المنطقة الشرقية، أما أنا وبعض القادمين من الوسطى والشمالية، فقد كنا خارج السرب، ونلوذ ببعضنا أمام هذا الطوفان العجيب. وبالرغم من تحدّري من بيئة قروية، شغلت المرأة فيها موقعها الكامل في الحياة، إلا أنني قد انطويت منذ الصغر على خجل مريع ينتابني أمام النساء، وكنتُ أحسد كبار السن الذين كانوا يشاركون النساء (النقر على الزير) في حفلات الزواج، وأذهب الى زجر بعض الشباب الذين يطلّون من الأبواب والشبابيك على النساء وهنّ يرقصن ويغنين في المناسبات السعيدة، وقد بلغ خجلي من النساء درجة عالية من التشدد أو الهروب، حيث كنتُ حين أراهن عائدات بقرب الماء أو (حزم) العشب، في طرقات الجبال العالية، أفرّ الى طريق مغاير، أو موازٍ لطريقهن!
هل كنتُ أكره المرأة الى هذا الحد أم أخشى سطوتها عليّ بتلك الدرجة من الرهبة؟
في الحقيقة إنني كنتُ ومازلت أنطوي على مشاعر لا تحد من الحب للمرأة والإستمتاع بأحاديث النساء، وكنتُ في طفولتي أجلس لصق جدتي لأنصت لأحاديثهن وحكاياتهن. ولكن فقد الأم المبكر ـ في الخامسة من عمري ـ أورثني احتياجاً مبكراً وعميقاً لحنان المرأة، حتى دفعني للبحث عنه بكل السبل، ولعلّ ذلك الخجل الكامن في أعماقي كان مجرد حجاب يستر افتضاح مشاعري نحو الأنثى، فدفعني الى الهرب منها، ولعلّ مصداقية ذلك قد اتضحت لي فيما بعد حيث قالت لي إحدى الشاعرات في القاهرة إنه وبالرغم من ملامح البراءة والطفولة التي تشع من وجهك إلا أن رغبات دفينة واضحة تتسرب بين ثنايا تلك الملامح الطفولية!
مضت الأشهر العجلى في الكلية وانا أقاوم صراع المحافظ القادم من القرية (بكرتونه) مع مخاض التفتح في (المحيط الجديد) وأذكر أن الطلاب رتّبوا لرحلة سياحية الى الأحساء، وحين ركبتُ (الباص) فتح أحد الطلاب الجالسين بجواري حقيبة ملابس وأخرج منها مسجّلاً فارتفع صوت (الموسيقى) الغربية، فلم أتمالك نفسي، ونزلت من الباص عائداً الى غرفتي.
ولكن أسوار المحافظة ما لبث أن تكسّرت رويداً رويداً، حتى وجدتني في العام التالي أنضمّ الى نادي الموسيقى، وأبدأ بتعلّم العزف على

(الكمان). ورغم فشلي في التعلّم إلا أن الخطوة كانت علامة على كسر جدران الممانعة والخروج من قوقعة الإلف والأعتياد، وبداية دخول الى العالم الجديد بكل تفاصيله الممتعة والجارحة أيضاً.

انكسرت حواجز الخجل تجاه المرأة وإزاء الآخرين، وعملتُ موظف استقبال في سكن الطلاب حيث كانت الكلية قد انتهجت سياسة تدريب الطلاب على العمل في أوقات فراغهم لتهيئتهم للحياة العملية، ولإتاحة الفرصة أمامهم لتحسين الدخل الشهري. وكنتُ أستقبل الزوار والمكالمات الخاصة بالطلاب، ومن خلال تلك الإتصالات تعرفت على فتاة أمريكية في أرامكو واستفدت من العلاقة معها في تطوير لغتي الإنجليزية، وتوقفتُ معها أمام كلمة (Twin) حتى فهمت أنها تعني توأم.

لقد كانت (كاثي) توأماً لأخت أخرى، فتخيلتها ناحلة الجسد، قصيرة في مثل طولي، ولكنني حين واعدتها للإلتقاء أمام سينما أرامكو في الظهران، رأيتُ تمثالاً ضخماً لفتاة تشبه المصارعين، وتذكرت المتنبي حين قال وكأنما يصفها: ربحلّة، أسمر مقبلها سبحلّة أبيض مجردها (وربحلّة وسبحلّة هي الجسيمة الطويلة العظيمة).

ضحكنا لهول المفاجأة، فهي الأخرى كانت تتخيّلني شاباً عملاقاً تضع رأسها على صدره، وأدركت حينها سر تهرّب زميلي منها، ومع ذلك استمرت العلاقة الهاتفية.

وفي اللقاء الثاني طلبت مني مرافقتها للمشي في فناء يقع خلف مبنى السينما، وحين جلسنا على كرسي خشبي قديم، أحنت وجهها إليّ لتقبلني، ولكنني لمحت عدداً من عمال الصيانة السعوديين يقتربون من مكاننا فابتعدتُ عن شفتيها. خسرت حلم حرارة أول قبلة في حياتي، وحين وصل العمال الى موقعنا عرفت اثنين منهم كانا من جماعتنا. تلعثمت وسلمت عليهما، وسألني أحدهم بخبث: انتبه لدراستك، ولا تغرك هذي (الشمروخة) التي ما تركت شاباً إلا تعلّقت به! لم أستطع النظر اليهما، وغادرت المكان دون أن أودّع (كاثي) وقررت أن أقطع العلاقة بها.

وفي فصل الصيف لم أغادر مع الطلاب الى قريتي، وإنما عملتُ في (سنترال) الكلية، وهنا تكسرت حواجز الخجل، وهطلت أمطار المهاتفات مع بدء تشغيل شبكة الهاتف السعودي، وتنقلت المشاعر من مدينة الى أخرى، واستقرت على حب خرافي محروم، أشعل القلب بالشعر، ودوّن حروف العشق والسهر، وأدمن أغاني (فيروز) وطال تأثيره قدرات التحصيل الدراسي، وعشتُ في أول تجربة حب حقيقية مع (نهاد) تجاوزت حاجات الرغبات الجسدية، الى مسارح الروح والتصوف ولذة الألم والدموع.

طوانا الزمن في رحلته الطويلة، واحتفظنا منه بالذكريات الدفينة التي لا تكفّ عن الحركة كلما عبرنا الأبواب القديمة، وشممنا روائح الأحباب أو فاجأتنا الوجوه القديمة، ولكن ما الذي جاء بـ (حسن السنان) الى هنا، وقد اعتقل في عام ١٩٦٩م، وأمضى مع آخرين عدة سنوات في سجن جدة؟ وأذكر الآن منهم عبد الرزاق البريكي، ومعيد مادة الكيمياء محمد سعيد البريكي الذي كان يتهيّأ للسفر الى أمريكا لتحضير الماجستير والدكتوراة. كان محمد سعيد مثقفاً ساخراً، لا يترك أمراً دون تحويله الى مادة للسخرية والنكتة، وحين عاد من السجن الى الكلية بعد عامين من اعتقاله، علّق على تجربة السجن بالقول: لقد اشفقوا عليّ من وحشة الغربة في امريكا، فساعدوني في تحضير الماجستير في جدّة!

أما أكثر ما أثار دهشة الطلاب في حملة تلك الإعتقالات فقد تحلّق حول الدكتور صالح أمبه، عميد الكلية، حيث أنه في أول محاضرة له ألقاها على الطلاب المستجدين عام ١٩٦٨م، قد ركز على ضرورة الإهتمام بالتحصيل الأكاديمي وعدم الخوض في مسائل السياسة الشائكة، فهل كان دقيقاً فيما ذهب إليه، أم انه كان ....، حاول إرجاء إمكانية الإعتقال؟

لقد فقدت (كلية البترول) بغياب أمبه أنموذجها الحضاري، وما لبثت ثقافة الصحراء ومكوناتها القيمية المنغلقة أن أحكمت حصارها للأنشطة الإجتماعية ولعمل المرأة وللحفلات الترفيهية والسينما المختلطة، وانغلقت جمعية (نساء الكلية) على نفسها بعد أن اعتقلت عائشة الفاسي زوجة المدير في نفس الفترة، ولكن الأبواب المغلقة أدخلت السياسة من الشباك، فبدأت بوادر التحزب السياسي والديني في الشيوع بين الطلاب الذين انقسموا الى قسمين: ليبرالي يعبر عن الكثرة، وتيار وطني قليل العدد، وآخر ديني ذي طبيعة (سنيّة) إذ لم يكن الشارع الديني الشيعي السياسي آنذاك قد تبلور، حيث يتوزع الشارع السياسي في مواقع الطائفة الشيعية بين التيارات البعثية والقومية الأخرى واليسارية.

ومنذ عام ١٩٧١م، بدأ فكر الإخوان المسلمين يدبّ على استحياء في الوسط الطلابي، واعتقد أنه لم يجد صدى كافياً إزاء غلبة التوجه الليبرالي في صيغته الإجتماعية لا السياسية، ولم يزاحم (الاخوان) إلا تيار (جماعة التبليغ) الذين استطاعوا تشكيل قاعدة ملموسة لهم بين الطلاب، حيث بدأت بوادر تطويل اللحية وتقصير الثوب، واعتزال الحياة الإجتماعية في مرافق الكلية، وقد صاحب ذاك نشاط دعوي في ندوات مساجد سكن الطلاب ومن خلال تنظيم الرحلات الى مسجد (النور) بالخبر.

وقد كنتُ بطبيعتي الحوارية صديقاً للجميع، فيجذبني الليبراليون بتفتحهم على الحياة، و (التبليغيون) بسماتهم وطيب معشرهم، ويعجبني (الإخوان) باهتمامهم بقضايا الأمة الإسلامية وخياراتها المستقبلية، إلا أن عنف كتابات سيد قطب ووصم المجتمعات الإسلامية بالجاهلية جعلني أقرب الى جماعة التبليغ.

ولكن اهتماماتي الثقافية ولا سيما الإفتتان بتجربة شعر التفعيلة، ثم تعرفي على الوسط الصحفي والأدبي خارج الكلية، قد حدا بي الى الإنغماس في شؤون الوطن وبالقضايا القومية والآفاق التقدمية، تصادياً مع ما تطرحه تلك الكتب والنخب من أفكار، وكان للأستاذ محمد العلي دور المعلّم في حسم خياراتي الثقافية والتقدمية، وينطبق عليه قول أحدهم (المعلمون هم الذي يدرّسون حقائق مختلفة).

وقد ترسّخ طريق القطيعة مع (جماعة التبليغ) جراء تركيزهم على الزهد في الدنيا وابتعادهم عن التعاطي مع القضايا الوطنية والقومية وتأثيرهم على بعض الطلاب لترك الدراسة والإنقطاع الى العبادة والدعوة. وكان الجهاد عندهم هو ترك الوظيفة والإنتقال معهم من مسجد الى آخر من الثقبة الى الخفجي.

وللحق فإن هذا المسلك كان ينكره عليهم حتى (الاخوان المسلمون) أما الوسط الليبرالي فقد تندّر بهذا السلوك وعمل على محاربته.

مضت سنوات الدراسة في الكلية بعد ذلك بهدوء لم تشعله المظاهرات ولا أحزان موت عبد الناصر ولا صراع السياسية، وكان آخر عهد طلابها بالمشاركة في الحركة الجماهيرية ما اضطلعوا به من إسهام في مظاهرات نكسة حزيران عام ١٩٦٧م حيث صوت الطلاب بالأغلبية على مقترح المساهمة في المظاهرات التي عمّت المنطقة الشرقية، وانضموا لتلك المظاهرة التاريخية التي ساهمت القوى السياسية في تحريكها انطلاقاً من أرامكوا بالظهران حتى مبنى القنصلية الأميركية، تعبيراً عن رفض الموقف الأميركي المنحاز للعدو الإسرائيلي.

وقد اعتقلت المباحث عدداً من الطلاب الناشطين، ومنهم بعض الطلبة الجزائريين الذين تمّ ترحيلهم الى بلادهم فيما بعد، ورئيس الرابطة آنذاك (جاسم الأنصاري) الذي أطلق سراحه بعد مدة.

ومنذ ذلك التاريخ، لم تتحرك المظاهرات أمام مبنى القنصلية نتيجة للتغيرات الهائلة والسلبية في آن التي صبغت مظاهر الحياة الإقتصادية والإجتماعية في المملكة كنتيجة لعوائد الطفرة البترولية التي بدأت منذ عام ١٩٧٤م، فقضت على الطبقة العمالية الناشئة، وجرفت بطوفانها الأجيال الجديدة التي ألفت الحياة الإستهلاكية، وانصرفت الى همومها المعيشية دون اكتراث بمعنى الإنتماء للوطن وتحدياته الكبيرة، كما أسهمت الثورة الإيرانية وبروز الحركات الإسلامية في استكمال المهمة لتغييب الحس القومي من وجدان الجماهير.

بيد أن الطفرة ومنذ منتصف الثمانينات قد آلت الى ركود واختناقات كنتيجة لفشل خطط التنمية الإقتصادية والبشرية واستنزاف ثروات البلاد وتفشي ظواهر الفساد المالي والإداري، وقد ساعد ذلك على تأزيم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمواطنين كما ساهم الركود الإقتصادي في تقلص حجم الطبقة الوسطى، وتراكم الأزمات المعيشية في مجالات التعليم والسكن والعمل، وبروز ظاهرة الفقر وجيوش العاطلين عن العمل، مما ساعد على تعميق مشاعر الغضب والنقمة لدى شرائح واسعة من المواطنين.

وفي أبريل من عام ٢٠٠٢م، كان الغضب على موعد مع التضامن الشعبي مع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية في الأرض المحتلة، فعمّت المظاهرات مدن صفوى والقطيف، ودعا الشيخ عبد الحميد المبارك الى التظاهر أمام القنصلية الأميركية في الظهران بعد صلاة الجمعة. وكانت القنصلية ـ لحسن الحظ أو لسوئه ـ لا تبعد عن منزلنا أكثر من كيلومتر واحد، لذا كنت وفوزية في الصف الأول من الجماهير التي زحفت بالآلاف الى موقع القنصلية للتنديد باسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة.

وكانت المظاهرة شديدة العفوية، فلم ترفع لافتة واحدة، ولا هتافاً محدداً، ولم تقدم خطاباً الى السفير الأميركي، بل أنها لم تكن تعرف كيف تبدأ ولا كيف تنتهي. وهذا الشكل العفوي ناتج لغياب التجربة والتنظيمات السياسية عن العمل في وسط الجماهير، وقد حرص رجال الأمن على سد الطرق المؤدية الى بوابة القنصلية ووقفوا في مواقعهم لمدة ساعة، غير أن الحشود الهائلة القادمة من كل المدن قد استدعت الشرطة الى قفل الطريق المؤدية الى الظهران، فاكتفى الآلاف فوق الجسور وتحتها بالوقوف للفرجة على الجماهير المحيطة بحواجز الأسلاك الممتدة حول القنصلية.

وفي لحظات عاجلة، باغتت الشرطة الجماهير فهجمت عليهم بالهراوات للتخويف، وبدأت نذر الإشتباك بين الطرفين تفصح عن قسوتها، لكنني بادرت مع عدد من المتظاهرين للتحدث الى ضباط الشرطة قائلين لهم: إن هذه مظاهرة سلمية للتضامن مع إخواننا الفلسطينيين الذين تدوسهم مجنزرات شارون وليست ضد الحكومة، وأنه يجدر بكم أن تكونوا معنا لا أن تكونوا علينا. تفهم بعضهم رأينا واعترض البعض بأن لديهم اوامر شديدة بتفريق المظاهرة، فقلنا لهم دعوا رجال الطوارئ يقفون في موقعهم، فيما نقوم بتشجيع الجماهير على العودة الى الخلف، بعيداً عن سور القنصلية.

وبدأنا المهمة الصعبة، فحيناً يأخذنا الحماس فنرفع اصواتنا بالشعارات مع المتظاهرين، وحيناً نحاول إقناع الجماهير للتراجع الى الخلف.

ولكنها لم تكن مهمة سلهة، فقد تلقيت الضربات بالعصي من الجنود باعتباري في مقدمة المتظاهرين، فيما تلقيت (الكفوف) من بعض الجماهير الذين ظنوني من المباحث!

وبعد ساعتين من أداء الدور المزدوج وجدتني مرهقاً فاحتميت بجدار تحت الجسر، غير أنني خشيت على (فوزية) من المعركة التي بدأت،

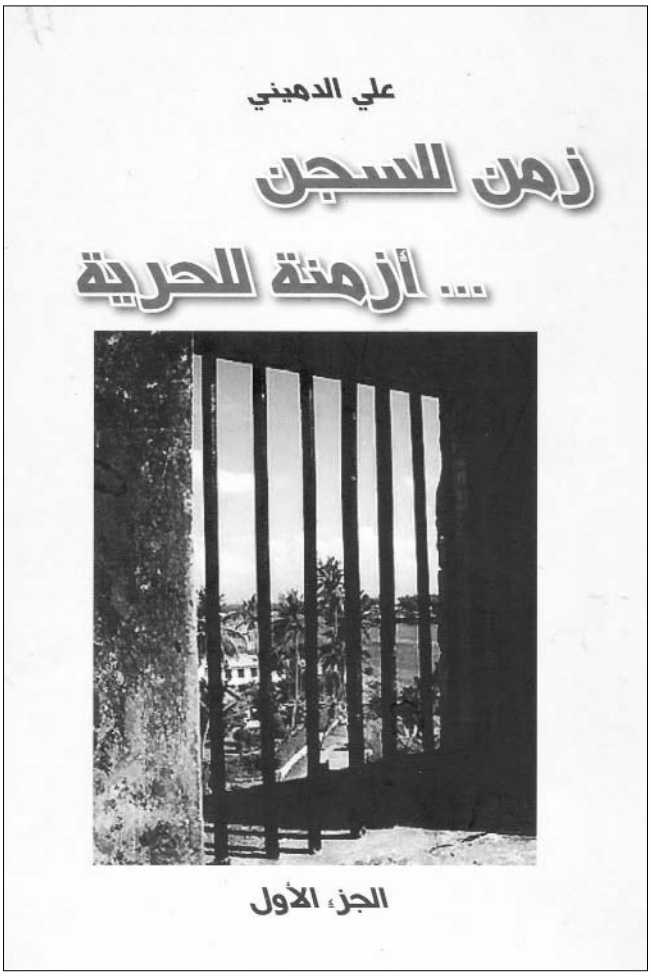

فأسرعت للوصول إليها ولكنها أصرّت على البقاء وقالت: أخواتنا الفلسطينيات يواجهن المجنزرات بأجسادهن، وسأحتمل ما يحدث لي، فاتركني.

هجم الجنود على بعض الشباب واقتادوهم الى سيارات الشرطة، فركضت خلف أحدهم محاولاً تحرير الشاب من قبضته، فاستدعى زملاءه للقبض عليّ.

اقتادوني الى جيب الشرطة، ولحظتها رأيت عميداً من شرطة الدمام من أبناء قبيلتي، فاستثرت حميّته لإطلاقي من بين يدي العسكر، ولكنه تجاهلني بكل برود!

وضعوني في السيارة الى جوار ثلاثة شبان من المتظاهرين الأقوياء، وحينها أطلّ عليّ (عريف) كان قد حضر حوارنا مع الضابط فقلت له: أهذا جزاء من ساهم في أن تمضي المظاهرة بدون احتكاك بينكم وبين الجماهير؟

حدّق في وجهي، ولعلّه تذكرني، فأخرجني من السيارة، فشكرته ورجوته أن يطلق سراح الشباب، فقال لي: لا عليك، سوف يطلق سراحهم من مبنى الشرطة، ومضى يتعقّب الآخرين.

كان النهار طويلاً، ولم أتناول أدويتي، فشعرت بالتعب، ومضيت أبحث عن فوزية فوجدتها مع صديقتها في السيارة، وقلت لها: أعتقد أننا قد أدينا الواجب، ولنعد الى البيت. وافقت، ولكنها أخرجت كاميرا الفيديو، وبدأت في تصوير بقايا المظاهرة الزاحفة نحو الخبر، وكانت فوزية تحمل هذه الكاميرا معها دائماً، لتصوير أي حدث تراه مهماً، ولكنها لم تكمل تصوير دقيقة واحدة حتى أحاط بنا رجال المباحث.

قذفونا بأسوأ كلمات السباب، وسحبوا الكاميرا، وطلبوا مني بطاقة الأحوال ومرافقتهم الى المباحث، غير أن وجود صديقة (فوزية) معنا

أنقذ الموقف حين تحدثت واستعطفت أحد الضباط، فأخلى سبيلنا، وأبلغني أنهم سيستدعوني لاحقاً.
وبعد أربعة ايام استدعتني مباحث الخبر، واستقبلني ضابط مهذب. حاورني فيما حدث، وطلب مني التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في أية مظاهرة أخرى، والتعهد بعدم السماح لزوجتي أو لأولادي بالمشاركة أيضاً!
توقفت مليّاً، وحاولت التملّص من التعهد، ولكن الضابط اوضح لي أنه يعرف ماضيّ السياسي، وأنه لا بدّ من التوقيع، أو الدخول الى السجن.
فكّرت في الأمر وسألت نفسي: هل من المصلحة أن أمتنع عن التوقيع وأدخل السجن برفقة الشيخ الدكتور عبد الحميد المبارك، والشيخ مهنا الحبيل أم أوقع، واستمر في مشروع خطابات المطالب الإصلاحية التي كنا نتشاور مع الأصدقاء في مختلف أرجاء البلاد حولها!
وقعت وأنا مرغم، ومازلت أحمل ذلّ هزيمة التوقيع حتى اعتقلني النقيب سعيد الزهراني، وقادني الى مبنى المباحث في سجن الدمام القديم لأقابل المسؤول (أبو محمد) الذي أسلمني بعد الإستماع الى ما دار بيني وبين الأمير محمد بن نايف الى المحقق.
قلت للمحقق: لم أعدِ الأمير بعدم المشاركة في هذا الإجتماع أو سواه، وإنما وعدته تحديداً بعدم المساهمة في إعداد أو التوقيع على خطابات مطلبية جماعية لمدة معيّنة، ومازلتُ ملتزماً بهذا الوعد ـ حتى الآن ـ ولو كنتُ وعدته بشيء آخر لالتزمت به.
وبعد الإنتهاء من التحقيق عرض (المحقق) عليّ تعهداً يتضمن من بين أمور أخرى، عدم عودتي لما بدر مني من إثارة للفتن، وتحريض للمواطنين على الخروج على ولي الأمر، والإلتزام بعدم كتابة أية بيان أو خطاب يزعزع الوحدة الوطنية أو يشكك في الأسس التي قامت عليها الدولة.
توقفتُ طويلاً أمام التعهد، وقلّبت أمري ذات اليمين وذات الشمال، وقلت للمحقق، سأكتب صيغة أخرى أتعهد فيها بما تعهدتُ به للأمير دون الإشارة الى الماضي أو ما بدر مني بحسب التعهد، فأنا لم أرتكب خطأ، ولم أسع الى فتنة أو عصيان لولي الأمر كما زعمتم.
قال لا أملك حق تغيير حرف واحد في هذه الصيغة، ولكنني تمسكت برأيي بعدم القدرة على التوقيع على هذا التعهد.
حاول إقناعي فلم استجب، وحينها قال بغضب للعسكري: خذه الى السجن.
أخذني العسكري الى غرفة صغيرة ونظيفة، ومضاءة بأنوار خافتة، وبها حمام بدون باب أو مروحة تهوية.
جلستُ على الكنبة، وأغلق الحارس الباب وجلس على كرسي مقابل لي، وأخذ يحملق فيّ طوال الوقت. قلت له هل يمكن أن تتكلم معي، فرد برأسه بإشارة (لا)!
كانت الساعة الثامنة، وجاءني العشاء (ساندويتش بيض) وكوب من الشاي. ورغم حاجتي للأكل من أجل الدواء، إلا أنني كنتُ في دوامة من التفكير المشتت الذي يبدأ ولا يصل الى قرار وكأن المتنبي قال فيه:

وشرّق حتى ليس للشرق مشرقٌ
وغرّبَ حتى ليس للغرب مغربُ

وضعتُ الساندويتش بجانبي وبدأت أحملق في السقف.
كان الوقت يزحف كئيباً مثقلاً بالهموم، فقررت تقطيعه بالمشي في الغرفة ما بين السرير العريض والحمام، ولكنه يتمطى كليل امرئ القيس، فحاولت إشغال نفسي بتذكر بعض القصائد ولكنني فشلت في التركيز.
هل أوقع وأعود الى حضن زوجتي والبيت والأولاد؟
هذه دولة قمعية في آخر الأمر، ولا يمكن للفرد وحيداً مقاومتها، فهل أحني قامتي للريح حتى تعبر؟
ولكن ماذا أقول لزوجتي وأبنائي والعشرات الذين جمعت تواقيعهم على الخطابات، وأنا ممتلئ بالثقة بأن مطالبنا مشروعة وأنه لن يصب أحد جراءها بأذى؟
كيف تمضي حياتي وأنا كالطائر الحبيس، لا استطيع ممارسة حقوقي في التعبير عن الواجب الوطني، ولا أملك الحق في السفر الى الخارج، حتى تمر العاصفة؟
وفي حوالي الثانية عشرة ليلاً، جاء العريف وأخذني الى المحقق.
أجلسني أمامه وقال: استطعت الحصول على موافقة بحذف الإعتذار عن النشاط السابق، والتركيز فقط على المستقبل.
أخذت التعهد منه، وطلبت ورقة لصياغته بطريقة ترضي الطرفين.
أعددتُ المسودة وربطت التعهد بفترة زمنية محدودة واستبعدت القسم.
سألني لماذا حذفت القسم، فأجبته: يكفيني أن أتعرض للجزاء الصارم منكم، أما الحنث بيمين القسم فإنه سيحمّلني تهمة (الحنث بالأيمان) وهذا ما لا أستطيعه.
وسألني، لماذا وضعت (لمدة محدودة). فقلت له: ذلك ما وعدتُ به الأمير محمد، فلا يمكن أن يوقع الإنسان على تعهد مفتوح الى الأبد!
قال: ومن يحدد معنى (محدودة)؟ فأوضحت له، إن المعنى الشائع يعني مدة قصيرة، ثلاثة أشهر أو أربعة.
قال لا، ولكن نكتب (حتى أراجع سمو الأمير محمد).
فكرت في الأمر وعلّقت: يعني أروح للسجن بنفسي! ثم تذكرت المنع من السفر، وقلت له، لا أوقع إلا برفع إسمي من قائمة الممنوعين من السفر.
أجابني منفعلاً: هذا ليس من حقك لكي تفرضه علينا... وقّع وبعد ذلك راجع الوزارة للمطالبة بالسماح لك بالسفر!
قلت له: هذا أمر صعب، ولا أستطيع التوقيع على التعهد بدونه.
قام مغضباً وأمر العسكري بإعادتي الى السجن.
لم أمر بلحظة اختيار صعبة كهذه منذ مدة طويلة، فقد مكنتني تجارب الحياة في الحزب والسجن والصحافة والبنك من القدرة على تحليل المشاكل الى مكوناتها الرئيسية واتخاذ القرار المناسب والحاسم أيضاً مهما كانت قسوته.
ولكني الليلة أمام اختبار جديد، لا يصفه إلا شطران من بيتين متباعدين من قصيدة البردوني (وردة من سرج خيل المتنبي) أو عنوان مقارب لذلك كنت أستحضرهما كلما واجهت موقفاً مرتبكاً شبيهاً عن بعد بهذا الموقف:

من تلظّى دموعه كاد يعمى
أصعب الإختيارات إمّا وإمّا!

وفي الحقيقة ان المباحث قد دفعتني بنجاح الى هذا المأزق، ذلك أنها حين تعتقل أصحاب الرأي وتزج بهم في السجن بدون خيارات أخرى، تصبح معركة المعتقل مع السلطة وحسب، أما حين تطرح أمامه إمكانية الخروج مقيداً، فإن الإنسان لم يخلق للسجن، ولذا تمارس عليه حواسه ضغوطاً كبيرة للخروج. وبذلك نقلت المباحث المعركة الى منطقة أخرى، يحتدم فيها الصراع بين المعتقل وذاته، وقد تزيّن له رغباته وإغواء مباهج حياته، أن المباحث قد ابقت باب الحرية أمامه مفتوحاً، فلم يغلقه بعناده؟
وتذكرت ما قلت في قصيدة (البياض):

يا أخا الوجد قلبي قريضٌ
من شآبيب رحمةٌ ورماح
تستبين الخطى فأعدو إليها
مثقلاً بالحديد والألواح
لم تخني بصيرتي غير أنّي
أتشهّى مباهجي وارتياحي

نعم.. فكلما صممت على رفض التعهد (خاتلتني مباهجي وارتياحي)

لدفعي للخروج!
كنتُ منذ خروجي من لقاء الأمير محمد، أتحسّسُ تحت نعومة القفاز الحريري الذي امسكتني به مخالب حديدية تخترق العظم، ولكنني رأيت في اسلوب اللقاء الحضاري، ووعده بتنظيم لقاءات شهرية للمثقفين مع أحد أركان القيادة، باباً سيفضي مع الوقت الى إعادة الأمور الى ما كانت عليه على الأقل.
كنتُ أتحاور مع الزملاء حول احتمالات الإعتقال، وكان البعض يرى أن علينا احتمال تبعات نشاطنا الإصلاحي، فالحرية لا توهب، ولا تهبط من السماء وإنما تصنعها تضحيات الناس. وكنتُ اتفق مع هذا الرأي، ولكن الكثيرين يستبعدون الإعتقال، وحصر إمكانية التضييق على دعاة الإصلاح السياسي بالمنع من السفر، وكانوا ينطلقون في ذلك من تحليلات تبدو منطقية جداً، وتذهب الى أن الخط الإصلاحي في القيادة يحتاج الى الدعم الذي تقدمه له خطاباتنا للمضي في الإصلاح، كما أن السقف الذي سمح لحرية التعبير عن المطالب في الصحف والإنترنت وشاشات الفضائيات يخدم القيادة، لأنه يفتح مجالاً للحوار والتنفيس إزاء الإختناقات التي يعيشها المواطنون. ويضيفون أن هذا المناخ الذي أسماه البعض (ربيع الرياض) أو (ربيع السعودية) يكاد أن يكون أفضل وسيلة دفاعية حيال الحملات الإعلامية الغربية الموجهة ضد المملكة.
وحين طرحت على الأصدقاء في ديوانية (المنتدى المدني) تفاصيل ما دار بيني وبين الأمير محمد بن نايف، فوجئ الكثيرون وقالوا: إنه (ربيع براغ) إذن! الذي قضت عليه الدبابات السوفياتية في تشيكوسولوفاكيا في عام ١٩٦٨م.
وأضحكت المفارقة بعضهم حين قارنوا بين الدبابات وبين القفازات الحريرية! وسأل أحدهم: ما هو الموقف من هذا الإلتزام، ومن احتمالات تكراره مع الآخرين؟
وحيث لم أرد نشر الإحباط بينهم فيصابوا بعدواي، قلت: لندع هذا الأمر كخيار فردي يواجهه كل واحد منا بحسب قناعاته وظروفه! وكان هذا خطأي الثالث بعد الخطأين المشار إليهما آنفاً. فلو أننا تحاورنا وخرجنا برؤية مشتركة لسلهت عليّ الخيار الصعب الذي أواجهه وحيداً في السجن. ولو أن الرأي قد مال الى رفض التعهد ودفع فاتورته، لحسمت موقفي منذ البدء، ولكان الصديق ـ الوطني المعروف ـ نجيب الخنيزي، الذي لم يحضر تلك الليلة معي الآن في سجن عليشة بالرياض!
استأذنني العسكري بالتدخين في الغرفة فوافقت ولكن ضباب الدخان كاد يخنقني، فقررت عدم فتح علبة الدخان التي اشتريتها بعد العشاء ووضعتها بجانبي، وقلت لن أدخن حتى تنجلي الأمور.
مضى الليل الذي لا يشبه إلا ذاته، ومضيتُ ساهراً أقلّب دفتر الذكريات والمواجع، واستعدتُ مرارة تعهدي بعدم المشاركة في المظاهرات، وتذكرت حزن أبي وتجرّعه هزيمة التعهد بعدم المطالبة بالتعويض المالي عن أراضينا الزراعية التي تحولت الى خط الإسفلت السريع.
وأورد هنا بعض تفاصيل موضوع والدي للترفيه عن القارئ الذي أصابه الملل من هذه الدراما.
حين تم تعيين الأمير محمد بن سعود حاكماً لمنطقة الباحة في عام ١٩٨٩م، قام باستئجار منزل جميل يملكه أحد المواطنين في قرية (الطرفين) بوادي العلي. وتبعد القرية عن المقر الإداري للإمارة بمدينة الباحة بحوالي عشرة كيلومترات. ولكن المسافة تتوزع بين الجبال والأودية والمنحنيات الخطرة في طريق ضيقة وقديمة تصل بين الباحة وقرى وادي العلي وبني ضبيان، بما لا يستطيع سموه تحمله. فبذل سموه جهوداً مضنية لإقناع وزارة البلديات والشؤون القروية بشق طريق مزدوج سريع يصل المنزل المستأجر بالإمارة دون أن يتجاوز الطريق ذلك القصر بمتر واحد على الأقل (وبالمناسبة فإن هذا الطريق هو المشروع الوحيد الذي جرى تنفيذه في المنطقة منذ تعيين سموه أميراً للباحة وحتى اليوم!)، وقد أدى الأمر الى مرور الطريق عبر الأراضي الزراعية ومنها أملاك والدي التي ورثها أباً عن جد.
وسعى والدي من أجل هذا لاستخراج صك استحكام يثبت ملكيته لهذه الأراضي الزراعية بهدف الحصول على التعويض المالي، وقبل ذلك كان لا بد من حصر الورثة والحصول منهم على تنازل عن مستحقاتهم في تلك الأراضي.
ولكم أن تتخيلوا عدد الأقرباء الذين يرتبطون بالنسب الى عائلتنا، والمنتشرين في العديد من القرى. وقد كلفنا الأمر دفع مبالغ كبيرة لكل هؤلاء الورثة الذين لا نعرف الكثيرين منهم، لكي يتنازلوا عن حقوقهم مقابل ما دفعناه لهم من أموال.
وبفضل الجهد الكبير الذي بذله والدي تم إنجاز تلك المهمة، بعد أن دفعنا الأموال المطلوبة للأقرباء الأبعدين.
ولكن التعويض بقي معلقاً في الوزارة لسنوات طويلة وحتى اليوم بحجة عدم كفاية المخصصات، واستمرّ والدي يراجع البلدية بانتظام حتى ملّوا منه.
وفي إحدى زياراتي للباحة، ذهبت للسلام على الأمير، وكان مدير مكتبه زميلاً تربطني به علاقة صحافية، فأخبرته بمشكلة والدي مع التعويض المالي في البلدية، واتفقنا على أن أكتب للأمير خطاباً لبقاً يتمنى عليه مساعدتنا في استكمال إجراءات صرف التعويض المالي عن أراضينا الزراعية.
كتبتُ الخطاب في الدمام، وأرسلته لمدير مكتب الأمير، وبعد ثلاثة أيام جاءني الخبر السعيد من والدي مقروناً بالسباب والشتائم!
ماذا حدث يا أبي.. لقد توسطت لك عند الأمير.
– قال لي: (ليتهم رقدوا، وش سويت يا حبابي) (وهذا مثل جنوبي يقصد: ليت الأب لم ينم مع زوجته في تلك الليلة التي حملت بي فيها).
لقد استدعتني الشرطة وطلبت مني التوقيع على تعهد بعدم مراجعة البلدية للمطالبة بحقوقي، لأن المعاملة قد رفعت للمركز في أبها منذ سنوات طويلة، وما عليّ إلا الإنتظار وعدم إزعاج السلطات بالمطالبة بحقوقي. وقال لي أبي، لقد رفضت التوقيع على التعهد، ولكنهم أدخلوني غرفة التوقيف حتى مللت، فرضخت للأمر الواقع، وخرجت بالهزيمة لأنك توسطت لي (لا بارك الله فيك، لا أنت ولا وساطتك) ولو كانت الأرض لأحد الأمراء لاستلم قيمتها مضاعفة خلال يومين.
خمسة عشر عاماً مضت ومازال والدي ينتظر التعويض المالي، والأهم من ذلك أنه مازال يستشعر المهانة لأنه أخضع بقوة من قمع الشرطة والنظام للتنازل عن حقه الطبيعي في المطالبة باستلام قيمة أراضيه التي استولت عليها الدولة، وتذكرت والدي في هذه الليلة جيداً، وتخيّلته يوصيني بعدم التنازل عن حقوقي!
كنتُ اتوقع الإعتقال بعد لقائي بالأمير محمد، لا كنتيجة لإخلالي بالإلتزام المشروط الذي وعدته به، ولكن لأنني قد اتفقت مع بعض الأصدقاء المشاركين في تقديم طلب بالترخيص لنشاط (اللجنة الأهلية لحقوق الإنسان) لوزارة العمل ومتابعته لمدة عام كامل، بأننا سوف نسافر الى (جنيف) تلبية لدعوة تلقيناها من لقاء عالمي لجمعيات حقوق الإنسان، ومن ثم يتمّ إشهار اللجنة في ذلك المنتدى.
كنتُ أعرف أن هذا الإعلان قد يستدعي الإعتقال، ولذا رأيتُ أنه من الأفضل لي أن استفيد من فرصة (ترشيد الموظفين) بتشجيعهم على التقاعد المبكر، التي كان يقدمها البنك الأهلي لبعض موظفيه القدامى، تخلّصاً منهم فحصلت على ذلك وحررت نفسي مبكراً من تعب الوظيفة، لم تعد تشغلني الآن في سجن الدمام.
كان الوقت قد قارب طلوع الفجر وكنت أقول لنفسي ما قاله عبد

الكريم كاصد: ما الشجاعة إن أسلمتنا الى الضعف، وما الأمانة إذا اسلمتنا للوعود؟ وحينها اتخذت قراري بعدم التوقيع على التعهد مهما كانت صيغته وليكن ما يكون!

تخفّفت من صراع الذات مع نفسها، وتهيّأت لاحتمال التبعات فالظرف ملائم والريح مواتية، وقد نلت من دنياي الكثير، عشقاً وحباً ووظيفة وشعراً وانتماءً ولم يبق إلا القليل، فعلى بركة الله سأنام قرير العين.

نزعت ثيابي، ومن عادتي حين أنزعها في بيتي ألا أخرج منه إلا صباح الغد مهما كانت الظروف. وهنا سأنزعها وقد قررت عدم توقيع التعهد.

نمت وكأنما أزحت عن صدري كل اثقال الدنيا، ولكن العسكري لم يمنحني متعة الإستغراق في النوم، لأنه كان سجيناً معي في نفس الغرفة، وكان يطرق باب الحديد كل نصف ساعة ليطلب من العسكري المناوب خارج الغرفة أمراً ما، وهكذا مضى الليل الأول بدون نوم.

وفي حوالي العاشرة من صباح اليوم التالي الأربعاء ٢٠٠٤/٣/١٧ استدعاني المحقق، فلبست ملابسي ووضعت العقال على الشماغ، ومضيت مع العسكري الى مكتب التحقيق، وكانت ملامح الإرتياح والرضى بادية على وجهي، قال المحقق: أراك مرتاحاً، فلعلك نمت بشكل طيب.

فعلقت على كلماته بالموافقة رغم أن العسكري لم يمكنني من ذلك. ابتسم قليلاً، وأدركتُ أنه ربما أوصى العسكري بإقلاق منامي لكي يدفعني للتضايق من السجن والتوقيع على التعهد. فتح دفتر التحقيق وقال: إنني أعرض عليك من موقع التقدير وللمرة الأخيرة، أن توقع على التعهد بصيغته المعدّلة.

قلت له: اكتب هذا الكلام في الدفتر، فدوّنه وقدمه إلي.

وكتبت: إنني لا أستطيع التخلي عن حقي في التعبير عن الرأي والمطالبة بالإصلاح السياسي، وهو حق كفلته لي الشريعة الإسلامية، والنظام السياسي للحكم، ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعتها المملكة.

تمعّن في ما كتبته بغضب وقال: لقد اخترت البقاء في السجن إذن؟

فأجبته: لستُ عاشقاً للسجون، ولا باحثاً عن البطولات، ولكنني لا أستطيع توقيع هذا التعهد الذي يسلبني حريتي وكرامتي وإنسانيتي. أما إذا قبلتم ما وعدت به الأمير محمد شفوياً من تعهد محدد بفترة زمنية فإنني ألتزم بذلك دون التوقيع على هذا التعهد.

قال: لقد جفت الأقلام وطويت الصحف، وأقفل الدفتر ودعا العسكري لإعادتي الى السجن. وعندما كنت أغادر باب مكتبه سمعته يقول: (لسوف تلوم نفسك كثيراً، ولسوف تعود إليّ ضارعاً لكي أوافق لك على التوقيع على التعهد).

كنتُ في منتصف الصالة المكتظة برجال المباحث، ولم يكن أمامي من سبيل للرد سوى التشبّث بحقّي في إبداء الرأي والمطالبة بالإصلاح السياسي، ومن ثم دفع ضريبته.

عدتُ الى كآبة الغرفة واطئة السقف، فوجدت بعض الصحف على الكنبة، وحين هممتُ بتصفحها جاء العريف وأخذها من أمامي قائلاً: الصحف ممنوعة عليك بأمر المحقق، فرضيت بالأمر، ودخلت في دوامة الصمت والتأمل مغموراً بالكثير من الرضى والمرارة أيضاً.

جاءني مدير السجن لتفقد أحوالي، وقد أدار معي حواراً غير مباشر، حاول من خلاله إقناعي بضرورة إطاعة ولي الأمر في السراء والضراء، حفظاً لكيان الأمة وأمنها الإجتماعي.

وقد عرضتُ عليه تفاصيل ما ورد في خطاباتنا المطلبية، وأوضحت له أن تحقيقها كفيل بضمان حقوق الأمة ورضاها عن الحاكم، والتفافها حول القيادة. وبيّنتُ له أننا قمنا بعمل ثقافي وأمني لم تستطع تحقيقه كل الأجهزة الأمنية حيث دعونا الى التمسك بثوابت الوحدة الوحدة الوطنية والإلتفاف حول القيادة في ضوء مشروع الإصلاح، ولم ندع الى الخروج على الدولة، أو نسعَ في إثارة الفتنة كما يدّعي التحقيق. وحين لاحظ ألاّ فائدة من الحديث معي، طلب منّي جوالي المقفول منذ أمس، ومضى.

وفي المساء جاءني عريف وطلب مني مفتاح سيارتي وكتابة خطاب يفوضهم بتسليم السيارة الى ابني عادل. سررت لذلك، فهذا تعامل نظامي وحضاري، وكان مصدر سعادتي يعود الى اطمئناني على أن المباحث قد أبلغت عائلتي بوجودي لديهم!

وفي مساء الخميس استدعاني أبو محمد مدير المباحث في سجن الدمام، ودار بيننا حوار طويل توّجه بتشجيعي على توقيع التعهد، وأبلغني بأن زملائي الذين اعتقلوا معي قد عادوا الى بيوتهم، أما موضوع السفر فيمكن معالجته مع الجهات المختصة.

لم أكن أعرف أن هناك معتقلين في الدمام غيري، ولكن إغراء الخروج دغدغ مشاعري من جديد بعد أن استثارها وجه (ابو محمد) بابتسامته الدافئة، فبدت لي مخايل الحرية خارج غرفة السقف الواطئ وكآبتها القاتلة. قلت له: يا أبا محمد، والله أن الحرية مغرية، وأنني أعمل وغيري لاستكمال شروطها الحقوقية والقانونية، وأن الخروج من السجن أشد إغراءً، لكنني أود أن يعرف المسؤولون أن أوضاع بلادنا خطيرة، وأن المخلصين للوطن وللقيادة، هم الذين بادروا الى وضع أصابعهم على مكامن الإشكاليات والمشاركة بالرأي في حلها. وأنهم لم يقفوا صامتين أو متفرجين وأن الدولة إذا لم تفتح باب الأمل وتسمح على الأقل بالحديث العلني عن مطالب الإصلاح السياسي واستحقاقاته، فإن الأفق المسدود لن يحل المشكلة، وأنني قد اخترت السجن لا تحدياً للقيادة، ولكن حرصاً على إيصال الرسالة بوضوح، بأنني أعتبر السجن أهون من الصمت إزاء المركب الذي يهدده الإرهاب والتحديات الخارجية، والإختناقات المعيشية للمواطنين.

إننا مهددون جميعاً بالغرق، وأتمنى أن يكون اختياري للسجن بديلاً عن الصمت، علامة صادقة على أن المطالبة بالإصلاح السياسي ليست ترفاً ثقافياً، ولا تمريناً على الكتابة، ولا حباً في الظهور، وإنما هو واجب يحمله ضمير المثقف الوطني، ويعلن من خلاله عن خطورة الأوضاع، وأن السجن أرحم من التعهد وتكميم الأفواه.

إنني أخشى يا (أبا محمد) إن أنا قبلت بهذا التعهد أن أذهب الى أحد الخيارات التالية: إما تأييد الإرهاب، وهذا ما ترفضه كل قناعاتي، أو الإصابة بالإحباط والجنون، أو أن أذهب الى خيار الإنتحار.

تبسّم (ابو محمد) وحاورني في كل ما تطرقت اليه، وحين رأيته يحاصرني، قلت له: سأروي لك حلما حلمته ليلة البارحة: رأيتني جالساً في إحدى قاعات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ووجدتي حول عدداً من خريجي المرحلة الثانوية الحاصلية على درجات عالية ولم تستوعبهم مقاعد الدراسة في الجامعة. وطلبوا مني مساعدتهم في كتابة خطاب الى سمو ولي العهد الأمير عبد الله للشكوى من هذا الأمر، كما أصرّوا على أن أوقع معهم على الخطاب. وفي خضم كتابة الخطاب، صحوت مفجوعاً وأنا أردد (لم أتعهد بعدم كتابة أي خطاب الى القيادة؟).

يا أبا محمد، إن أنا خرجت من هنا بعد كتابة التعهد، فإن الأوضاع والأزمات ستجبرني على الحديث في موضوع الإصلاح السياسي، وستجبرني على المطالبة بإطلاق سراح سجناء الرأي، وسوف يلقي النقيب سعيد الزهراني (وربعه) القبض عليّ ثانية، فأسجل على نفسي الحنث بالقسم وخرق التعهدات.

ضحك أبو محمد وقلت له: إذاً دعوني عندكم، فذلك أسهل لي ولكم. قال لي: فكر في الأمر، لأنني حريص على معالجته هنا في (المباحث) قبل

تحويله للإدعاء العام، لأن ذلك سيعقد القضية!
وأجبته: لقد لبست (لامة) الحرب، وعلامتها عندي تبدأ من نزع الثوب والعقال، ومقاومة رهبة الليلة الأولى في السجن، وقد فعلت ذلك منذ ليلتين.
ابتسم على ألم، وسألني عن رغبتي في مشاهدة التلفاز في غرفتي، فأجبته، بأنني أخشى أن اعتاد على مشاهدته، وأخاف أن تحرموني منه لاحقاً فأصاب بالإحباط، ولكنني أطلب السماح لي بقراءة الصحف.
وقف مودّعاً وأمر العسكري بتوفيرها لي ابتداء من صباح الغد.
عدت الى موقعي وأنا أكثر ارتياحاً، غير أنني تأسفت لعدم استفساري عن أسماء الزملاء الذين خرجوا من سجن المباحث في الدمام، وخالجني ألم حاد بمخافة أن يفسر ـ بعضهم ـ موقفي على أنه (مزايدة) على مواقفهم، ولكنني ارتحت قليلاً، حين تذكرت ما قلته للأصدقاء في ديوانية (المنتدى المدني) من أن الموقف من التعهد متروك لكل شخص بحسب ظروفه وحساباته، ثم تأملت جدران الغرفة وانخرطت في ممارسة تماريني الرياضية الليلية بالمشي بين السرير وباب الحمام.
يقول (رامبو) (ان الذاكرة هي الاخر) ـ بمعنى، الآخر العدو ـ ويقول مظفر النواب: (أن الواحد منا يحمل في الداخل ضدّه)، وهذا ما وجدته معبأً في أدراج ذاكرتي المثقلة بآثار الخوف من المباحث والرعب من المحقق.
وبالرغم من عدالة القضية التي أدافع عنها، ومن امتلاكي كافة الحقائق التي تسندها، وبالرغم من القدرة على الرد بوضوح وشجاعة على أسئلة المحقق ومقاومة ما ينطوي عليه من خبث ومناورة، إلا أنني كنت (مضبوعاً) كمن سمّمه الضبع بسطوة المحقق. ولذا التزمت طريق الدفاع والتبرير والإستناد الى حقوق المواطنة التي تكفل لي حق التعبير السلمي عن الرأي.
كنتُ مهذباً أكثر مما ينبغي، وكنتُ ألوم نفسي حين أعود من التحقيق الى الغرفة، ولكنها (ذاكرة) السجن الأول، ما برحت تطاردني وتحدّ من اندفاعي في التعبير عن الحقائق وتسمية الأشياء بمسمياتها. لقد بقيت في حدود النص، نص الخطابات المجاملة او الخائفة من استثارة الأجهزة الأمنية، لأنها كُتبت في ظروف معينة تخشى معها اللغة من الذهاب الى المعتقل. ولكنني الآن في المعتقل.. وعليّ أن أكون أكثر صرامة ووضوحاً، ولأبدأ بغسل الذاكرة من (أبو ناصر) و(أبو منصور).
إن القضية في تفاصيلها المطلبية تتقاطع مع برنامج الحزب، لأن الأزمات المزمنة واحدة، ولكن أسلوب العمل العلني والسلمي مختلف جداً! وما لم أتجاوز هلع التحقيق بمعاييره وأزمنته القديمة، وأغسل ذاكرتي من (الوشم) الذي علِقَ بها في ذلك الزمن البعيد، فسأظل قاصراً عن التعبير عن اللحظة الراهنة واشتراطاتها المغايرة.
ورأيتُ أن عليّ التخلص نهائياً مما دوّنه (عبدالرحمن مجيد الربيعي) في روايته (الوشم) عن الذاكرة الشقية التي حمل أثقالها أحد السياسيين المعتقلين جراء ما تعرض له من تعذيب اضطره للإعتراف على رفاقه. وأنا وإن كنتُ لا أحمل وزر الإعتراف على أحد، لكوني عضواً قاعدياً، إلا أن ذاكرتي مازلت موشومة بآثار معاناتي مع المحقق وأدواته القمعية، ولذا سأتحرر من كل ذلك باستعادة نص شعري قلته بعد ان هبطت من الدور الرابع الى زنزانة سجن وزارة الداخلية في الدور الأرضي في عام ١٩٨٢م، كما سأزيح غلالة التورية عنه، لأتخلص منها والى الأبد!

أهبط من هلع (التحقيق) الى قاع الزنزانة
أتلمّس قلبي
هل لازال مكانه!

(وقد ورد النص في ديوان ((رياح المواقع)) بوضع كلمة التدقيق مكان التحقيق، و((الجبانة)) في موضع ((الزنزانة))!! ولكن شاكر الشيخ أحالها الى اغنية في جلسات الأصدقاء وقام بتحريرها من تلك التورية البائسة).
وقد ختمت القصيدة بما يلي:

الآن أرى
الآن أرى
أبصر عادل مبتسماً تحضنه نجلاء
يا للأيام القادمة الخضراء
اسْكن قلبي للنوم
صباح العاشر من عاشوراء

(وهذا النص يؤكد على أنني كنتُ معتقلاً في تلك المناسبة ـ العاشر من محرم ـ لأنه تم اعتقالي في أواخر ذي الحجة ١٤٠٢هـ، وليس في ١٤٠٣/٣/١٦هـ كما ذهب الى ذلك الإدعاء العام).
والآن.. أصبح عادل في الثالثة والعشرين من عمره طالباً في المراحل النهائية في جامعة البترول، وقد سبقته نجلاء بالتخرج والزواج والإنجاب، فأنا الآن جد ولي حفيدة وحفيد، وربما شابه في عمره الآن، عمر عادل عندما اعتقلت لأول مرة، كما أنني لم ارَ نجلاء إلا بعد مضي ثمانية أشهر على وجود بالسجن حين ضممتها وطفليها صباح عيد الفطر، ولكنني وطّنت نفسي منذ زمن بعيد على احترام خيارات أبنائي وقناعتهم، وهذا هو المستقبل الذي رأيته في الأيام الخضراء!
أنهيتُ تماريني الرياضية، ووقفت أمام السرير العريض الذي يفصله حاجز خشبي عن مكان الجلوس، واستعدت ما قاله أحدهم (السرير بلا امرأة ربابة مقطوعة الأوتار). وكنتُ أتحاشى النوم عليه مخافة الذكريات. فالجسد آلة عجيبة، أما القلب فكان مسكوناً باحتمالات السجن الطويل، ولذا عدتُ الى فراشي الملقى على الأرض بجاور الكنبة، وأسلمت قلبي للنوم صباح الجمعة ١٨ مارس ٢٠٠٤م.
وحين صحوتُ كنتُ استشعر ارتياحاً كبيراً، فقد مضت عليّ ثلاث ليال استطعت خلالها التكيف مع النوم، حيث أضع راسي على المخدة في الثانية عشرة، وأبدا العد من واحد الى ما شاء الله، وكنتُ اتذكر ابني خالد كلما بدأتُ بالعد، لأنه جاءني متأخراً عن النوم ذات ليلة من ليالي امتحاناته حين كان في الصف الرابع الإبتدائي، وشكى لي عدم قدرته على النوم، فقلت له: فلتنس الإختبار، ولتركز على موضوع آخر، واقترحت عليه أن يتذكر أسماء أصدقائه ومعارفه في المدرسة والحارة حتى يأتيه النوم. ولكنه فاجأني في الصباح وعيناه محمرتان من قلة النوم، فسألته لماذا لم تتبع خطتي لكي يأتيك النوم، فقال: لقد تذكرت اسماء اصدقائي ونسيت اسم أحدهم، فبقيت صاح أحاول تذكر اسمه، وما استطعت النوم (وش هالأفكار يا بابا)، والله إنني لا أستطيع الذهاب الى الإمتحان قبل معرفة اسم صديقي، ولم يخرجنا من هذه الورطة إلا أخوه عادل الذي ساعده على تذكّر الأسم!
والآن أنام خارج جحيم الأسماء ولا يبقى إلا وجه (فوزية) في خلفية الصورة، أوزّع عليه الأرقام حتى يأخذني ملك النوم الى جنته في حوالي الثانية صباحاً.
(يا الله صباح خير) كانت الصحف أمامي محملة بأنباء اعتقال وزارة الداخلية لعدد من المتورطين في الإساءة الى الوحدة الوطنية وإثارة الفتنة والتشكيك في نظام الدولة القائم على الشريعة الإسلامية!.
كل هذه التهم.... (حتة وحدة)!! على قول إخواننا المصريين.
وفي الحقيقة لم تكن أسئلة المحقق مثيرة بهذا الشكل، ولربما كانت طبيعتها التساؤلية قد أخفت وضوح التهم المعلنة والتي تستدعي توقيع أقسى العقوبات بمرتكبيها، وما دامت تهمي خطيرة الى هذا الحد، فلماذا إذن يضيع المحقق وجهاز المباحث وقتهم معي لإقناعي

بالعودة الى دفء العائلة بمجرد التوقيع على تعهد لا يشغل أكثر من نصف صفحة صغيرة؟

استطعت أن أتعرف على الأسماء الموقوفة بنفس التهم ومعظمهم ممن انهمكوا في الحراك الإجتماعي المطلبي خلال العامين الماضيين، ولكن بعض الأسماء لم تكن بنفس الدرجة من الإنشغال بهذا الأمر، غير أن أكثر الأسماء لفتاً للإنتباه! هو اسم (خالد الحميد)! فلم أكن أعرف هذا الأسم، فبرغم مشاركتي في معظم البيانات والخطابات إلا أنني لا اتذكر وجوده في أي قائمة من قوائم الموقعين، فمن يكون هذا الناشط الذي انضمّ اخيراً لدعاة الإصلاح السياسي؟

تأملت الأسماء التي أعرفها جيداً وتملكتني فرحة مضيئة ولم أتمالك نفسي من البكاء الذي لا يلمّ بالمرء في لحظات كهذه إلا نادراً، وحمدتُ الله على انني اخترت الموقف الصائب.

مرّ النهار رهيباً، ولم أعد اشعر بكآبة السقف الواطئ للغرفة الموصدة المنافذ، وأصبحت اشعر بأنني أتنفس هواء الحرية بعذوبة الإنتشاء الذي يخطف الروح في ساعات الظهيرة.

لقد قلت للمحقق في صباح اليوم التالي: أشكرك لأنك حررتني من القيد الذي كبلني به (لطف) الأمير محمد، ومن الإلتزام الثقيل الذي لم يكن لي مفر من إعلانه، فأنا شاعر اتعامل مع الكلمات، ويأسرني التعامل الإنساني ولذا أتنازل كثيراً عن حقوقي لمن يعرف كيفية استخدام الكلمات واللمسات الإنسانية. ولا أعرف لحظة عبرت فيها عن قناعاتي وموقفي إلا عندما تجرحني كلمات الطرف الآخر، أو تشعرني بالمهانة، ولعل من حسن حظي أن تمّ إعتقالي بتلك الطريقة القمعية المهينة، وأن يكون التعهد قاسياً ومذلاً بمثل ما ورد في عباراته من إدانة لكي أستطيع التعبير عن الموقف الذي ينبغي اتخاذه.

كنتُ اراهن في حواري مع المحقق و (أبو محمد) على أمرين: أولهما إقناعهما بالتزامي بالتعهد الشفهي الذي قطعته على نفسي أمام الأمير، وبثقتي في أن تفاصيل ما اتفقت عليه مع الأمير من بدائل كفيلة بقبول المباحث بذلك، ولو بعد شهر من السجن. أما الثاني: فهو منح الفرصة لتسرب خبر اعتقالي وأسبابه لوسائل الإعلام وهو ما سيكون تعويضاً ومبرراً لما سوف اضطرّ للتوقيع عليه بعد ذلك من تعهدات. وكنتُ أتحسس المهانة في التوقيع المبكر على التعهد دون أن يعرف المواطنون بما حدث، وذهبت الى تشبيه ذلك بعملية (اغتصاب) في الظلام ولذا اخترت طريق الحرية بالبقاء في السجن!

أما الآن، وقد أعلنت وزارة الداخلية خبر اعتقالنا على خلفية البيانات والخطابات المطلبية، فإن ذلك بحد ذاته يعتبر تطوراً جديداً ومكتسباً حقوقياً مبهجاً. وبالرغم من كل التهم التي وردت في الإعلان إلا أنني لمست تهافتها جملة وتفصيلاً، لأن الخطابات المطلبية المنشورة في وسائل الإعلام كفيلة بدحض كل تلك الإفتراءات والقراءات المتعسفة. ورأيتُ لحظتها وبيقين صلب، أن الأجهزة الأمنية قد أسهمت باعتقالنا في تثبيت مشروعية ومصداقية مطالبنا ونشرها على نطاق واسع بين الجماهير، وفي وسائل الإعلام الخارجية، وأنها أخرجتنا بذلك من مأزق وصول الخطابات الى الطريق المكرور والمسدود معاً. ولعلّ اعتقالنا أيضاً قد عمل على تسجيل الرد العملي على الكثيرين ممن يسخرون من هذه الخطابات الإستجدائية أو من المشككين في أن السلطة تقف خلفها، كما برهن الإعتقال على أننا تنكّبنا دربا وعراً كان يحتاج الى الشجاعة والبصيرة في آن واحد.

كانت الصحف كافية لتبديد الوقت، وكنتُ منتشياً بأخبارنا، وقارنتُ بين ما يحدث اليوم من اضطرار الحكومة الى إعلان نبأ اعتقال (دعاة الإصلاح السياسي) بينما كانت تضطر وزير إعلامها الدكتور الفاضل محمد عبده يماني لتكذيب أنباء الإعتقالات السياسية التي طالت أعضاء الحزب الشيوعي في السعودية وحزب العمل العربي الإشتراكي في الجزيرة العربية من الرجال والشباب والنساء في عام ١٩٨٢م، بل وإصرارها على التعتيم على وجود الأحزاب السرية في المملكة وطلبها من المعتقلين صبيحة الإفراج عنهم بالتعهد بعدم التحدث عن قضيتهم مع أي شخص.

اليوم الجمعة، ولكن أنظمة السجن لا تسمح للمعزولين بإقامة شعائر صلاة الجمعة مع غيرهم من السجناء الذين تصلني أصواتهم وجلبتهم العالية في الصباح وقت (التشميس) فصلّيتها ظهراً بينما عوّضني إمام المسجد المجاور عن غياب الخطيب في السجن.

كان صوتاً مجلجلاً وبليغاً وقادراً على التأثير على سامعيه وعلى قناعاتهم ومشاعرهم في هذا المكان الروحاني الخالص، وكان يتنقل من قضايا فساد أخلاق المجتمع وانصرافهم عن شرع الله - بالرغم من المئات الحاضرين - الى حديث يشبه طلقات المدافع عن قضايا الأمة الإسلامية، رافعاً صوته بالبكاء تارة وبالدعاء للمجاهدين في أفغانستان والشيشان، وتارة بالدعاء على أعداء الأمة من الكفرة والصليبيين، ولكنه لم يتعرض ببنت شفة للإرهاب والإرهابيين في بلادنا، الذين استحلّوا دماء الأبرياء من مواطنين ومقيمين.

وتأملت ما يحمله هذا الخطاب الديني المتشدد من درجات تكفير المجتمع، ومن استعداء للآخر، مستفيداً من ميكروفونات هذا المكان الطاهر، للتأثير على المصلين والسامعين عن بعد.

واستعدت ما تقوم به بعض السلطات العربية من إجراءات لتقييد حرية الخطباء في المساجد، ولأول مرة أجدني مقتنعاً بأن هالة القدسية التي يستمدها الخطيب من موقعه كإمام وخطيب وداعية، تحمل في طياتها مخاطر شديدة حين تتجاوز حدود الوعظ والإرشاد الى الشؤون العامة، فيغدو خطابه مسيّجاً بالمهابة والتصديق، ويصبح وقعه على المصلين بالغ السيطرة والتأثير في تشكيل الرأي والقناعات. فالمصلي في يوم الجمعة يجلس أمام الخطيب متلبّساً بحالة من الخشوع والجو الروحاني الذي يسلمه لتصديق تحليلات الإمام في الإجتماع والسياسة والوضع المحلي والدولي، فيتم تتويج الإمام مرجعهاً معرفياً شاملاً يعبئ الأتباع بالقناعات الحاسمة، ويصوغ أفكار الآخرين وآرائهم وفق اجتهاداته ودوافعه. أما الذين يمتلكون المعرفة في تلك الحقول ويتمتعون برؤية نقدية حيال ما يسمعونه، فإنهم لا يتمتعون بالحق نفسه في التعليق أو التعقيب أو الحوار مع قداسة كلمات الخطيب.

وبالرغم من أن الأجهزة الأمنية في بلادنا وفي البلدان العربية تصادر بقوة القمع السلطوية حق الخطيب في نقد أداء الحكومة وتعتدي بذلك على حقوق المواطنة وحقوق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإحتساب السياسي على السلطة، إلا أنني وجدتني في ذلك اليوم أتفق - جزئياً - مع تلك الأجهزة في تقنين خطاب الوعظ الديني في المساجد، لكنني من الجهة الأخرى ألتزم بمساندة حقوق الخطباء في التعبير عن آرائهم السلمية وبحرية كاملة خارج قداسة منبر المسجد، وفي مساحة تتوفر فيها الفرص المتكافئة للآخرين لمحاورتهم ونقض منطلقاتهم أو تأييدها، ترسيخاً لتقاليد حوار الرأي بالرأي والحجة بالحجة، وبعيداً عن اللجوء الى أدوات العنف الرمزي المعبّأة بثقافة الإقصاء والغلو والتبديع والتكفير.

هدأت مدفعية أصوات الإمام وصلى بالناس بخشوع، وجاءني الغداء ساخناً في حينه، ولأنني لم أتناول فطوري، فقد أسرفت في أكل (الكبسة) حتى داعبت رغبات النوم عينيّ، ولكنني قد تعلمت من تجربة اعتقالي السابقة عدم الإستسلام لإغواء غفوة النوم بعد (كبسة) الغداء، لأنها أسلمتني لعذاب السهر والتقلب طيلة الليل في الفراش، وهي معاناة لا يوازيها إلا عناء مقاومة عنف ضابط التحقيق، المتخصص في إلحاق الأذى النفسي والجسدي بالمعتقل.

المثاقفة في التراث المكّي

زيد الفضيل

الدلالة والمصطلح

على الرغم من أن الثقافة بحسب قول اللساني إبن منظور تعني العمل بالسيف، والأخذ، والحذق، وغير ذلك من المعاني التي لا تتوافق مع معناها المشاع المستخدم في الوقت الراهن لدى العامة والمتعلمة، إلا أنها إصطلاحاً قد تعدَّت لتشمل معانٍ عديدة، ذات أطر وأبعاد حضارية واسعة، بحيث لم يعد معناها الاصطلاحي مقتصراً على الجوانب العلمية المعرفية البحتة، بل شمل مختلف جوانب الحياة الحضارية فعلا وسلوكا لأي مجتمع من المجتمعات، وفي أي زمن من الأزمان، فهي (بحسب ما اتفق عليه في إعلان مكسيكو سنة ١٩٨٢م): جميع السمات الروحية والمادية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة إجتماعية بعينها، والتي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم، والمعتقدات، والتقاليد، ولذلك فإذا كانت الحضارة تعني الانعكاس الخارجي لتقدم أي أمة، فإن الثقافة هي جوهرها الباطن، المؤثر في أطر وأبعاد تلك الانعكاسات سلبا أو إيجابا عبر مختلف الحقب التاريخية، ولدى كل المجتمعات البشرية.

وعلى هذا فقد فرق اللغويون بين منطوق ومفهوم لفظة (الثقافة)، و(العلم)، و(المعرفة)، وما شاكلها، التي وإن اتفقت جميعها في مفهومها الدلالي، إلا أنها قد تباينت بمفهومها الاصطلاحي (الفلسفي)، فالعلم مثلاً: هو ما تحدد بقواعد وأطر منطقية واضحة متفق عليها؛ في حين تأخذ لفظة المعرفة معنى أبعد، ودلالة أوسع، وحيزا أكبر، لتشمل مختلف الجوانب العلمية، والفنية؛ على أن الثقافة التي هي مجموع التعابير عن كل نشاط المجتمع وتحركه هي الجامع بينهما، حيث يندرج تحت لواءها كل ما سبق، ليتمازج بعد ذلك بالقوالب الحسية والوجدانية الإنسانية، المتمثل في مختلف سلوكياتنا، ومظاهر حياتنا البشرية.

وبحكم أن الجوانب العلمية والمعرفية في مدينة مكة المعظمة غير معزولة عن طبيعة شخصيات أهلها المادية والوجدانية، التي ولا شك قد لامسها شعاع التلقي الرباني المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والمتسلسل نوره جيلاً بعد جيل عبر خاصية الإسناد أو العنعنة، علاوة على تأثر تلك الشخصية بقدسية المكان، وبروح ومظاهر التعاليم الدينية الحاضَّة على قيم التسامح والمحبة والخير، فقد آثرتُ أن يكون عنوان هذه الورقة البسيطة منطلقا من أطياف هذا النور، وتلك المعرفة، وليس بمعزل عنها.

وكما هو معروف، فقد أفرزت لنا العصور التاريخية العديد من المدن التي

الجوانب العلمية والمعرفية في مدينة مكة المكرمة غير معزولة عن طبيعة شخصيات أهلها المادية والوجدانية، التي لامسها شعاع الرسالة الالهية

تسنمت بإنتاجها المعرفي، وإشعاعها الحضاري، ذروة المجد الثقافي في مسيرتنا الكونية بصفة عامة، وفي مختلف بقاع الأرض، لتأخذ كل مدينة منها دورها الرائد في صدارة ذلك التاج الثقافي، ثم ما تلبث أن تتراجع في مصلحة مدينة أخرى.

ويخرج عن تداول هذه القاعدة الحضارية عدد من المدن الإنسانية ذات الجوهر الروحاني، التي تكتسب هيبتها وهالتها من مكنون قداستها الربانية، الأمر الذي يكفل لها صيرورة إشعاعها النوراني عبر مختلف العصور.

ولا شك فإن في عداد هذه المدن بل وفي صدارتها، تجئ مكة المكرمة، هذه المدينة المتميزة بقدسية موقعها، ونورانية سمائها، وبركة أرضها.

مكة، الأرض الطاهرة التي خصها الله ببيته الكريم، وكعبته المشرفة، قبلة الأصقاع، ونقطة محورية هذا الكون، ذلك المكان المحفول برعاية الله وعنايته استجابة لدعاء سيدنا إبراهيم عليه السلام الوارد في قوله تعالى }ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم، ربنا ليقيموا الصلاة، فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكرون {(إبراهيم : ٣٧).

وأفضل الرزق، ما حبا به الله الإنسان من نعمة العقل، وخير الثمرات، ثمرة العلم والمعرفة، فجمعت مكة المشرفة حلاوة النعمتين، نعمة العافية والسؤدد، ونعمة العقل والمعرفة منذ إنشائها وإلى أن تقوم الساعة.

وإذا كانت المدينة المكرمة قد حظيت باهتمام العرب قاطبة قبل الإسلام، فكانت كعبتهم، ومرجع خلافاتهم، ومكمن تجارتهم، فإنها بعد ظهور الإسلام وانتشاره قد أخذت ذلك الدور، بل وأكثر، فمنها شعَّ نور البشرية، وخرج من شعابها خير الإنسانية، الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور، فعمَّ بنوره الأرجاء، وتحقق للبشرية بدعوته الصفاء والنماء، فكانت تلك الدعوة المحمدية، تاج الثمرات الثقافية، التي عكستها المدينة المقدسة للأمة جمعاء، فعرف الناس الله حق معرفته، وعدَّلوا من سلوكياتهم بالشكل المتوافق مع التعاليم السمحة.

وقد تنامى بعدئذ الدور الثقافي لمكة المكرمة عبر مختلف العصور الإسلامية وحتى وقتنا الراهن، ذلك أنها قد مثَّلت شكل الدائرة لذلك الإشعاع الديني الثقافي المتوهج، فكانت المصدر والانعكاس في آن واحد، وقلما أن يحدث ذلك لمدينة من مدن العالم الثقافية قديما وحديثا، فمنها خرج العلم والعلماء، وإليها عاد العلم والعلماء، عبر آلية ما يعرف بالمجاورة، التي تشرف فاعليها بلقب المجاورين لبيت الله وكعبته

المشرفة.

ومع أن الرسالة النبوية لم تستقر بها بعد هجرتها منها، وكذلك الحال بالنسبة للقيادات السياسية للدولة الإسلامية، إلا أنها قد احتفظت بمرجعيتها اللوجستية لمختلف القوى السياسية الراغبة في تسيد أمر الأمة، إذ ما من سلطة يمكنها أن تحوز على كامل الشرعية لبسط نفوذها السياسي على العالم الإسلامي، إلا بعد تمكنها من حكم مكة المكرمة، واعتراف إنسانها بسلطتها الروحية على أقل تقدير، من واقع الدعوة لها في خطب الجمعة والأعياد، ولذلك فقد شكلت وبصورة مباشرة المرتكز السياسي الرئيسي لقيام وشرعية الخلفاء الإسلاميين منذ العهد الأموي وحتى العهد العثماني. وكان ذلك أن أدى إلى محورية دورها الديني والعلمي والسياسي بالإضافة إلى محوريتها الروحانية، مما أدى إلى تجانس هذه المحاور في نسق ثقافي فريد من نوعه، استمر عبر مختلف الحقب التاريخية، وبخاصة في حال تحقق خصيصة الاستقرار السياسي، الذي تنعكس ملامحه على الفعل الثقافي بمختلف جوانبه المعرفية، سواء الدينية منها، أو التاريخية، إلى غير ذلك، وعلى السلوك الحضاري، المتمثل في الكثير من ألوان وأشكال العادات والأعراف المكية المتنوعة بتنوع أطياف سكانها، حيث كانت ولا زالت تلك المدينة الخالدة جامعة لكل الأجناس والأعراق، الممتزجة في بوتقة ثقافية واحدة، وهو ما سمح على الصعيد المعرفي ببروز العديد من العلماء الأفذاذ، رؤساء القلم في مختلف فنون المعرفة، الذين جالوا في الأقطار مؤثرين ومتأثرين، الأمر الذي شجّع الكثير من طلبة العلم الراغبين في الهجرة إلى بيت الله الحرام ومجاورة كعبته المشرفة على فعل ذلك، فأثمر ذلك كله عن جو علمي صافي الحجة، وضح في ما حفظته مخازن الكتب من صحائف قيمة، أسهمت في ازدياد ذلك الوهج الإشعاعي، وعكست ما عاشه المكيّون من حالة التجانس المعرفي والسلوكي، التي اصطلح فقهاء المعرفة وعلماء الأنثربلوجيا على توصيفها حاليا بلفظ (المثاقفة) للدلالة على إيجابية وحيوية السلوك الحضاري لأي مجتمع.

المثاقفة في التراث المكي

وعلى ذلك فالمثاقفة تعني: عملية

التغيير والتطوير الثقافي الطارئ على مختلف الجماعات البشرية جراء حميمية التواصل والتفاعل بين بعضهم البعض، الأمر الذي تظهر ملامحه في مجمل الأنماط الثقافية الأصيلة السائدة في الجماعات كلها أو بعضها، باعتبار ما تحمله كل أمة من رغبة جامحة في معرفة الآخر، واستثمار ما لديه من قيم ومعطيات إنسانية وحضارية نبيلة، وهو ما يؤدي إلى تنمية كيانها الثقافي بشكل خلاق وغير

ما من سلطة في التاريخ تمكّنت من أن تحوز على كامل الشرعية لبسط نفوذها السياسي على العالم الإسلامي، إلا بعد تمكنها من حكم مكة المكرمة

مضر بمقومات الهوية القومية وثوابتها، فضلاً عما تعكسه من روح الثقة والتسامح بين الأفراد والجماعات، إذ تزيل كثيراً من الأوهام، وتساعد على تفعيل القواسم المشتركة بين مختلف الأطياف، الأمر الذي يخفف من حدة التوتر وسلبيات العداوة البينية، التي عادة ما يغذيها الجهل بالآخر، والإيمان بما تكون في الذهنية من أحكام سلبية مسبقة عنه.

وعليه فإن شيوع ثقافة المثاقفة في أي مجتمع بصورتها الإيجابية، البعيدة عن ملامح الاقتباس الكلي والاستعارة العمياء، ستوفر مساحة كبيرة لنماء ثقافة إيجابية أخرى، وهي ثقافة نقد الذات، التي تدل على مبلغ ودرجة الوعي بذواتنا، الذي لن يتأتى إلا من خلال بعث حركة نقدية بينية شاملة، تستهدف توفير الكثير من وجهات النظر في مختلف المسائل والقضايا، والتي يجب ألا تقتصر على إبراز العيوب والأخطاء وحسب، بل وتهتم بالكشف عن مساحات الصواب والجمال في مختلف مناحي حياتنا أيضا، بأسلوب علمي ملتزم بقواعد الحق والإنصاف والتحلي بالأدب والخلق الرفيع، لترفرف مقولة (رحم الله من أهدى إلي عيوبي) على كاهلنا أفرادا ومجتمعات، وحينها سنتمكن من إعادة قراءة تراثنا القراءة الواعية القادرة على استشراف المستقبل ومتابعة تحدياته.

وهي بذلك النقيض لما يعرف بالغزو الثقافي القائم على القوة، المنطلق في حركته من نظرة فوقية هادفة إلى محو الآخر، وليس إلى التفاهم معه والاستفادة مما لديه، وبعيدة عن قواعد الاحترام والتسامح والاعتراف بخصوصية ذلك الآخر، وحقه في ممارسة قناعاته الفكرية.

هكذا عاش المكيّون سمات وخصائص ثقافة المثاقفة، ذلك أنه قد قدّر لمدينتهم أن تكون، وهي الوادي المجدب، أول نموذج للمدينة الكونية، باعتبارها موئل جميع البشر ممن آمن بدعوة سيدنا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم، ولذلك فقد كانت ولم تزل مدينة مشرعة الأبواب، تفتح ذراعيها للآخر، لا يحتاج داخلها إلى بطاقة خاصة، أو أن يكون ذو مكانة اجتماعية مرموقة، حيث يدخلها الصغير والكبير، الغني والفقير، الأبيض والأسود، يدخلونها جميعا في سكينة ووقار، ليؤدوا مناسك ربهم في منظر فريد من نوعه.

ملامح وسمات الشخصية المكية

وكان ولا يزال الحج بروحانياته وماديات أهم مؤثر يصبغ حياة المكيين بصبغة التعايش، ويعمل على توجيه ذواتهم توجيها مهنيا ومهاريا على الصعيد اللغوي والنفسي والاقتصادي، ويشكل شخصية المكيين التي تتميز بالقبول على الآخر، والانفتاح عليه بدرجة عالية من التسامح، والإيمان بحتمية التنوع، لتنوع أطياف ساكنيها، فهم وعلاوة على الأصيلين من العرب من أهلها وساكنيها، يتكونون من الجالية الشامية، والحضرمية، واليمنية، والمصرية، والمغربية، علاوة على الجالية التركستانية المعروفة محليا بالبخارية، والتركية، والشركسية، والهندية، والكثير من الجاليات الشرق أسيوية المعروفين محليا بالجاوة، وهم القادمون من اندنوسيا وماليزيا وما جاورها، وكذلك عديد من القبائل الإفريقية الغربية من مثل قبيلة الهوسا والفلاته والبرنو وغيرهم، الذين أثَّر بعضهم على بعض، مشكلين نسيجاً واحداً بخصائص وسمات عالمية، ضمن بوتقة واحدة، وهوية واحدة، بلهجة مشتركة واحدة، وعادات وتقاليد واحدة، تشكلت ضمن أروقة وأزقّة أحياء مكة وضواحيها من المدن والقرى المجاورة، التي تندمج جميعها ضمن خصائص الشخصية الحجازية كما هو متعارف عليه في الوقت الراهن، تلك الشخصية المختزلة في أهل مكة، التي تمكن الرحالة الأديب المصري محمد لبيب البتنوني في كتابه الرحلة الحجازية من تشخيص لب ملامحها حين قوله أنها: (خليط في خلقهم، فتراهم قد جمعوا إلى طبائعهم وداعة الأناضولي، وعظمة التركي، واستكانة الجاوي، وكبرياء الفارسي، ولين المصري، وصلابة الشركسي، وسكون الصيني، وحدة المغربي، وبساطة الهندي، ومكر اليمني، وحركة السوري، وكسل الزنجي، ولون الحبشي، بل تراهم جميعا بين رفعة الحضارة وقشف البداوة).

ولم يتوقف الأثر الإيجابي لحركة المثاقفة في مكة المشرفة على الجانب الاجتماعي وحسب، بل امتد بأثره الإيجابي على الجوانب العلمية أيضا، إذ يشير معالي الأستاذ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في كتابه النفيس (الحرم الشريف: الجامع والجامعة)، وهو مقدَّمة تاريخية للنهضة الفقهية في مكة المكرمة خلال القرن الرابع عشر الهجري، يشير إلى أن الوافدين كانوا محور النهضة العلمية ومصدر نشاطها، وهو ما يؤكده أيضا الأستاذ محمد عمر رفيع في كتابه القيم (مكة في القرن الرابع عشر الهجري) الذي أوضح مشاركة العديد من الجاليات السالفة في نمو وتيرة الحركة العلمية عبر إهتمامها ببناء المدارس وإقامة الحلقات العلمية في مختلف المعارف والفنون داخل أروقة وساحات الحرم الشريف، وعلى حصياته الطاهرة، أو ضمن مدارس مبثوثة في أحياء وأزقة مكة عمرها الله، كالمدرسة الصولتية التي أسسها الشيخ رحمة الله ونسبها إلى السيدة الهندية صولة النساء صاحبة الوقف، والمدرسة الفخرية العثمانية التي أسسها الشيخ عبد الحق ونسبها إلى أكبر داعم لها وهو نائب حيدر أباد في مجلس المبعوثان عثمان على خان، ومدرسة باب الباسطية التي أسسها الشيخ سعد الله الهندي، ومدرسة دار العلوم بمحلة الشامية ثم بشعب علي التي أسسها مشائخ الجاوة، إلى غير ذلك.

ولم تستفرد مكة باستحواذ إيجابيات خصائص وملامح التأثير والتأثر، بل انعكست إيجابياتها على مختلف مناطق العالم الإسلامي، وبخاصة في مناطق الصراع الفكري على الهوية الدينية خلال عهود الاحتلال، ومن ذلك مثلاً ما تأسس في أندونيسيا من مدارس نهضة العلماء التي زاد تعدادها على الأربع مائة بفضل تشجيع فقهاء الحرم وعلمائه.

كما امتدت المثاقفة بتأثيرها الإيجابي على الجانب الإيماني والفكري، حيث حَضَت كل طائفة برجالها الذين يعملون على خدمتها وتسهيل حركتها خلال مواسم الحج والعمرة، كما تعددت المذاهب في مكة بتعدد السحن، وتشكلت الأفكار بين جنباتها بتنوع الأذهان وتباينها، ودون أن يعمل أحد على إقصاء الآخر أو نفيه، فكان أن وجدت المقامات المذهبية المتعددة، وتقاسمت أروقة الحرم وحصياته حلقات العلم على المذاهب الأربعة، فتمت، على سبيل المثال في القرن الرابع عشر الهجري وصولا إلى مرحلة سابقة، دراسة الفقه المالكي في حصوة باب أجياد على يد الشيخ جمال مالكي، والشيخ علي حسين المالكي، والشيخ عابد المالكي، وفي رواق باب السلام على يد السيد عباس بن عبد العزيز الدباغ نسبا، المالكي مذهبا، والسيد علوي بن عباس الدباغ المالكي، ومن بعدهم السيد محمد علوي، وفي حصوة باب العمرة على يد الشيخ محمد نور سيف، وغيرهم.

وتمت دراسة الفقه الحنفي في حصوة باب إبراهيم على يد الشيخ أحمد بن عبد الله القاري، والشيخ أحمد الهرساني، وفي حصوة باب العمرة على يد الشيخ سليمان مرداد، والسيد علي بن عيدروس البار، وفي حصوة باب السلام على يد الشيخ أمين مرداد، وفي الرواق الشيخ أحمد ناضرين، وغيرهم.

وتمت دراسة الفقه الشافعي في حصوة باب علي على يد الشيخ إبراهيم فطاني، وفي رواق باب السليمانية على يد الشيخ أسعد الدهان، وفي رواق باب العمرة على يد الشيخ عبد الله اللحجي، وأمام باب أجياد على يد الشيخ ياسين الفاداني وغيرهم.

وتمت دراسة الفقه الحنبلي في حصوة باب العمرة على يد الشيخ عمر حمدان المحروسي، وفي حصوة باب علي على يد الشيخ محمد بن مانع، وفي رواق باب الملك سعود على يد معالي الشيخ صالح بن حميد، والشيخ محمد السبيل، ومقابل باب النبي على يد الشيخ طه البركاتي، وغيرهم.

كما شملت الدراسة عددا من جوانب المعرفة العلمية كالفلك والرياضيات واللغة وعلومها والتاريخ وفنونه، ومن ذلك ما تمت دراسته في علم الفلك والمواقيت على يد الشيخ خليفة النبهاني في حصوة باب الداوودية، وما تمت قراءته في الرياضيات على يد الشيخ زيني كتبي في رواق باب زيادة، وما تمت دراسته في التاريخ على يد الشيخ محمد العربي التباني بين باب الباسطية وباب الزيادة، وما تمت دراسته في الأدب والإنشاء على يد السيد إبراهيم نوري في رواق باب الوداع.

إلى غير ذلك من الفنون والمعارف التي يحدونا الأمل في الوقت الراهن على إعادة وتيرتها، وتوسيع دائرتها، لتشمل مختلف المذاهب الإسلامية التي أقرتها وثيقة مكة التاريخية مؤخراً، ونص عليها المؤتمرون من زعماء الأمة وقادتها وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يحفظه الله في بلاغ مكة، ذلك البلاغ، وتلك الوثيقة، التي تكرِّس الإيمان بمفهوم حتمية التنوع في نفوسنا، وتعزز من آليات التعايش بين جنباتنا.. وهو أمر جاء بلاغ مكة الصادر عن مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي ليؤكده ليس على الصعيد المكي وحسب، وإنما على الصعيد الإسلامي والعالمي كذلك.

عن منتدى الثلاثاء - ٢٠٠٦/١/١٧

عائلة الدّهان

(١)
تاج الدين بن أحمد بن إبراهيم الدهان الحنفي المكّي
(من علماء القرن الثاني عشر الهجري)

أحد الأئمة الأعلام والمدرس بالمسجد الحرام. كان إماماً في الفقه في عصره. قرأ بمكة على علماء عصره وأجازوه. وتصدر للإقراء بالمسجد الحرام ولازم المحدّث حسن عجيمي، وأخذ عنه علوماً كثيرة في الفقه والتفسير والحديث وأصول الفقه والنحو، وبه تخرج، وأخرج له اسانيد في ثلاثين كراسة (كفاية المستطلع ونهاية المتطلع في مرويات العجيمي). توفي رحمه الله وهو من أهل القرن الثاني عشر.

له: كفاية المستطلع ونهاية المتطلع في مرويات العجيمي؛ رسالة في القنوت في الفجر وغيره من باقي الأوقات عند حدوث النازلات؛ رسالة في الإستخارة وما يتعلق بها؛ رسالة في منع القصر في طريق جدة؛ تثقيف الألباب بتلقيف الآية وأحاديث بدء الوحي للباب(١).

(٢)
أحمد بن أسعد بن تاج الدين بن أحمد الدهان
(١٢٢٢-١٢٩٤هـ)

ولد بمكة المكرمة، وأخذ العلوم عن الشيخ محمد فيله والشيخ أحمد الدمياطي والشيخ إبراهيم الكسكلي والشيخ محمد مراد البنغالي والسيد أحمد المرزوقي مفتي المالكية بمكة، فبرع في الفقه والحديث، وتصدى للتدريس فدرّس في منزله وكان محافظاً على أداء الصلوات الخمس جماعة بالمسجد الحرام الى أن توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: المواهب المكّية بفيض العطية (في التجويد)؛ مبسوط الكافي في العروض والقوافي (٢).

(٣)
أسعد بن أحمد بن أسعد بن أحمد بن تاج الدين الدهان
(١٢٨٠-١٣٣٨هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وجوّده وصلّى به التراويح بالمسجد الحرام مراراً، وطلب العلم فقرأ على الشيخ رحمة الله الهندي في النحو والصرف والتفسير والحديث والفقه وأصوله والتوحيد والمنطق والحساب والمعاني والبيان والهندسة والحساب وغير ذلك. وقرأ على الشيخ عبدالحميد الداغستاني الشرواني الشافعي في الحديث. ولازم الشيخ حضرة نور البشاوري الحنفي ملازمة تامة وقرأ عليه عدة علوم، وقرأ عليه عدة علوم. وقرأ على الشيخ إسماعيل نواب في المنطق وغيره، وعلى الشيخ عبد الرحمن سراج الهندي الضرير. وتصدى للتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس بالمسجد الحرام، وعقد حلقة دروسه في رواق باب السليمانية. وكان رحمه الله يلقى دروسه صباحاً ومساءً، وكان معظم طلابه من العلماء وطلبة العلم الممتازين، فأخذوا عنه وانتفع به جمع غفير.

تعيّن في عهد الشريف حسين بن علي مساعداً لقائم مقام مكة المكرمة في فصل القضايا الشرعية، ورئيساً لهيئة تدقيقات شؤون الموظفين، ثم قاضياً بالمحكمة سنة ١٣٣٧هـ، وكان مع ذلك ملازماً للتدريس بالمسجد الحرام، وكان في جميع ما أُسند إليه مثال النزاهة والإخلاص وسداد الرأي.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٣).

(٤)
عبدالرحمن بن أحمد بن أسعد بن أحمد تاج الدين دهان الحنفي المكي
(١٢٨٣-١٣٣٧هـ)

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وجوّده وصلى به التراويح بالمسجد الحرام، وطلب العلم فقرأ على الشيخ رحمه الله في النحو والتوحيد والفقه وأصوله والتفسير والحديث والمعاني والبيان والهندسة والحساب وغير ذلك، وتخرج من المدرسة الصولتية ولازم دروس الشيخ عبدالحميد داغستاني في الحديث، وقرأ على الشيخ نور البشاوري ولازمه ملازمة تامة، وأخذ عنه في المنطق والنحو والتفسير والحديث والفقه والهندسة، وقرأ على الشيخ إسماعيل نواب المنطق أيضاً، وقرأ على الشيخ عبدالرحمن سراج والشيخ ملا يوسف والشيخ حافظ عبدالله الضرير، وأخذ عن الشيخ عبدالحميد بخش، علم الفلك فبرع وتفوّق.

تصدّر للتدريس بالمسجد الحرام فعقد حلقة درسه أمام باب السليمانية، وكانت دروسه في التفسير والحديث، وكان أيضاً يدرس بالمدرسة الصولتية وتخرج على يده الكثير من علماء مكة المكرمة وغيرهم.

كان رحمه الله من أكثر علماء مكة المكرمة الأعلام ورعاً وتقوى وزهداً، وكان طيب القلب سليم الطوية، مخلصاً في تعليم طلابه وتوجيههم للتفقه في الدين والتذرّع بالصبر وسعة الصدر ورحابة الخلق ودماثته.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٤).

---

(١) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ١٤٧
(٢) المصدر السابق، ص ٨٩.
(٣) المصدر السابق، ص ١٢٩؛ عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ٧٢.
(٤) مرداد أبو الخير، عبدالله. ص ٢٤١. عبدالجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٦٠.

سفينة (المؤشر)!

هي موجة لا بد لها أن تنحسر وتمضي وقد لا يسفر عنها إلاّ المزيد من الضحايا.

هي سوق، ولا يمكن أن يكون السوقُ في رواج الى الأبد، لا بدّ من كسادٍ يأتيه من بين يديه، وإن طال السرى!

وهي ملهاة تعودناها منذ الثمانينات، ينفخ فيها الحاكم تعويضاً عن التنازل في المجال السياسي.

هي دولة ريعية تستعيد حواسها العشر، بعد أن فقدت معظمها، وتوظفها بالطريقة الخطأ المتكررة.

وهي طفرة، شأنها شأن سابقتها، قد تنعكس الى طفرة في المجهول.

وهي أملٌ مشرق لكل الحالمين بالإثراء السريع، ولكل الفقراء الحالمين بغد أفضل لأجيالهم. والأمل قد ينتكس، إذا لم يُبنَ على واقع، ويتحول الى مرارة وقد يفضي الى عنف ودم.

هذه حال سوق الأسهم السعودية.

بل هذه هي حال الطفرة الجديدة.

لقد سيق الناس كالقطعان الى المسلخ، الى حيث الحلم السرمدي بعد سنين عجاف امتدت الى عقدين من الزمان.

وبعد هذه السنين تتفجّر أمام المواطنين ما قيل أنها (ينابيع الخير) وتناديه لكي يغرف منها غرفاً قبل أن تغرق السفينة كما غرقت من قبل.

الجميع يقول بأن الطفرة الجديدة ستصل الى مآلها الحتمي.

ومن لا ينتفع منها اليوم فيبادر بالسرعة المطلوبة فلن يطاله الغنى أبداً. لن يستطيع الزواج أو بناء منزل أو الحصول على وظيفة.

يتكالب الناس على الأسهم، وبالعقلية البدوية المغامرة المقامرة يرتفع المؤشر بلا عقل ويتخطى كل الحسابات حتى عجز المحللون عن التحليل، وتهاوت توقعات الخبراء!

ورم (المؤشر) يتضخّم فيظنّه الجاهلون بأنه دلالة صحّة وعافية!

فيما الطيّبون لا يتوقعون غرق السفينة، وكيف يكون ذلك وهي سفينة يقودها (ابو متعب حفظه الله!)؟!

إذن فلتسيّل الأملاك، ولتصبّ في ماكنة السوق، وليدخل الرأسماليون بشركاتهم العائلية لينفضوا جيوب المواطنين، وليزدادوا غنى على غنى.

أما الحكومة فلسان حالها يقول: الحمد لله، لقد نجحت الملهاة، وخفّت الضغوط، وراحت تنفخ في الإقتصاد العظيم المتنامي، والثراء الذي طاول كل المواطنين. المهم أن يبتعد الناس عن السياسة. اما إذا انهار المؤشر! فهو من فعل الناس أنفسهم، والحكومة لا سلطة لها عليه، وحينها تنجلي المعركة عن خروج الهوامير من السوق رابحين غانمين، فيما يخسر الجهلاء والفقراء من المواطنين معظم مدخراتهم.

ولكن ماذا ستكون الإنعكاسات السياسية والأمنية حينها؟

حينها سيقولون: إذا وقع ما يتوقع، فلكل حادث حديث!

حينها نبحث عن بعض الشياه الضالّة التي لا حامي لها فنحمّلها المسؤولية، ونخرج للناس العصا الغليظة لنخرسهم من جديد كما فعلنا بهم من قبل، وكما فعلنا مع أسلافهم!

امكانية غرق السفينة تتصاعد كلما زادت حمولتها (ارتفع المؤشر) ومن يفرّ منها أولاً يفرّ سالماً!

لكنه الطمع.. قد يذهب ما جمع.

والأيام السود إن أصابت المواطنين، فستجعل ليل آل سعود أسوداً.

ثمانية ملايين مواطن انخرطوا في الأسهم في سابقة لم تحدث في التاريخ (نصف الشعب السعودي!) وحين يصاب هذا العدد أو حتى عشره بالخسارة ويفقد أمواله، فلن تكون هناك حينها سوى لغة الإنتقام .. لغة العنف والدم ضد الدولة والمجتمع معاً.

الحجاز - Microsoft Internet Explorer
File Edit View Favorites Tools Help
Address http://www.alhejazi.net/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والنذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقّف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثة لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

لوحة للفنانة صفية بن زقر